دراسات وتأملات 7

# الدعوة الى النهضة والإنبعاث

محمد حسن الوزاني

مؤسسة محمد حسن الوزاني

# الدعوة الى
# النهضة والإنبعاث

حقوق الطبع والترجمة محفوظة
1993

رقم الايداع القانوني
بالخزانة العامة بالرباط
1992/341

مؤسسة محمد حسن الوزاني
9 ـ زنقة الدكتور فراج ـ فاس ـ المغرب

دراسات وتأملات 7

# الدعوة الى النهضة والإنبعاث

محمد حسن الوزاني

مؤسسة محمد حسن الوزاني

## منشورات
## مؤسسة محمد حسن الوزاني

**المؤلف** : محمد حسن الوزاني :

ـ **مذكرات حياة وجهاد** : التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية 1910 ـ 1946 . ستة أجزاء .

ـ **حرب القلم** ـ ستة أجزاء .

مجموعة مقالات بالعربية صدرت منذ 1935 تتحدث عن مختلف الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ـ **دراسات وتأملات** : ستة أجزاء :

ـ الإسلام والدولة أو حقيقة الحكم في الإسلام .

ـ حرية الفرد وسلطة الدولة .

ـ في الدستور والبرلمان .

ـ في السياسة والمجتمع . . . بعد الاستقلال .

ـ الإسلام والمجتمع والمدنية .

ـ وطنيات .

ـ **خطب وتصريحات صحفية** ـ أربعة أجزاء .

ـ **كفاح وطنيٌّ مغربيّ** ـ جزآن ـ بالفرنسية

ـ **الدعوة إلى النهضة والانبعاث** ـ جزء .

ـ Le Protectorat - Crime de lèse - nation

**المؤلف** : عز العرب محمد حسن الوزاني :

ـ **حدثني والدي**

ـ Entretiens avec mon père

# مقـــدمـــــة

كونـت وضعية المغـرب غداة الاستقلال انشغـالاً كبيراً لمحمـد حسن الوزاني الذي لـم ير تحقيق ما كان يحلم به من قيـام المغرب الحر المستقل الذي خـاض في سبيلـه، بكل استبسال وثبـات، معركـة متواصلـة، مغرب مزدهـر لجميع طبقات الشعـب، مغرب تسوده ديموقـراطية حقيقية وعـدالة اجتماعيـة، مغرب يُعـامَل فيه المـواطنون بكـرامة ويُبدون رأيهـم بحريـة في الشؤون العامة.

لقد أصيب محمد حسن الوزاني بأعظم خيبة ـ كجميع مواطنيهِ ـ بسبب السيـاسة المتبعـة مـن طرف الحكـومـات المتعاقبـة علـى رأس البلاد منـذ 1955. أليس هو الذي كتب:

«تنفّـس المغـاربة، ونعمـوا بـالحـريـة، واعتـزوا بالاستقـلال وفخـروا بالسيادة، واستظلوا بالحكم الوطني وكلهم آمال وأمان وثقة وحماس. ولكن سـرعان مـا أخـذت الحقائق تبـدّد الأحـلام، والنفوس تصطـدم بـالوقـائع، والبشائر تختفي أمام الركام المتصاعد من الصعاب والمشاكل. وهكذا أدرك غير واحد من المغاربة أن معركـة التحرير لم تسلِّمهم إلا لمحنة الاستغلال، ولنكسة أخرى في عهدهم الجديد».

«وهكذا، فإن سيـاسة الحقيقة تفرض علينا واجباً خطيـراً وعسيراً، وهو الاعتراف بأن الاستقلال الذي انتُزع غاليـاً بمرير الكفاح، وجسيم التضحية، لـم يكن فـي آخـر الأمر، وفـي نهـايـة المطاف، بـالنسبـة لمعظم الشعـب المغربي، سوى محنة قاسية شديدة المرارة».

«ويطول الـوقت، ويتشعـب الكلام لو حـاولت استقصـاء واستعراض تلك الأسبـاب كلها، ويمكن إجمـالها وإرجاعها إلـى اخفاق الدولـة، في المغرب الحر المستقل، في مأموريتها التي هي البناء والتشييد لمحتوى عهد

الاستقلال الذي هو المغرب الجديد كما كنا نحلم به زمان الكفاح والتضحية، وكما كنا نؤمل قيامه خلفاً للمغرب القديم الذي عرف التأخر والاستبداد والاستعباد، زمن الاحتلال والاستعمار».

«لقد مضت 22 سنة دون أن نشهد ميلاد هذا المغرب الجديد مغرب الأحلام والأماني الوطنية، مغرب التحرُّر والتقدم والحرية والعزة والنموّ والازدهار والرفاهية والعيش الكريم. مضّت عشرات الأعوام ونحن المواطنين لانزال نسمع أنشودة المغرب الجديد من غير أن تطربنا... «خطب، ج2. محمد حسن الوزاني، صفحة 203».

ومع ذلك فإن الشعور بالخيبة الذي يحس به محمد حسن الوزاني كان معتدلاً يُلطِّفُه الأمل الذي يعلقه على الشباب المغربي لإخراج البلاد من الورطة التي تتخبط فيها.

«ولهذا فإن الشباب المغربي الذي هو قوة يجب أن يُحسب لها كل حسابها على الدوام، لتَّواقٌ في غير صبر ولا أناة إلى تغيير أسلوب الحياة في بلاد عصرية سائرة باستمرار في طريق الرقي ومتجهة دائماً إلى الأمام».

وفي موضوع هؤلاء الشباب. ألم يكتب مرةً أخرى في مذكرة يناير 1972 (انظر الملاحق فيما يأتي) النص التالي:

«إن الطبقة القائدة التي لا تستطيع الاحتفاظ بانسجامها إلاَّ بشرط أن تُحجم عن العمل، والتي لا يمكن أن تدوم إلاّ بشرط أن تمتنع عن التغيير، والتي لا تقدر على مسايرة مجرى الأحداث ولا على استخدام الطاقة الفتية للأجيال الصاعدة لَمَحكومٌ عليها بالاضمحلال من التاريخ».

وفي هذا المؤلف تصدر مؤسسة محمد حسن الوزاني بعض الكتابات غير المنشورة والمتعلقة باهتمامات المؤلف الرئيسية فيما بين سنة 1964 و1972 التي يمكن أن تكون مثار تحليل وتفكير سياسي، كما تنشر بعض الوثائق الهامة.

مؤسسة محمد حسن الوزاني

# القسم الأول

# I

# إلى أين المصير؟ وما هو الطريق؟

## تمهيد

نعرض في هذا البيان ما قد دعت إليه قضايا الساعة، وأملته ضرورات ملحة، واقتضته ظروف خاصة هي التي نواجهها اليوم أكثر من كل وقت مضى وذلك بقلق شديد، واستياء رهيب، كما نشعر بقوة وغزارة بما تحمله في ثناياها من مفاسد وأخطار في الحال والمثال وذلك إن لم يهتم بأمرها، ويسرع إلى وضع حد لها عملاً بالقيم والمثل العليا التي هي أغلى ما يمتاز به الإنسان والحضارة، وإنقاذاً للبلاد مما تعانيه من فساد وتعفن، وإبعاداً عن الأمة لما يتهددها من شرور وآفات في الحاضر والمستقبل.

وهكذا فقد أصبح الشعب المغربي، بسبب ما يتحمله من قلق وضجر من أضرار الفساد، وآفات التعفن باستمرار في كل مكان، يتطلع اليوم أكثر من كل وقت مضى إلى حركة جدية، في الشكل والعمق والمدى، تدعو إلى التطهير الكلي، والتغيير الجوهري، والإصلاح الجذري الذي يستأصل الداء، ويقتلع الفساد، ويطيح برهطه وشيعته في غير تساهل ولا هوادة، ولا محاباة ولا استثناء، وفي انتظار ذلك الإنقاذ وذلك الخلاص يستمر الرأي العام المغربي فيما هو فيه من حيرة كبرى من أمره، حتى إن كل واحد يتساءل في أي مكان: **إلى أين المصير؟ وما هو الطريق؟**

ولقد كنّا طبعاً كمواطنين يعرفون ما لهم وما عليهم، وكوطنيين لا يترددون في تلبية نداء الواجب واتخاذ مسؤولياتهم ممن همتهم الإجابة على ذلك التساؤل الذي يلخص الموقف في الداخل، كما ينطق بالحيرة السائدة، ويعبر عن التطلع الشامل إلى الإنقاذ والخلاص.

وبعد القيام باختبار الضمير خرجنا منه بما يمكن اختصاره فيما يلي:

## عصر الإيديولوجية والثورة

إن العصر الذي نعيش فيه يعتبر بحق عصراً إيديولوجياً صميماً (l'ère idéologique) وفي هذا كتب بعضهم : «إن الطاقة الإيديولوجية أشد قوة وفاعلية من الطاقة الذرية، ذلك أن الفكرة تقود الدماغ الذي يتحكم في اليد التي تفتت الذرة» . "L'énérgie idéologique est plus puissante que l'énérgie atomique. Car, l'idée dirige le cerveau, qui commande la main, qui désintègre l'atome".

ولهذا نرى أن الحركات، والوثبات، والثورات التي تتمخض عنها المجتمعات، سواء المسماة بالراقية أو بالمتخلفة، إنما تغذيها إيديولوجيات تسيطر على العقول، وتهيمن على القلوب، وتنطلق بأنصارها من الشباب خاصة إلى التعبير بشكل أو بآخر عن رفض المجتمع الحاضر باسم المجتمع الانقلابي الجديد كما تنشده القوات الحية الواعية التي تعتبر نفسها طليعته وأداته، وتلتمس إقامته بكل الوسائل المجدية بما فيه وسائل الشدة والعنف والثورة إن لزم الأمر.

وبديهي أن المغرب لا يعيش في عزلة عن العالم، ولا على هامش العصر، ولا بمنجاة مما يروج فيه من تيارات ويحدث فيه من تقلبات، بل إن المغرب تتقاذف به تيارات وإيديولوجيات كغيره من الأقطار التي يجاورها أو يوجد على مقربة منها، ولهذا لا يسلم هو الآخر من هزات وفورات قد تبدو لبعضهم خافتة أو عابرة، ولكنها في الواقع، ذات أثر وعمق في نفوس الأجيال الصاعدة المتطلعة إلى حياة أفضل في مجتمع جديد كما ترسمه في المخيلات أنواع الإيديولوجيات الساحرة السائدة في العصر الحاضر.

وإن ما يزيد أجيالنا المغربية الناشئة انقياداً لتلك الإيديولوجيات وأخذاً بها على علاتها :

1 ـ عدم وجود إيديولوجية أحسن منها تقوم في الداخل مقامها فتلبي نداء الأجيال كلها أو معظمها بعدما ترسى فكرتها في العقول، وتثبت إيمانها في القلوب.

2 ـ فشل عهد الاستقلال نتيجة للفساد والتعفن، وعجزاً عن التوفيق بين

عقلية وتقاليد الماضي وبين إرادة التجديد والتحول والإصلاح في المجتمع المغربي بعد أن ظفر بالحرية وحقّ له أن يطمح إلى مستقبل أفضل في مجتمع أرقى وأسلم حساً ومعنًى.

وهكذا نرى أن المغرب، بوصف عام، وأوساط الشباب بوصف خاص، والشباب يؤلف في بلادنا قوة بشرية تجاوز نصف الأمة، لا يسلم هو الآخر من الهزات والاضطرابات بل وحتى «المؤامرات» التي تدل كلها على أن المغرب غير دائم الاستقرار، كما يظن، ولا في مأمن من التقلبات والآفات.

وغني عن البيان أن ما يهز كيان المغرب، فترة بعد أخرى، إنما ينبعث من تيارات من واقع الأوضاع الفاسدة في الداخل كما يتغذى من الإيديولوجيات في الخارج، وهذه المذاهب والحركات تتسرب بشكل أو بآخر إلى عقول الناشئة فتنحرف بها عن الطريق السويّ، وتقذف بها في متاهات الشك والحيرة، والفتنة والفوضى. وإنه لمن المؤكد أن جميع تلك الإيديولوجيات تستهدف تغيير المجتمع المغربي الذي تتصارع فيه سراً وعلانية كسباً للأنصار وغزواً للأوساط، خصوصاً أوساط الشباب، وكلها متطلعة إلى تحسين المصير، وليس من شك في أن ما يزيد بعض شبابنا إقبالاً على الإيديولوجيات الأجنبية، وتأثراً بأفكارها واتخاذاً لأهدافها ووسائلها هو ما يملأ نفوسهم خيبةويأساً من كل تغيير لأوضاع الفساد، والتخلف بوسائل جدية، وبأساليب فعالة، وبطُرق مجدية، لذلك نرى بعضهم يتأثرون بالتيارات الفكرية الملبية لرغائبهم في التقدم والتحول بأسرع الوسائل، وفي أقصر الآجال.

## الموقف من تيارات العصر

وأمام هذا المدّ الكاسح الذي يتمثل في تسرب الإيديولوجيات إلى بلادنا، وانتشارها بين أجيالنا يكون كل تفكير في مواجهتها بالإعراض والتغاضي، ضرباً من العبث، لأن سياسة التجاهل عاجزة عن صد تيار الأفكار الغازية، فقد قال أحد أقطاب الشيوعية الروسية، فيشانسكي: «إننا

سنفتح العالم ليس بالقنابل الذرية، ولكن بأفكارنا، وأدمغتنا، ومذهبنا» (Nous conquérons le monde non pas par des bombes atomiques, mais par nos idées, nos cerveaux et notre doctrine).

ومعنى هذا ــ كما قيل أيضاً ــ «أن الفكرة لا تقهر بمجردِ أن يكون الإنسان ضدها، وأن يتجاهلها؛ وأن يطلق الرصاص عليها». (On ne vainc pas une idée en étant contre, en l'ignorant, en tirant dessus).

وإنما تواجه كل فكرة، وكل إيديولوجية بفكرة أحسن، وبإيديولوجية أفضل.

ولذلك لا يجدي المغرب في التخلص من خطر الإيديولوجيات المستوردة التي تهدد بالتسرب إليه أو تغزوه فعلاً تارة بصراحة وفي وضح النهار، وتارة أخرى في الخفاء من وراء الستار، إلاَّ شيء واحد هو معارضة كل فكرة دخيلة بأحسن منها، ومواجهة كل حركة إيديولوجية أجنبية بأفضل منها مبدءاً، وجوهراً، ومحتوى. ومن الطبيعي أن تكون هذه الفكرة أو هذه الحركة الإيديولوجية المفضلة أقرب من سواها إلى عقلية الأمة المغربية ونفسيتها، وإلى شعورها وطموحها حتى تجد عندها كل الاستجابة المطلوبة، وبهذا تستطيع الإيديولوجية المفضلة أن تغالب غيرها، وذلك بما تنبني عليه من أفكار صائبة، ومثل عليا، وقيم سامية كلها تتجاوب مع مشاعر وميول الأمة عامة وأجيالها الناشئة خاصة، كما تسير بها في الطريق السويّ الذي هو طريق التقدم والتطور، والتجديد والإصلاح، من أجل بناء مجتمع وطني سليم راق.

## وسيلة الخلاص

وبكلمة مختصرة، إن خلاص المغرب من خطر الإيديولوجيات الأجنبية لا يتم إلاَّ بإيجاد حركة جديدة نابعة من الواقع المغربي وهادفة إلى خلق المجتمع الجديد المنشود، بوسيلة فعالة هي التحول والتغيير في عالم دائم التقدم وسريع التطور، وعظيم الانقلاب بسبب العلم، والتكنولوجية، والإيديولوجية التي تعد كلها عوامل حاسمة كبرى في الإسراع بالإنسانية نحو

مصيرها الجديد. أما الحركة الإصلاحية الجديدة المشار إليها آنفاً، فيجب أن تبرز على يد صفوة من الرجال المصلحين حتى تستطيع أن توجّه الناس، في ثقة وتفاؤل، وجهة الخير والصلاح نحو آفاق الأمل المنشود.

وهذا ما تمس حاجته إلى **فكرة جديدة، وحركة صالحة، ورجال مصلحين** يكونون في مستواها.

وإلى أن يتحقق هذا وسعياً في سبيله ينبغي إدراك حقيقة الواقع المغربي من حيث تشخيص الداء، والاهتداء إلى الدواء.

□□□

# II

# حقيقة الواقع المغربي

إن المغرب يعاني أزمة عامة معنوية وسياسية واجتماعية ومادية لا تزداد مع الأيام إلا تفاقماً وخطورة، وهي ترجع في أساسها وحقيقتها إلى ما يسمى «بأزمة النمو» في البلاد المتخلفة، كما ترجع إلى ما منيت به تجارب الحكم المتعاقبة في عهد الاستقلال من فشل ذريع في مهمة التوفيق بين عقليته وتقاليد الماضي وبين مقتضيات التطور ومتطلبات التحول في المجتمع المغربي بعد أن ظفر بحريته، وانطلق في مسيرته نحو المستقبل كما ترسمه الأحلام والأماني في المخيلات، وتتعشقه النفوس التي طالما عاشت مغلوبةً، ومحرومةً، ومنبوذةً، والتي لا تجد اليوم صبراً على العمل بسرعة بل بطفرة لنيل مبتغاها مهما كلفها من ثمن وتضحية. وهكذا يقوم الصراع مستمراً ومحتدماً بين قوى الماضي وبين تيار العصر، وهو صراع مصيري حاسم تكون الغلبة فيه آخر الأمر لتيار العصر الجارف، لأنه يجسم إرادة الشعوب التي يقال إنها من إرادة الله التي لا تغلب ولا تقهر، كما يشخص وثبة الأجيال الصاعدة الساعية في الانتقال بالتحرر والانعتاق من أوضاع الماضي المتخلفة المتلاشية إلى ما تطمح إليه بجد وقوة من حياة متجددة، وتتوق إليه بشدة وتلهف من مستقبل متطور يساير متطلبات عصر الفضاء، ومنجزات «التكنولوجية» الغازية التي أضحت تحقق ما كان يعد من الأحلام والخرافات، والخوارق والمعجزات زمناً طويلاً.

لذلك فإن الأجيال الصاعدة المنطلقة نحو المصير المنشود في مد كاسح وفي حركة عارمة لا تبالي بالحواجز والعراقيل، تجد نفسها في كل مكان مدفوعة إلى حث السير، وطي المراحل، وإلى التماس مطالبها المشروعة بكل الوسائل بما فيها الثورة إن احتيج إليها آخر الأمر، وإن القوة التي تحاول بشتى الطرق وقف وثبة الأجيال النامية نحو آمالها المنشودة

وأمانيها المستهدفة لتظهر بمظهر القوة المحافظة والرجعية التي تعرقل كل تطور، وتمتنع من كل إصلاح، ومهما حاولت تلك القوة المناهضة فإنها لا تستطيع أكثر من الإبطاء شيئاً ما وبكيفية مؤقتة بما لا محيد عنه من تغيير وتجديد في حياة الأفراد والمجتمع، ومعنى هذا أن تلك القوة لا تملك ما يجديها في التخلص مما تعتبره أمراً غير مرغوب فيه أو آفة تهددها بسوء آناً أو استقبالاً.

ذلك بكل اختصار هو التحليل الواقعي الحق لما يعرفه العالم اليوم ـ متحضراً كان أو متخلفاً ـ من حركات إيديولوجية، ومذاهب تقدمية، وفورات اجتماعية، وانقلابات سياسية تتصارع في حلباتها قوى الماضي والمستقبل بوسائل غير متكافئة، وبحظوظ غير متساوية وتكون الغلبة فيها دائماً للمعسكر الذي يختار الحياة والتضحية في سبيلها مهما تحمله من جهد جهيد وتكبده من محنة قاسية.

ومن الملاحظ أن المغرب الذي ليس منعزلاً عن العالم بما فيه من تيارات ونهضات لم يكن ليشذ عن غيره من الأقطار النامية خاصة وذلك من حيث تطلّع الأجيال فيه إلى الحياة المفضلة في ظل المستقبل المنشود، ومن حيث الأفكار والمثل العليا والهزات التي تموج بها المجتمعات العصرية فتؤدي من حين لآخر إلى الفورات والاضطرابات التي لا محيص منها في كل مجتمع متطور متقلب. ومن الملاحظ أيضاً أن الشباب يقوم في هذه الحركة بدور المحور والمحرك سعياً في غد أحسن، وعيش أرغد، ومصير أفضل، ومستقبل أسعد. وإذا علمنا أن الشباب المغربي يمثل نصف الأمة تقريباً، أدركنا أهمية ما يتمخض عنه المجتمع القومي من تطورات قريبة أو بعيدة، وغني عن البيان أن هذا يرجع أساسياً وقبل كل شيء إلى الصراع القائم بين القديم والجديد، والتطور البطيء والتحول السريع في المجتمع الطموح الذي أضناه جهد البحث عن طريقه القاصد نحو حياة التجديد، والنماء، والازدهار.

## تأخر السياسة المغربية

وإنه لمن المؤسف جداً أن لا تدرك السياسة المغربية فيما يبدو تلك

الحقائق الاجتماعية حق الإدراك فتعمل جادة للتوفيق جهد الإمكان وبأسرع ما يمكن من الوقت بين ضرورة الاحتفاظ بكل صالح جدير بالبقاء من تقاليد وأنظمة الماضي وبين حتمية الانطلاق بالإصلاح الجوهري الشامل طبقاً لمفاهيم وضرورات العصر، ومتطلبات الحياة المتجددة، وهو إصلاح بطبيعته جريء وانقلابي سواء تحقق سلمياً بوسائل التشريع والتنظيم أو قهرياً بوسائل العنف والثورة إذا ما تعذر غيرها نتيجة التصلب والرفض، أو البطء وقلة الاستجابة ممن يعنيهم الأمر.

لذلك فإن ما يحدث في المغرب مرة بعد أخرى من اضطرابات أو مؤامرات لا ينبغي أن يفسر بأنه مجرد محاولات طائشة أو مُدبَّرة في الخارج من خصوم حاسدين، وفي الداخل من أفراد محرضين تارة، ومسخرين للغير تارة أخرى، فمع أن هذا كله غير مستبعد يجب أن يكون الإنسان صريحاً مع نفسه وصادقاً في تقديره للأحداث والمجريات التي لاشك أنها ترجع في أصلها إلى ما هو أشد عمقاً وأبعد غوراً، وهو تيار المذاهب والإيديولوجيات التي يتغذى بها الشباب، وتتأثر بها الأجيال الصاعدة الساخطة على الأوضاع الفاسدة، والمتطلعة بحق وبكل وسيلة مجدية إلى قلبها رأساً على عقب باسم مجتمع تتحقق فيه الأماني والمطامح.

## خطأ خطة القوة والقمع

وأمام هذا لا فائدة في اتخاذ موقف المجابهة لذلك التيار باللجوء إلى القمع بالقوة أو الزجر بالقانون، فإن هذه محاولة إن نجحت في إخماد النار، سطحياً ومؤقتاً، فإنها أعجز ما تكون عن استئصال الداء الذي لا دواء له إلا بعملية جراحية كبرى تقتلع جرثومته من جسم المجتمع المريض فتوفر له الصحة حقاً ويقيناً كمجتمع صالح للبقاء بفضل بنيته السليمة، ومسايرته لروح العصر والتطور دون فتور ولا انقطاع.

وغني عن البيان أن كل حكومة تعتمد في معالجة أمراض المجتمع على القمع بالقوة والقانون إنما تعرض نفسها لمحاولات فاشلة لأنها لا تعدو

أن تكون مجرد مسكنات، كما تتعرض لتهمة الاختلاف مع الشعب، ومعاداة القوى الحية فيه، ورفض مطالب الأجيال الجديدة في التقدم والتحول من سيء إلى حسن، ومن حسن إلى أحسن. وبالإضافة إلى هذا وذاك تقيم الحكومة بموقفها البطشي الدليل على عدم التبصر والتفهم على الضعف والعجز أمام كل حركة تقدمية تريد السير بحكمة وتثبت نحو خلق المجتمع الجديد، وضمان المستقبل المأمول، وليس ذلك الموقف بمحمود العاقبة كما تدل عليه تجارب الدول ماضياً وحاضراً. إن سياسة القمع إذ تترك النار ملتهبةً تحت الرماد تسخر الدعاية، فتعزز بها حملتها المضادة الهادفة لتعليل الأحداث بتوجيه الاتهام إلى الإيديولوجيات الأجنبية والحركات الهدامة بالعمل على إثارة الشغب، وإشعال الفتنة، والتحريض على هدم التقاليد والأنظمة في المجتمع، والنيل مما يسود فيه من قيم ومقدسات، وبهذا تعترف تلك السياسة في واقع الأمر بالأسباب ونتائجها، كما تغالط نفسها بما تروّجه من حملات دعائية لا تزيد الطين إلاَّ بلة، والطّنبور إلا نغمة. ومهما يكن فإن ذلك لا يمليه إلا تقدير مخطىء لحقيقة الأوضاع المتأزمة في البلاد، ولا يعدو أن يكون أسلوباً عقيماً وفاشلاً في علاج الموقف الحرج، وتصحيح الوضع الفاسد، وتجاربُ الدول في هذا المجال كثيرة وذات عبرة لمن يعتبر من المسؤولين.

## مراجعة السياسة العامة

ويبدو مما تقدم بإيجاز أنه يجب على الدولة أن تقتنع آخر الأمر أنه ليس من سبيل إلى التخلص مما تريد التخلص منه بمجرد القمع والقانون إلا سبيل واحد هو مراجعة السياسة العامة بكل جرأة وشجاعة، والعمل بجد وسرعة لتصحيح الأوضاع السيئة في الدولة والمجتمع، ونهج سياسة جريئة مثلى تقوم على الإصلاح الجوهري بالوسائل السريعة المجدية الكفيلة بخلق مجتمع جديد حساً ومعنًى. ومن المؤكد أنه لا محيد عن هذا طال الزمان أم قصر وذلك لما سبقت الإشارة إليه من عوامل وأسباب. ويضاف إليها شيء آخر جدير بكل وزن واعتبار، وهو أن المغرب جزء من عالم متخلف تسود

معظمه أنظمة ثـورية ذات إيديولـوجيات قوية الجـاذبية، ومذاهب سيـاسية واجتماعيـة واقتصادية جد مُغـرية، بل إن المغـرب يوجد محاطـاً ومتصلاً، بحكم الجوار والارتباط، بدول ذات حكومات وقيـادات ثورية يقوم بينها كثير مـن التفاهـم والتقـارب، والتجـانس والتعـاون، والتحـالـف والتواطـؤ سـراً وعلانية، فالـوضع الذي يوجد فيه المغـرب بالنسبة إليها أشبه بجزيـرة عائمة في بحـر تتقاذف بها أمواجـه، فهي دائماً عرضـة للتأثير والضغط المتـواليين عليها، فلا يجـدي المغرب والحالة هذه أن يقـف من هذا آمناً مطمئنـاً كأنه راض عن عـزلته، غافل عـن وضعيته، غير مبالٍ بمـا يجري من حولـه وعلى أبوابه، وإنما يجديه في الاحتماء مـن ذلك واتقاء ما يخشاه أن يتسلح بنفس الأسلحة، ويسلك نفس المسـالك فيتخذ لنفسه ما هو أفضـل وأفيد له، أي إيديولـوجية تستطيع أن تقف حقاً في وجـه غيرها فتغالبها بما تنبنـي عليه من أفكار صائبة ومثل عليا وقيم مثلى، وبما تهدف إليه كذلك من تقدم وتطور، وتجديـد وإصلاح في سبيـل مجتمع سليم راق يتعاون علـى إقامته كـل من الدولة والشعب في ثورة إصلاحية بناءة، كما سبق لهما أن تحالفا والتحما في ثورتهما التحريرية ضد الاستعمار، هذه الثورة التي استطاعت أن تحقق باسم التحريـر ما كان يعـد عسيراً، والتي تقـدر في طور جـديد على خلـق مغرب عصري باسم الثورة الباردة من الأعلـى التي لا تحتاج إلى أكثر من **إيديولوجية قومية، وبرنامج إصلاحي، وقيادة صالحة.** - (une **idéologie nationale** - un **programme complet de réforme de structures** - une **équipe valable**).

وهكذا يتم تجديد ثورة الملك والشعب التي احتفظ بها المغرب كذكرى عزيزة من ذكريات التاريخ الوطني، ولا سبيـل إلى تجديدها إلا بتطويرها في عهد البناء، والتنظيم، والإصلاح، وإعطائها المشمول الإيجابي حتى تكون «ثورة باردة مـن الأعلى» (révolution à froid par en haut) وتصير الأداة الفعالة في توجيه البلاد في طريق الانبعاث والنجاة.

إن خطر الإيـديولـوجيات المستـوردة لا يمكن أن يقـاوم ويهزم بمجـرد سياسة القمع بالقوة والقانون أو بوسائل الدعاية الفارغة التي لا يتأثر بها حتى

الأغرار، والتي ليست إلا صيحة في واد غير ذي زرع، وإنما يجب أن تعد كلّ العدة لمواجهة كل إيديولوجية مستوردة ليس من شأنها إلا أن تبث السم والفتنة في النفوس، وإنما تكمن هذه العدة في شيء واحد دون سواه، خصوصاً في عصر الفلسفات السياسية، والمذاهب الثورية، والحركات الانقلابية، وتلك هي شن الحرب عليها بأسلحة أقوى وأمضى أي مجابهة ومقارعة كل إيديولوجية دخيلة بإيديولوجية أفضل محتوى، وأكثر جدوى، فهذا هو الطريق للنجاة والانبعاث، ولا طريق سواه، إذا ما صحتِ العزائم، ونشطت الهمم، واهتدت النفوس إلى أن الأمر جد لا هزل، وأن المسألة أصبحت مسألة سبق الأحداث في صراع يدور سراً وعلانية لفرض إيديولوجية أجنبية، وأنظمة دخيلة، وخدمة مصالح خاصة من وراء ستار وباسم مذاهب ساحرة، ماكرة، وأهداف مُغرية فاتنة.

ولا داعي هنا لتفصيل محتويات ما سميناه بالمشمول الإيجابي الجديد لثورة الملك والشعب في طورها الجديد باسم الثورة الباردة من الأعلى، وهو ما عنوناه بثلاث كلمات هي: الإيديولوجية القومية، البرنامج الإصلاحي، القيادة المثلى التي تعتبر الدعائم الثلاث لتلك الثورة الانبعاثية الوطنية كمذهب، ونظام، وحياة.

## الملكية وفكرة التوازن الإصلاحية

فالأمر كله اليوم ليس هو ابتداع ثورة، وإنما هو تطوير ثورة الملك والشعب بتزويدها بإيديولوجية قومية، وبرنامج إصلاحي، وقيادة صالحة برئاسة جلالة الملك الذي مايزال متمسكاً بروح الثورة التي يحييها كل عام في يوم ذكراها. وهنا نثبت ما أعلنه في خطابه يوم 20 غشت 1962 من أن الثورة مستمرة، قال جلالته: «إن الأمم الواعية الناهضة التي ضربت بسهم مصيب في التقدم المادي والرقي الفكري لا تحيي ذكرياتها القومية وتعنى بإقامتها لمجرد الهتاف والتصفيق والسير في المواكب والحضور في التجمعات، بل لاستخراج العبر والاستفادة من جميع ما يخلفه الاذكار في النفوس من آثار، فالثورة التي اندلعت شرارتها من هذا القصر منذ تسعة أعوام

لم تكن تستهدف تحرير السيادة القومية فقط، بل كانت ترمي إلى أبعد من ذلك وأعمق، وإذا كان تحقيق الاستقلال السياسي هو أبرز أهدافها وأكثرها تردداً على الألسن يومئذ فلأنه هو الوسيلة التي تسبق ما عداها لتحقيق بقية الأهداف وكل الغايات، وقد حققت ثورة الملك والشعب ذلك الهدف بعد جهاد وتضحيات، فلم يخرج المغرب بعد عودة ملكه وأسرته من المنفى يوم 16 نوفمبر 1955 وإعلان الاستقلال يوم ثاني مارس 1956 من معركة إلا ليدخل في معركة جديدة، **فالثورة مستمرة، والمعركة متواصلة**، معركة استكمال وحدة المغرب الترابية واستعادة أجزائه السليبة، معركة تنميم تحرير المغرب اقتصادياً واجتماعياً والقضاء على التخلف في كافة أشكاله، معركة تنظيم جهازه الإداري أمتن تنظيم وأسلمه، وإعداد النظم الصالحة لإشراك الشعب في تسيير الشؤون العامة اشتراكاً مطابقاً لواقع البلد، ملبياً للجدية والفعالية اللتين يجب أن يتسم بهما عمل كل بلد متخلف عرف مقدار تخلفه، وحلل عناصره، واهتدى إلى الوسائل الناجعة الكفيلة بالقضاء عليه، معركة بناء مجتمع مغربي راق، مهذب، آمن من الجوع والجهل، معركة تحقيق عدالة اجتماعية تتيح لكل مغربي أن يساهم في تحقيق نهضة وطنه الصناعية والفلاحية، وتكفل له مقابل ذلك أن ينعم بحظه الموفور من خيرات بلاده، إنها **معركة شاقة وعنيفة** وكسبها يتطلب منا أن نلقي في الميدان بكافة قوانا وإمكاناتنا كما القى والدنا المقدس بكل ما كان يملك من قوى لكسب معركة التحرير فكسبها».

فالثورة مستمرة، والمعركة متواصلة في سبيل تلك الأهداف الوطنية التي ذكرت على سبيل المثال والإشارة لا على سبيل التحديد والحصر، وإن تحقيقها ليحتاج إلى معركة شاقة وعنيفة، كما تحتاج هذه المعركة نفسها إلى تعبئة جميع القوى والإمكانات ليلقى بها في الميدان مرة أخرى لكسب معركة الخروج من التخلف، وبناء مجتمع قومي راق مهذب آمن من الجوع والجهل، ومتمتع بعدالة اجتماعية تتحقق في ظلها لصالح البلاد وبنيها النهضة الفلاحية والصناعية التي تعتمد على خيرات البلاد والتي تضمن نعمة العيش ورفاهية الحياة لكل واحد وللجميع.

وليست تلك الثورة المستمرة، والمعركة المتواصلة إلاَّ تعبيراً عما سماه جلالة الحسن الثاني «**بإرادة وإجادة التحول في سائر الميادين**» وذلك في الخطاب الذي ألقاه يوم 29 مارس 1962 في نادي الصحافة الوطنية بواشنطون، فقد تساءل جلالته: «ما هي المشاكل التي تفرض وجودها في المغرب، والتي تفرضه لا بكيفية داخلية صميمة، وبصفة خاصة به دون سواه، بل بوصفها كذلك مشاكل مشتركة بين بلاد العالم الثالث والأقطار التي تجتاز طور النماء، وجواباً على سؤاله هذا قال جلالته: «إنه يستمده من تحليل طويل ليس هو ثمرة سنتين من جلوسه على كرسي الحكم والسيادة، بل هو ثمرة سنوات عديدة من النشاط الوطني والكفاح السياسي، ونتيجة لهذا كله أصبح يعتقد أن المشكلة الكبرى في الأقطار السائرة في طريق النمو إنما هي مشكلة جد شعورية يجب أن تفرض نفسها لا على القلوب فقط، بل حتى على الأرواح والعقول، ويتلخص هذا في شيء، هو ما يجب أن تملكه الأقطار النامية من إرادة وإجادة التحول في جميع الميادين».

فإرادة وإجادة التحول في جميع الميادين ليست إلا ما يمكن أن نعبر عنه **بمفتاح اللغز** (la clé de l'énigme) بالنسبة للثورة المستمرة، والمعركة المتواصلة ضد التخلف في العالم الثالث عامة، وفي المغرب خاصة.

وقد فصل جلالة الملك الميادين التي يجب أن تتجلى فيها إرادة وإجادة التحول، فذكر من بينها: ميدان الاقتصاد، وميدان الإدارة، وميدان التعليم، وميدان المجتمع، وتوضيحاً للتحول المراد إجادته في هذه الميادين وغيرها، أشار جلالته بالأخص إلى التحول الذي يجعل كل واحد صادقاً مع ضميره، وصريحاً مع نفسه فيحس أقوى ما يكون الإحساس، ويعترف أبلغ ما يكون الاعتراف في قرارة وجدانه بأنه مسؤول، ومسؤول وحده عن مصيره، وبأنه لا يوجد أمامه ما يسمى «بكبش الفداء» فيتخذه وسيلة للاعتذار عن التقصير والعجز أو لاتهام الغير وقذفه بالحجارة بصفته مسؤولاً عما يعانيه في الحياة.

## الخلاصة

فعلى ضوء ما تقدم نؤكد أن علاج «**الداء العضال**» الذي يفتك بالمغرب دولةً ومجتمعاً والذي نسميه بحق وصدق «**بالفساد الداخلي**» لا يمكن أن يتم إلا بدواء وحيد هو ما نكنيه «**بالعملية الجراحية الكبرى**» وذلك على يد الطبيب الاختصاصي الماهر الذي هو «**الحكم الوطني الصالح**» كأداة النجدة، والإغاثة، والإنقاذ.

وليست العملية الجراحية الكبرى إلا ما دعوناه آنفاً «**بالثورة الباردة من أعلى**» التي تخلق في الشعب، وفي نخبته، وفي قيادته إرادة وإجادة التحول على أساس الشعور الكامل بالمسؤولية، والعمل الجدي المجدي في كل ميدان لخدمة الصالح العام.

إن المغرب في أشد الحاجة إلى انبعاث جديد كثورة بناءة ذات مبادىء، وأفكار، وأهداف، ووسائل واضحة، وذلك على أساس **إيديولوجية صحيحة، وبرنامج نافذ، وقيادة فعالة** تجسّم كلها إرادة وإجادة التحول في سائر الميادين، وإذا كان لا بد للداء من دواء فقد تعرفنا على الدواء الذي هو **العملية الجراحية** أو **الثورة الباردة من أعلى على الفساد الداخلي** الفتاك بالدولة والمجتمع، فلم يبق الأمر لغزاً بعدما اكتشفنا مفتاحه، واهتدينا إلى أن هذا هو السبيل، ولا سبيل سواه.

□□□

# III

# أمة تبحث عن نفسها

كانت معركة التحرير التي خاضها الشعب بكل شجاعة وبطولة وتضحية، ولم يطل أمدها حتى زلزلت حكم الاستعمار، وقوضت سيطرة الاحتلال، فقامت على أنقاضهما الحرية، والاستقلال، والسيادةُ.

وفي ظل هذا وبفضله نشأ في المغرب الحكم الوطني... خلفاً للعهد الأجنبي البغيض.

تنفس المغاربة، ونعموا بالحرية، واعتزوا بالاستقلال، وفخُروا بالسيادة، واستظلوا بالحكم الوطني وكلهم آمال وأمان، وثقة وحماس.

ولكن سرعان ما أخذت الحقائق تبدد الأحلام، والنفوس تصطدم بالوقائع، والبشائر تختفي أمام الركام المتصاعد من الصعاب والمشاكل، وهكذا أدرك غير واحد من المغاربة أن معركة التحرير لم تسلمهم إلا لمحنة الاستقلال، ولنكسة أخرى في عهدهم الجديد.

أول ما استيقظوا عليه في مجال الانتكاس أن الاستقلال الذي كان من المنتظر أن يَكُونَ وسيلة تحول إلى غاية، وأن الحكم الوطني الناشىء في عهد الاستقلال لم يكن أداة فعالة لتحقيق ما سمي طوال معركة التحرير «بثورة الملك والشعب»، بل أصبح الوسيلة لإقبار هذه الثورة وإفراغها من معانيها، وتجريدها من أهدافها، ومسخها حتى لا تبقى غير عنوان، ورمز، ومجرد ذكرى!

وهكذا ظل المغرب، في زمن الاستقلال، يسير في نهج معاكس حائراً لا يدري أين يتجه، وتائهاً لا يدري أين يقصد! وبكلمة واحدة، أصبح عهد الاستقلال بالنسبة للبلاد وشعبها كأنه «ولاية عهد» للنظام الأجنبي البائد حيث إن الحاكمين ـ كباراً وصغاراً ـ آمنوا بأن الاستقلال إنما هو غاية لا وسيلة، وأنهم في مناصبهم ليسوا إلا «خلفاء» لمن تقدموهم فيها من

الأجانب وذلك عملاً بالقاعدة: زلْ أنت لأحتل مكانك! وكفى الله المؤمنين القتال!

وعملاً بهذا المنطق الفاسد، وجرياً على هذا الأسلوب الباطل، ونتيجة حتمية لهذه العقلية الشاذة، والوضعية المنكرة أصبح المغرب بأراضيه، وسكانه، وبثرواته وإمكانياته «غنيمة» باردة للطامعين والمحتكرين، والوصوليين والنفعيين، وذوي المحسوبية والمحظوظين، والسماسرة والمغامرين، والمضاربين والمقامرين، والمختلسين والمفسدين من كل رهط، ومرتبة، وعيّار في مجالات الدولة، ورحاب الإدارة، وجنبات الحكم، وحتى في بعض أوساط الشعب على السواء. وقد استفحل الفساد في جهاز الدولة عامة، والرشوة خاصة حتى وقع التفكير في إحداث محكمة عليا خاصة بقمع الرشوة وزجر المرتشين، وظن بأن عهد التطهير والتنظيف قد فتح بابه على مصراعيه، وأن العدالة ستقتص من المجرمين، وستوقف الفساد عند حده بعدما تسلحت محكمة العدل الخاصة بسلاح التشريع الاستثنائي الجديد، ولكن شيئاً من هذا لم يتحقق، بل أصبحت هذه المحكمة، وهذا التشريع أعجز من أن يصارع الفساد، وأضعف من أن يواجه الرشوة والمرتشين بما يجعل الشر وأهله أثراً بعد عين في أكناف الدولة، والسبب في هذا أن نظام المحكمة والتشريع الخاص بها لم يحكم أمرهما بما يضمن القضاء على الرشوة أياً كان مرتكبها.

وهكذا تجلى فشل المحكمة العليا الخاصة، كما تجلى عقم التشريع الذي جُعل بين يديها، ذلك أن الرشوة لم تتأثر بمحكمة أو بتشريع، بل سارت سيرها، وعظم شرها في كل مجال ومستوى وأنف المحاكم والتشريعات في التراب راغم! ولقد كان من الطبيعي أن يكون ذلك من العوامل، إن لم يكن هو العامل الأكبر في فشل وخيبة جميع تجارب الحكم في المغرب على عهد الاستقلال، لأنه لم تستطع أية واحدة من الحكومات المتعاقبة في بلادنا، منذ فجر التحرير، أن تلغي العمل بالرشوة داخل أجهزة الدولة على اختلاف درجاتها، هذه الرشوة التي ترهق المحكومين وتستنزف أموالهم، والتي، لا يبقى معها أي سبيل لإقامة العدل، ولإنصاف الناس في

حقوقهم، ولحماية مصالحهم، كما لا يبقى للقانون الذي يقال إن الجميع أمامه سواء أي اعتبار، وأية حرمة، وأي سلطان، وأية سيادة.

وبسبب هذا كله ـ بالإضافة إلى أسباب الفساد الأخرى ـ خاب كل أمل في الإصلاح، وعرف المغرب وأهله فساداً عظيماً وخطيراً ضاعف الفساد الذي تحمله في العهد البائد، وهما فسادان كان لهما أثرهما السيّء في الدولة والمجتمع معاً. وكما خاب كل أمل في إصلاح المغرب على عهد الاستقلال فقد خاب الأمل في بناء مجتمع جديد بفضل العهد الجديد، عهد الحرية، والاستقلال، والسيادة، والحكم الوطني.

وهكذا لم تبق دار لقمان على حالها، بل تحولت إلى ما هو أدهى وأمر في عهد الاستقلال بسبب الفساد الداخلي الذي ما فتىء يفتك بجسم الدولة وبكيان المجتمع.

وإذا كان الشعب ـــ باستثناء الطبقة الإقطاعية الجديدة من المحتكرين، والمختلسين، والسماسرة، والمغامرين، والمقامرين، والوصوليين، والنفعيين، والمحظوظين من كل جنس ونوع ـ قد أدى ومازال يؤدي الثمن غالياً كي تنعم هذه الطبقة المستغلة الفاسدة المتعفنة بترفها وبذخها نتيجة حداثة النعمة، والكسب الحرام، والثراء غير المشروع فإنه لم ييأس من رحمة الله، وشفقته، ومن اليسر بعد العسر، ومن الفرج بعد الشدة. **﴿لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد، متاع قليل ثم مأواهم جهنم وبئس المهاد﴾**.

**﴿فذرهم يخوضوا ويلعبوا حتى يلاقوا يومهم الذي يوعدون. . .﴾**
**﴿قل: هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا؟ . . .﴾**.

□□□

# IV

# عهد التجديد والتحول

لا يجادل أحد في أن عصرنا عصر الحركات وفورات منبعثة من أعماق المجتمعات والشعوب التي لم تعد ترضى بالأسلوب التقليدي في الحياة والنشاط نتيجة ما أدركته وتدركه باستمرار من تطور وتقدم في مختلف المجالات، ولهذا أخذت تتطلب أسلوباً جديداً في الحياة، وطريقة حديثة في النشاط منساقة في هذا كله مع المفاهيم، والإدراكات، والمتطلبات الجديدة التي تناسب العصر وما حققه الإنسان فيه من تقدم علمي وتقني سريع، بل إن المجتمع العصري أصبح في كثير من مقوماته ومظاهره يخضع لحركة انقلابية وثورية، لا فرق في هذا بين العالمين المتقدم والمتخلف. ولهذا صرنا نشاهد فيهما ثورات تحريرية بالنسبة للأفراد والشعوب، وانقلابات إصلاحية تستهدف الدول والحكومات، ووثبات اجتماعية ترمي إلى تحقيق مطالب الأجيال الصاعدة التي تريد بكل وسيلة، وبالعنف أحياناً شق طريقها الجديد في الحياة، والسير بثقة واطمئنان نحو الهدف المنشود في الحاضر والمستقبل.

وهكذا فإذا عرفت البشرية في الماضي الثورة على نظم الاستبداد والاستعباد، والتضحية بكل شيء في سبيل الحرية والمساواة لصالح الفرد والجماعة، وإذا عرفت كذلك الثورة الانتكاسية المضادة على يد القوات الرجعية والعناصر المحافظة، فإنها أصبحت، بالرغم عن هذا، منجرفة مع تيار أقوى وأغلب هو تيار التقدم الذي حقق تحولات وثورات في ميدان العلم والاختراع والذي يسير في طريقه جارفاً بقوته الاندفاعية كل شيء يحاول أن يعترض مسيرته الهادفة الجبارة، وإذا كان هذا يتجلى بصورة واضحة وملموسة في المجتمعات الراقية فإن الشعوب المسماة بالمتخلفة قد أخذت هي نفسها ـ طوعاً أو كرهاً ـ حظها من الانجراف مع ذلك التيار، بل إنها

رسمت لذلك من التخطيطات والتصميمات ما يترجم، في النظر والواقع، عن عزائمها، ومطامحها، ومساعيها في مجالات التنمية التي تجعل منها ـ بعد معركة التحرير ـ معركتها الأساسية في سبيل التطور، والتقدم، ورفع مستوى الحياة.

وخلاصة القول، إن ثورة العلم والتقدم قد خلفت، في المجتمع العصري، الثورة التحريرية التي انطلقت من الشعوب ضد أنظمة الاستبداد، والعبودية، والإقطاعية، وكلتا الثورتين، في الماضي الحاضر، شملتا وتشملان البشرية جمعاء في كل قارة من الدنيا، وقد تختلفان في الأشكال والأبعاد، حسب كل زمان ومكان، غير أن هدفهما واحد، هو القضاء على كل نظام سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي يقوم على الاضطهاد والاستغلال، والامبريالية والاستعمار.

وغني عن البيان أن كل ثورة تحررية أو تقدمية، خصوصاً في عصرنا هذا، ترمي أساساً إلى القضاء على كل قديم ومتخلف في أنظمة الحكم والسياسة مما خلفته العصور الخوالي وركنت إليه الرجعيات الفكرية والاجتماعية التي تأبى إلاَّ أن تعيش على الماضي في المظهر والمخبر والتي لا تحن مطلقاً إلى الإقلاع عما ورثته أو ألفته من أنظمة وتقاليد، وعادات أكل الدهر عليها وشرب، وعفت عليها روح العصر الثائرة على كل عتيق غير صالح أي متفق مع الرقي الفكري والاجتماعي.

وغني عن البيان كذلك أنه كلما كانت قوى الرجعية والمحافظة عنيدة ومتصلبة ضد صالح الإنسان والمجتمع كانت الثورة عليها أشد وأعنف، وكان مصيرها مرسوماً بصفة قاطعة، وهو السير مع مجرى التاريخ، وتيار النمو الفكري والاجتماعي في كل أمة تواقة إلى حياة أفضل، ومستقبل أحسن، ولهذا ليس من سبيل، سواء في الداخل أو في الخارج، إلى تحويل ذلك المجرى، ووقف ذلك التيار، وهكذا فكل ثورة على التأخر والتخلف والانحطاط إنما مصيرها النصر مهما كانت العوارض كثيرة وقوية، والمنعطفات في طريقها صعبة وخطيرة.

وإذا تأكد هذا لدينا أيقنا بأنه لا مندوحة لكل من يريد خيراً بنفسه

وبأمته أن يكون أكثر ما يمكن وعياً لنواميس التاريخ في عصره، وأقوى إدراكاً وتفهماً لحاجات ومتطلبات المجتمع العصري بصفة عامة ومجتمعه بصفة خاصة، وأبصر بمطامح الإنسان إلى صور جديدة وراقية من الحياة، وأدرى بالوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك كله إلى أبعد حد مستطاع. ومن أجل هذا يفتقر العاملون حتماً إلى ابتكار خطط مدروسة وحكيمة ومحكمة للسير بالمعركة الثورية الهدامة والبناءة في نفس الوقت في طريق النجاح والتوفيق، وبعبارة أخرى لا بد للعاملين الثوريين في سبيل مجتمع جديد صالح من استراتيجية مناسبة، وتكتيك ملائم لكل مرحلة من مراحل التجديد لحياة المجتمع، وإحكام الأنظمة الحديثة التي يقام عليها، وهكذا يضمن لكل حركة إصلاحية ثورية أن لا تبقى مجرد وثبة تعقبها النكسة، بل تظل مستمرة السير، وسارية المفعول حتى تنجز المشاريع، وتحقق الأهداف، فبهذا، وبه وحده، تصبح ثورة الإصلاح نظامية ثابتة الأساس، قوية التأثير (révolution institutionnalisée).

□□□

# V

# الإصلاح بالانقلاب

إن الحديث عن عصرنا كعصر ثورة تحررية من الاستعمار والاستعباد، أو فكرية من الجهل والجمود، أو اجتماعية من الرجعية ومخلفات الماضي، أو اقتصادية من التخلف والفقر، إنما يعبر في نفس الوقت عن أنواع الأزمات التي يتخبط فيها مجتمع اليوم، وعن حركة إنقاذه منها بأسرع وبأجدى ما يمكن من الوسائل لتنفتح حياته على مجالات أوسع وآفاق أحسن.

ومن المعلوم أن الأزمات ليست إلا وليدة كبريات المشاكل الداخلية والخارجية، وإن كانت الأولى تكتسي في الغالب صفة أبرز، وأهم، لأنها أمس بحياة المجتمعات.

وهنا يلتقي الجميع ـ المواطنون والمسؤولون ـ اقتناعاً منهم بأن نوع الأزمات القائمة في البلاد، وما يؤدي إليها أو ينشأ عنها من مشاكل عظمى، صعبة الحل وعسيرة التسوية لا يمكن أن تواجه إلا بما أعلنه جلالة الملك الحسن الثاني في خطابه بواشنطون، يوم 29 مارس 1968، أمام الرأي العام الأمريكي والعالمي، وهو ما سماه «بإرادة وإجادة التحول في سائر الميادين...» وتوضيحاً لما أوجزته هذه العبارة التي هي من قبيل «ما قل ودل» أشار جلالته إلى أمثلة من ذلك «التحول» الجذري الشامل الذي يجب أن يحقق بإجادة وإحكام في سائر الميادين: في الميدان الاقتصادي، وفي الميدان الإداري، وفي ميدان التعليم، وفي الميدان الاجتماعي، وقد وصف جلالته التحول المنشود بأنه التحول الذي يجعل كل واحد صادقاً مع ضميره، وصريحاً مع نفسه، حتى يحس أقوى ما يكون الإحساس، ويعترف أبلغ ما يكون الاعتراف في قرارة نفسه بأنه مسؤول، ومسؤول وحده عن مصيره، وبأنه لا يوجد أمامه ما يسمى «بكبش الفداء» فيتخذه وسيلة

للاعتذار عن التقصير والعجز أو لاتهام الغير وقذفه بالحجارة بصفته مسؤولاً عما يعانيه في الحياة.

ومهما اختلفت العبارات التي يستعملها كل من المواطنين والمسؤولين فإن «المدلول» واحد، وهو التغيير، والتطوير، والتجديد والتقويم، والإصلاح والتنظيم خدمة للصالح العام.

ونعتقد أن التحول، زيادة علىٰ أنه البديل لحالة الركود والجمود، والخنوع، والاستسلام، أي لما يسميه الحاكمون المتساهلون والمغالطون «بالاستقرار». أصبح يفرض نفسه كل يوم أكثر في المجتمع الذي يعاني شرور التخلف في سائر الميادين، بما فيها ميدان الحكم السياسي، والذي يتضاعف مع الأيام والأحقاب، ما يهدده من سوء المنقلب والمصير.

ولنكون صادقين مع ضمائرنا، وصرحاء مع أنفسنا نسمي كل شيء باسمه الحقيقي غير خائفين من الأسماء ومسمياتها، وغير مترددين في الدلالة على نوع التحول المراد، وهو ما نعبر عنه «بالانقلاب» لأن الأوضاع السائدة في البلاد بلغت من الفساد والتعفن درجة لم يبق معها شيء نافع غير العمل لقلبها رأساً على عقب، وإقامة أوضاع جديدة صالحة على أنقاضها، فالانقلاب الذي ينتقل بالبلاد والشعب، ولو في مراحل، من سوء الحال، وينقذهما من سوء المثال هو الذي يحقق «إرادة التحول» كما سماها جلالة الملك بكل إجادة وإحكام، وهو ما أصبح ضرورياً بحيث لا يمكن أن يجدي في الإصلاح سواه، وهنا نتذكر الكلمة التي قالها أسقف اسباني للملك شارل كان:

«إن الحرب ـ يا مولاي ـ هي العلاج للأشياء التي لا تملك علاجاً».

وحيث إنه لا علاج للأوضاع الفاسدة في المغرب غير اللجوء إلى ما سميناه بالانقلاب في جميع ميادين الإصلاح والتنظيم فلنتحدث عنه حتى يكون واضحاً ومفهوماً لدى الجميع.

إن الانقلاب ـ كما يدل عليه اسمه ـ قلب الأوضاع رأساً على عقب، وكل قلب ـ في اللغة ـ يعني التحويل والتغيير في الحالة والوجهة معاً، ولهذا فإن كل انقلاب جدير بهذا الاسم إنما هو انبعاث، ووثبة، ونهضة قوامها

الثورة على كل فساد، وتحطيمه من أجل الإصلاح والبناء، وحتى تؤدي الثورة رسالتها، وتحقق أهدافها، في هذا المجال، فإنها لا تتردد في إعادة الأمر جذعاً طلباً للتجديد، وسعياً في خدمة الصالح العام.

وبديهي أن الشعوب التي تحيا في أوضاع الشذوذ، وتقاسي أهوال الفساد ليست بمنأى عن الحركة، والهيجان، والثورة، والانقلاب، فهذا القرآن الحكيم ينذر ويتوعد المنحرفين عن الصراط المستقيم فيقول: ﴿**وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون**﴾ والظلم فساد، وأنواع، ومصير الظلم معروف: ﴿**أفأمن الذين مكروا السيئات أن يخسف الله بهم الأرض أو يأتيهم العذاب من حيث لا يشعرون**﴾.

وحتى الحاكمون بأمرهم من قادة الدول لا يذهلون عما يهددهم من فورات وعواصف وإعصارات شعبية، فهذا بيسْمَارْك مثلاً يعلن بكل صراحة: «إن كل شعب يوجد في حالة ثورة ساكنة تنفجر وتصعد على الوجه تحت تأثير بعض العوامل».

وليست الثورة الساكنة التي تهدد بالانفجار والانكشاف إلا ما يسمى في عرف السياسة، وعلى لسان الحكام «**بالاستقرار**» الذي له ما بعده! وإن استقراراً يتبجح به بعض الحكام ليعني، في نظرهم ودعايتهم، أن كل شيء في البلاد على أحسن ما يرام في حين أنهم يعلمون كغيرهم، إن لم يكن أكثر، ان الحالة لا يمكن أن تكون أسوأ مما هي، وما درى أولئك الحكام المغالطون لأنفسهم ولغيرهم أن العمل الحكومي عمل موصول لا استقرار فيه ولا نهاية له، كما قال أحد أقطاب الحكم والسياسة في عهده الدكتاتوري، مضيفاً أنه من الادعاء السخيف أن يريد الحاكم وقف حياة شعب من الشعوب.

ومضياً في تعريف **الانقلاب** الذي نعلنه كعلاج وحيد للداء العضال الذي يفتك بجسم الأمة المغربية والذي لا نجد له اسماً أنسب من «**الفساد الداخلي**» نشير إلى أن الانقلاب المنشود إنما هو «**عملية جراحية**» كبرى تستأصل الداء، وهو بهذه الصفة يحتاج إلى طبيب جراح ماهر هو ما نصطلح عليه «**بالحكم الصالح**» على يد صفوة مختارة مؤمنة بالإصلاح

الجذري الشامل، وقادرة على إنجازه من الأعلى إلى الأسفل سواء في كيان الدولة أو في مجال المجتمع، إذ كلاهما يمثل شقاً من «**الرجل المريض**» الذي هو المغرب في عهد الاستقلال، وا أسفاه.

فالانقلاب الذي نؤمن به كعقيدة سياسية، والذي ندعو إليه كوسيلة فريدة للإصلاح العام إنما هو ثورة على الفساد أولاً، وتحوّل واسع وعميق ثانياً، فهو بعد القضاء على الفساد، يتناول بالإصلاح الأشكال والأعماق على السواء في ثورته التطهيرية وحركته البنائية من أجل خلق مجتمع جديد صالح.

□□□

# VI

# إيديولوجية الانقلاب

ينبني الانقلاب على أفكار ومبادىء، وقيم، هي «إيديولوجية» الانقلاب أي منهاجه الفكري. وهي منهاجية تغذي حركةِ الإصلاح، والتقدم، والتجديد. كما أنها تهدف إلى غايات سامية قريبة وبعيدة، وكلها واقعية وعملية لا مجال فيها للخيال الكاذب، والسراب الخادع، والنظر المجرد.

وهكذا فجميع عناصر الإيديولوجية الانقلابية وسائر قواها تتحد وتتجه صوب الهدف الأكبر الذي هو إزالة الفساد، وتطهير الرحاب منه، وإقامة الإصلاح بدله بطرق عملية، ووسائل مجدية، وفي ظروف جد ملائمة حتى يكون النجاح مضموناً في سائر المجالات والأشواط.

وانقلاب هذا شأنه لا يمكن أن تخالطه عجلة ولا ارتجال، بل لا بد له من أن يبدأ من حيث يجب البدء ثم يواصل العمل الجبار بخطى ثابتة، ومرحلة مرحلة، وتجربة تجربة حتى نهاية المطاف وتحقيق الغاية القصوى.

وبعبارة أوضح، إن إيديولوجية الانقلاب توازن بين المثالية والواقعية، أي إنها تأخذ بالقاعدة السياسية الحكيمة التي عبر عنها أحد أقطاب السياسة بفرنسا في عصرنا حيث قال: اتجهْ نحو المثل الأعلى دون إغفال الواقع! وهذا يدل على تفكير صائب، وعمل حكيم.

وإذا كانت للانقلاب إيديولوجيته الثورية فهي لا تقوم على العنف ولو اتخذت شكل المعركة التي تريد أن يكون النصر فيها حليف التفكير الصحيح، والعمل السليم، والقوة الفعالة. ومعنى هذا ـ بكل وضوح ـ أن الانقلاب كإيديولوجية إصلاحية لا يريد أن يتحقق بوسائل الشدة، والهيجان، والفتنة والاضطراب، والتخريب وإراقة الدماء، بل على العكس من هذا كله، لا يريد الانقلاب أن يتوسل إلى أهدافه كلها بغير الوسائل

والمناهج السلمية تلافياً لكل ضرر وأذى في الأرواح والماديات، وانسياقاً مع الأفكار، والمبادىء المهيمنة على الانقلاب، أساساً وروحاً، فهي تبتعد عن ذلك كلية، وتستهدف التصالح والتضامن بين سائر أبناء الوطن حتى يتم لهم توحيد الاتجاهات، وتكتيل الصفوف، وتعبئة القوى، وصرف الجهود في تحقيق الانقلاب بهم ومن أجلهم جميعاً. وحرصاً على هذا كله، فإن إيديولوجية الانقلاب تمنع كل صراع وتطاحن، وقتال بين أبناء الأمة المتخلفة التي لا يمكن أن تخرج من وهدة التأخر والانحطاط إلا بشن معركة واحدة لا يشذ عنها أحد، لأنها معركة بالجميع وللجميع ضد عدوهم الوحيد الذي هو التخلف في كل مجالات الدولة والمجتمع.

وبكلمة واحدة، إن إيديولوجية الانقلاب التي هي بطبيعتها إيديولوجية سامية لا تسمح بأن تتخذ لها وسائل غير سامية حساً ومعنًى.

وإذا كان لنا أن نبرر الإيديولوجية المختارة بالنسبة لانقلابنا المنشود فلنوضح وجهة نظرنا بكل اختصار مؤكدين أن اختيارنا كان نتيجة تفكير طويل وسليم، كما ارتكز على الواقع والتجربة، ولهذا فإن إيديولوجيتنا الانقلابية تختلف عن الإيديولوجيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعروفة: فهي ليست عنصرية أو شعوبية ككل إيديولوجية قديمة أو حديثة تقوم على فكرة خاطئة هي رفع عنصر معين أو سلالة معينة إلى أعلى مرتبة باعتبارها العنصر الأسمى أو السلالة العليا، فنحن كبشر ومسلمين نؤمن بعقيدة الإسلام التي عبر عنها القرآن بقوله: ﴿**يا أيها الناسُ إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾، وبقوله: ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أمةٍ أُخْرِجَتْ للنَّاسِ**﴾.

وهي ليست كذلك دكتاتورية، لأننا نؤمن بعزة الإنسان، وقيمته، وبحقوقه وحرياته، ولأننا نأخذ بعقيدة الإسلام التي جاء بها القرآن في قوله: ﴿**وأمرهم شورى بينهم، وشاورهم في الأمر، لست عليهم بِمُصيطِر، وما أنت عليهم بجبار**﴾.

وهي ليست ماركسية أو شيوعية، لأن هذا المذهب يقوم على خدمة طبقة اجتماعية خاصة ورفعها فوق سائر الطبقات، ونحن كبشر وكمسلمين

نؤمن بـوجود المجتمع الإنساني بجميع طبقـاته، ونؤمن بالتعـاون والتضامن بينها بدل الصراع والتطـاحن الطبقي الذي يفرق الأمة، ويخلـق فيها العداوة والبغضاء، والفتنـة والاضطراب. ومن المعـروف أن المذهب المـاركسي أو الشيوعي لا يكتفي بجعل الصراع الطبقي وسيلة لخدمة الطبقة العاملة، كما يسميها، بل يرمي إلى سيطرة هذه الطبقة على سائر الطبقات باسم دكتاتورية البروليتارية أي طبقة الصعاليك.

وهي ليست باشتراكية متأثرة بالمذاهب الأجنبية من ماركسية وشيوعية، لأن هـذه المذاهـب نشأت علـى يـد مفكريـن أجـانب، وخلقـت خاصـة بمجتمعـات وشعوب أجنبيـة لا تشبهنـا فـي تاريـخ حضـارتنـا، وثقافتنـا، وتطورنا، وتقدمنـا، سواء في مجال الصناعة والاقتصاد أو فـي مجال الدولة والحكومة.

فجميع تلـك المذاهب والإيـديولوجيات لا تليـق بنا كشعب مخـالف للشعوب التي نشأت وترعرعت فيها، بل جربت فيها فمنيت بالخيبة والفشل في كثير من ميـادين العمل والتطبيق، وكل هذا يجعلها «مـادة» غير صالحة للاستيراد إلى بلادنا في نفس الـوقت الذي يبحث فيه الأوروبيون أنفسهم عن «البديـل» الذي يضمـن لهم أكثـر وأحسن مـا هم مفتقـرون إليه مـن إصلاح وتنظيم، وهذا ما يـزيدنا اقتناعاً بعدم صـلاحية تلك المذاهب لنا بـاعتبارها أجنبية عنـا، كما لا نـريد أن نبقـى عالـة على الخـارج في استمـداد فلسفة التجربة الخاصة بنا كأمة لها تـاريخها المجيد، وحضارتها القيمة، وثقافتها المستقلـة، وتفكيرهـا الحر بعـد أن تحررت مـن السيطرة الأوروبيـة الماديـة والفكرية، وكل هذا يـدعونا إلى أن تكون لنا ـ في عهـد الاستقلال ـ تجربتنا الخاصة في ميادين الإصلاح، والتنظيم، والحكم، والاقتصاد، غير متأثرين في هذا تـأثراً أعمى وبليداً بتجارب الأجنبـي ماضياً وحاضـراً، ومقتبسين في نفس الـوقت أحسـن وأنسب مـا فيها لنا دون أخـذها كلهـا على عـلاتها أي بخيرها وشرها اقتداءً وتقليداً على النسـق الذي حدثنا عنه ابن خلدون، وهو أن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب، وهو ما يجب أن لا ينطبق علينا في عهد الحـرية، والاستقـلال، والسيادة، لأننا أمـة راشدة، واعيـة، سيدة لا

مجال فيها لعقلية المغلوب، والضعيف، والقاصر.

وإذا كان لا بد لإيديولوجية الانقلاب من أن تتخذ لوناً مذهبياً عصرياً فهو ما اصطلح عليه بعضهم «بالاشتراكية» الإسلامية، ونحن لا نهتم بالشكل والاصطلاح اهتمامنا بالجوهر والمحتوى، ولهذا لا نرفض كلمة «الاشتراكية» منتسبة إلى الإسلام، وإن كنا لا نعني به إلا صلاح الحكم وعدالة المجتمع، ومهما يكن فإن كلمة «الاشتراكية» لا تمثل في رأينا، إلا جزءاً من إيديولوجية الانقلاب.

وما دمنا نتحدث عن الإسلام فلنوضح أن إيديولوجية الانقلاب تقتبس منه تعاليمه الأخلاقية، وتوجيهاته التربوية لتكوين المواطن الصالح، وإقامة المجتمع الراقي. وبعبارة، إن إيديولوجية الانقلاب تستمد عناصرها الأساسية الحسية والمعنوية من رسالة الإسلام الخالدة، ومن روحه السامية الوثابة ايماناً منا بأن الأزمة المادية والروحية التي نتخبط فيها لا يمكن الخروج منها إلا بالأخذ من جديد من رسالة الإسلام، وبالتشبع بروحه الصافية، وكل هذا ليس من شأنه إلا أن يغذينا بالقيم المثلى، ويزودنا بالخصائص الكريمة، وهكذا نعتقد أن لرسالة الإسلام دوراً جديداً في إصلاح الفرد المسلم، والمجتمع الإسلامي في المغرب، ذلك أن شريعة الله ـ كما قال الشهيد سيد قطب ـ تعني كل ما شرعه الله لتنظيم الحياة البشرية، وهذا يتمثل في أصول الاعتقاد، وأصول الحكم، وأصول الأخلاق، وأصول السلوك، وأصول المعرفة أيضاً.

□□□

# VII

# قضية الحكم والديمقراطية في المغرب

إن الحكم في المغرب على عهد الاستقلال يشكل قصة أدرك عمرها ثمانية عشر حولاً كاملاً، وسيرويها التاريخ للأجيال التي لم تعش أطوارها وأحداثها، وعجائبها وغرائبها، كما سيجد فيها المؤرخون مجالات للقول بالتحليل والتمحيص، والتعقيب، وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على أن المغرب، بعد أن حرر ترابه، واستعاد استقلاله، وامتلك سيادته، ألفى نفسه مواجهاً لمشكلة داخلية مشتبكة العناصر، مرتبكة المعطيات، عويصة الحلول، هي مشكلة تنظيم الحكم الوطني الفتي، وما كادت تمر أشهر قليلة على بزوغ الاستقلال حتى أخذ الصراع حولها يترعرع، ويتصعد، ويتطور نتيجة اختلافات نظرية، وتطاولات استئثارية، وتصرفات اعتسافية أدى الشعب ثمنها غالياً، وظل ضحيتها مغلوباً على أمره، مسلوب الإرادة، محروم السيادة، مكره أخاك لا بطل! إلا في نصوص قلما كانت غير حبر على ورق، وفي فترات كانت أشبه بوميض البرق أو لمح البصر. ومن غير أن نتحدث بتفصيل وإطناب عن أدوار تلك القصة نرى، ونحن نعالج مشكلة الحكم في المغرب، أن نرجع بالبصر إلى الماضي لنذكر بما نعتبره من صميم الموضوع، وذلك بغية إرسال الأضواء الكاشفة على نشوئها ونموها، ويسرها وعسرها حتى غدت مشكلة المشاكل أو أم المشاكل أو مشكلة الساعة في المغرب الذي ما فتىء يبحث عن طريقه إلى التنظيم السليم، الصحيح، الصالح لأجهزة ومؤسسات الحكم والسياسة في نطاق الحرية والسيادة.

من المعلوم أن المغرب ظفر بأول حكومة وطنية في 7 ديسمبر 1955 عقب عودة الملك من منفاه إلى العرش، وقد تم قيام هذه الحكومة قبل إعلان الاستقلال في 2 مارس 1956، وكانت حكومة ائتلافية للتفاوض من

أجل الاستقلال، ولم تعمر إلا أقل من أحد عشر شهراً، وفي عهدها تحققت وحدة البلاد وتأسس الجيش الوطني، وأبرمت معاهدة جديدة مع فرنسا، وأنشىء مجلس وطني استشاري في 3 غشت 1956، ثم أعقبت تلك الحكومة هيئة وزارية جديدة في 27 أكتوبر 1956، وتكونت بدون مشاركة حزب الشورى والاستقلال الذي أصبح يمثل حزب المعارضة لأول مرة في حياة المغرب المستقل، وبقيامها توفرت البلاد على عنصر أساسي في ممارسة الحرية والسياسة، وخلق الكيان الديمقراطي الحديث ممثلاً كل هذا في فريق يتولى الحكم، وآخر يضطلع برسالة المعارضة في سبيل الصالح العام، وقد ركزت المعارضة نضالها في الدعوة إلى الديمقراطية، والعمل لإصدار ميثاق الحريات العامة، والحيلولة بهذا دون قيام حكم ديكتاتوري قوامه الحزب الواحد، وقهر الشعب، وإطلاق التصرف للحكام المستبدين في مصائر المواطنين، وثروات البلاد، ومقدرات الأمة.

أما إنشاء المجلس الوطني فقد كان حدثاً هاماً في وقته، وخطوة ـ كما ورد في الخطاب التدشيني الملكي ـ نحو الهدف المنشود وهو إقرار حياة تمثيلية حقيقية تمكن الشعب من تدبير شؤونه العامة في دائرة ملكية دستورية تضمن للأفراد والجماعات الحرية، والمساواة، والعدالة. وبالرغم من أن تركيب المجلس تم على أساس التحيز المكشوف، والتلفيق المفضوح فقد استطاعت المعارضة ولو في جو من الضغط، والخنق، والعنت أن تؤدي رسالتها باسم الواجب الوطني، والمصلحة العليا للبلاد والأمة، وهكذا ومهما يكن من واقع المجلس ـ تنظيماً، وتركيباً، وتسييراً ـ فقد خطا بالمغرب خطوة نحو نشوء الحياة النيابية بما أوجدت ولو لفترة محدودة من استشارة، وحوار، وتعاون بين الحكومة والشعب.

وفي 16 أبريل 1958 اختفى أسلوب الحكم القائم على مشاركة الأحزاب والسياسيين المستقلين، وخلفه حكم الحزب الواحد باسم «الانسجام»، فانضافت إلى المعارضة الممثلة يومئذ في حزب الشورى والاستقلال الأحزاب والشخصيات المستقلة المبعدة بدورها من الحكم، فأصبح الحكم في يد حزب واحد بينما تجسمت المعارضة في كتلة من

الهيئات والشخصيات، وكان أن احتدم الصراع بين الفريقين، وشهد المغرب أحداثاً داخلية ثورية في تافيلالت، والأطلس، والريف، وأوشكت البلاد أن تقع في فتنة عامة، وحرب أهلية إن عرف أولها فلا يمكن أن تعرف نهايتها، وإذذاك أدرك القصر الملكي كارثة الحكم الحزبي الانفرادي وسوء المآل إن لم تتدارك الوضعية الشاذة بما يوقف أمواج الطغيان من أن تجرف معها كل شيء، فكانت إحدى وسائل الانقاذ إصدار ميثاق الحريات العامة في 15 نوفمبر 1958، وبهذا تحقق ـ بالرغم عن المخالفين والكارهين ـ مطلب أساسي طالما سعت له المعارضة، ومطمح كبير من مطامح الشعب الحريص على حريته القلق على مصيره. وفور صدور الميثاق المذكور تحقق تصحيح الاتجاه بوضع حد للحكومة المنسجمة في 3 ديسمبر 1958 تلافياً لما لا تحمد عقباه في البلاد التي تريد أن تؤمن حقوقها، وحرياتها، ومصالحها بواسطة نظام سليم، وحكم قويم، وسياسة حكيمة، وهو ما تطلعت إليه أكثر بعدما عانته من أساليب الحكم الشاذ العقيم. وفي 24 ديسمبر 1958 قامت في المغرب تجربة حكومية تولاها فريق منشق عن الحزب الحاكم سابقاً بمشاركة أعضاء مختارين من لدن ملك البلاد، وفي عهد هذه الحكومة تكون مجلس الدستور في 7 نوفمبر 1960، ولم يكن في تنظيمه وتركيبه وتسيره أقل تلفيقاً وتحيزاً من المجلس الوطني الاستشاري، ولهذا فما كاد ينصب حتى انفجر واختفى نهائياً لأنه كان يحمل في ثناياه مواد محرقة ومتفجرة، فكان من المحتوم أن يلقى المصير الذي أعد له عن قصد أو عن غير قصد.

وهكذا نرى أن جميع تجارب الحكم والحياة النيابية ومحاولات الدسترة منيت بالخيبة والفشل لأنها كانت وليدة الارتجال، وضيعة التلاعب، وأداة الأغراض، ومطية الأهواء، ولأنها كانت كذلك مجالات للصراع بين شتى الاتجاهات والنزعات فردية وجماعية، وحلبات للتناور سراً وعلانيةً. ثم شاءت الأقدار، والظروف أن لا يودع عهد تلك التجارب السيئة الحظ إلا ليستقبل عهد تجربة من نوع جديد لم يكن ليخطر على بال من قبل، وهي نشأة حكومة برئاسة الملك نفسه برزت للوجود سنة 1960، فكانت مفاجأة

أطلقت العنان للتعاليق، وأصبحت حديث المجالس في مغرب متطلع وقتئذ إلى قيام حكم على النسق المألوف في الدول العصرية الآخذة بالنظم السياسية الحديثة، ولكن لم يكن من الصواب الحكم مسبقاً على تجربة كانت ماتزال في المهد صبية، وتميزت الحكومة الجديدة بأن أصبح ولي العهد يومئذ نائب رئيسها. وبعد وفاة المرحوم محمد الخامس في 26 فبراير 1961 خلفه ولي العهد ملكاً على المغرب يوم 3 مارس وألّف حكومة تحت رئاسته بمشاركة ممثلي الأحزاب، وفي 18 نوفمبر 1962 أعلن خطاب ملكي عن مشروع الدستور حيث ورد فيه: «إن هذا الدستور.. يستهدف الاحتفاظ بقدسية مقوماتنا الدينية، وسلامة أخلاقنا، وينظم الحكم في المملكة على أسس عصرية سليمة، إن الدستور يعني قبل كل شيء النداء العلني بحقوق المواطن المغربي وحرياته.. والدستور يقضي إلى جانب ذلك كله بإنشاء مجالس منتخبة من الشعب تكون الناطقة باسمه، والمعبرة عن مطامحه وحاجاته، والمراقبة لسير الحكومة لتعلم هل قامت بمهماتها أم أخلت بها... والدستور أخيراً يعني حكومة مسؤولة أمام المجالس التي تحملها على الاستقالة إن لم تسلك السياسة المرغوبة... وسيقول التاريخ كلمته في اتجاهي هذا، فالحلال بيّن والحرام بيّن...».

وإذا أراد الإنسان أن يتدبر الأمر على ضوء ما جرى وكيف جرى بعد التجربة الدستورية والبرلمانية الأولى فلا يستطيع أن يدري أهو يعيش في اليقظة أم يحلم في المنام. ومهما كان فقد جاء الدستور الممنوح، على ما ورد فيه من علل وآفات كانت بمثابة السيوف والحراب المعلقة بشعرات فوق رؤوس البرلمانيين، بتجربة ديمقراطية نيابية قلما يوجد لها مثيل في دول العالم الثالث، بل حتى في عدد من الدول ذات الأنظمة والتقاليد البرلمانية الحديثة، وقد قام البرلمان المغربي الأول بواجباته، وأدى مهامه طبقاً للدستور وللأماني القومية، ولا أدل على هذا مما تحدث به ملك المغرب في ندوة صحافية بتاريخ 12 ديسمبر 1962 حيث قال: «جاء الدستور يؤكد ارتقاء المغرب إلى مرحلة الدولة العصرية بكل معنى الكلمة حيث إن المغرب عزم دون أي ضغط من جهة أو أخرى على تنظيم حياته اليومية والعلاقات

بين الأفراد، وبين الدولة والأفراد، وبين الـدولة والجماعات في إطار مقبول من لدن الجميع، معروض على الجميع لـدراسته ونقده. . . ثم إنني أضمن للجميع بواسطـة الدستور حق الاشتراك بصـورة مباشرة أو غير مبـاشرة لا في التدبيـر فحسب بل وفي الاشتـراك بصفة خاصة فـي المراقبة، والمراقبـة في القرن العشرين أهم بكثير من التدبير. . .». وفي 18 نوفمبر 1963 افتتحت دورة البرلمان بخطاب ملكي، مما جاء فيه: «ليس الشعور الذي يخامرنا في هذه البرهة التاريخيـة من حياتنا الوطنية وفي هذه الآونة الفـاصلة بين عهدين شعور مسـرة وارتياح فحسب، وإنمـا هو شعـور تمتزج فيه الغبطـة والاعتزاز والطمأنينة. . . وها نحن نخطو اليوم الخطـوة الكبرى في سبيل إقامة صرح الديمقـراطية وتثبيـت دعائمهـا وأركانها. . . ولـن يفوتنـا بهذه المنـاسبة أن نذكركم بأن الملـوك الذين تعاقبوا على عرش هذه البلاد كـانوا يمارسونَ طيلة قرون طائفة مـن المهام هي عادة من اختصاص الملكيـة المطلقة، أما نحن فقد أبينا إلا أن نتنازل بمحض اختيارنا وطوع إرادتنـا للأمة عن جملة من هذه الاختصاصـات مقتصرين علـى المهام التي يزاولهـا رؤساء الدول فـي البلاد الديمقراطية. . .».

كما ورد في خطاب العرش (3 مارس 1965): «وإنه لمما يملأ النفس فرحـاً وسروراً، ويغمـر القلب انشـراحاً وحبـوراً، أن ترى الـديمقراطيـة التي اتخذناها للحكم نظاماً، وجعلناها للعمـل أسلوباً، تنمو غروسها، وتترعرع أفنانهـا في السنـة الرابعـة من عهدنـا الميمون، وتـؤتي ثمـراتها المطلـوبة، وقطوفها المرغوبـة، ولما يمض على إقرارها نظاما للحكـم في المغرب زمن طويل. . . فاضطلع البرلمان بمهامه، وأدى النواب والمستشارون واجبهم، وساهموا باقتراحاتهم واستجواباتهم، ومنـاقشاتهم في توجيه الحياة الوطنية، وسيـر الشؤون العـامة مثبتيـن بهذا كلـه أن للحـرية فـي هذه البـلاد مدلـولاً حقيقياً، وأن الحوار الذي يدور بالبرلمـان ليس حواراً سطحياً، بل هو حوار عميق المقـاصد، بعيد الغـايات، يستهـدف البحث عن الأصلـح، وإقرار الأنفع، وتلبيـة مطامـح الأمة، وتستهدي بـه حكومتنا فـي معالجـة الأحوال وتصريف الأمور. . . ومع أن السنة المنصرمة كـانت بالنسبة لبرلماننا الفتي

سنة تجـربة وتمرين فلقـد شهدت نشاطاً ملحـوظاً، وسعياً موفـوراً إذ مارس النواب والمستشـارون مهامهم ممـارسة دلـت على مدى فهمهـم لِمُهمتهم، وتقديرهم لمسؤوليتهم، وأظهر الحوار والنقاش الذي كان يكتسي أحياناً شيئاً من الحـدة رغبتهم الملحـة في تحقيـق أكثر مـا يمكن مـن الخير لأمتهـم، والتعجيل بـإصلاح أكثر ما يمكـن إصلاحه من أجهـزة الدولة ومرافـق الحياة القومية بصفة عامة، وكانت الرغائب التي أعربوا عنها، والغايات التي حاولوا بلوغها تلتقي مـع رغائب الحكومة وأهدافها. . . ». وكل هـذا الحديث يدل على أن التجـربة الديمقـراطية الدستوريـة النيابية الأولـى في المغرب كـانت إيجابية وصالحـة إلى حد بعيد، ولهذا أبى ملك المغرب فـي عدة مناسبات إلا أن يشيد بهـا، ويثني على مؤسسـاتها، وينوّه برجـالها اعترافاً وإنصـافاً، وتشجيعاً وتأييداً، وهكذا قام البرهان على أن البلاد أحسنت وجهتها، والأمة وجدت طريقها، والمصلحة العامة بلغـت شأوها، وساد الرضى والاطمئنان سائر الربوع والأقوام، ولم يكن يشك أحد في أن التجربة النيابية الفتاة ستسير من حسن إلى أحسن متدرجة في سلّم النمو والارتقاء والازدهار.

وفـي 20 أبـريـل 1965[1] تـم الاتصـال الملكـي بقـادة الأحـزاب والمنظمات النقـابية حيث سلمـت لهم مجموعة مطبـوعة من «التـوجيهات الملكية» لـدراستها والإجابـة عليها، وكان هـذا كما ورد فـي مقدمتها بـاسم جمع الكلمة، وتعبئة القوى، وتكاثف الجهـود، وتوحيد صفوف الأمة حول أهداف وطنية معينة، وبهذا يمكن الخـروج من الحيرة والبلبلة نتيجة تضارب النظريات الاجتماعية، وتعدد المناهـج الاقتصادية. وقد اعتبر هذا الحدث محاولة محمودة ومشكورة لقيام حكم وطني ائتـلافي لتطبيق برنامج إصلاحي محدود، ودرست أجوبة الأحزاب التي لم يكن ينتظر أحد أن تكون متفقة مئة في المئة ولا مصادقة بنفس النسبة علـى محتوى التوجيهات مادام الأمر كان شورى، وحـرية الرأي، وواجب النصـح، وحق الاقتراح أسس التشـاور مع

(1) إقرأ في الملاحق من ص 129 إلى ص 160 المذكرة التي قدمها محمد حسن الوزاني بتاريخ 26 أبريل 1965 إلى جلالة الملك في نطاق الاستشارات الملكية ـ راجع تصريح محمد حسن الوزاني في كتابه تصريحات صحفية ـ ج 2 ـ صفحة 153.

الأحزاب. والجدير بالذكر أن التوجيهات لم تتعرض لمشكلة إصلاح أدوات الحكم، وإنما اقتصرت على إبداء نوايا ومقاصد، والتعبير عن مشاريع خاصة بالإدارة، ومراجعة التشريع، والتعليم، والشبيبة، والاقتصاد، والفلاحة، والصناعة، والإصلاح الاجتماعي، والمالية. ومع أهمية هذه القضايا فإن المشكلة السياسية كانت تهم الأحزاب بالدرجة الأولى لما لها من شأن وتأثير على سير الأمور العامة، وفيما يخصنا فقد استجبنا لنداء الوحدة والتكتل مقترحين قيام ميثاق وطني وتكتل سياسي محكم لتنفيذ برنامج مشترك يعتبر الحد الأدنى، كما اقترحنا إيجاد نمط جديد من الحكم قوامه حكومة صالحة ذات شطرين أحدهما وزارات تسيير تسند لفنيين أكفاء، ووزارات دولة للرأي والمشورة تتولاها شخصيات سياسية بارزة، ويتوفر بهذا الأسلوب الجديد لأداة الحكم ما يعوزها من عناصر الفعالية والنجاح: الرأي والتقنية.

هذا، وقد ورد في خاتمة المذكرة التوجيهية الملكية كلام يذكّر في عبارات قوية بالمسؤوليات الدستورية التي أنيطت برئيس الدولة، وبواجبه في المحافظة على وحدة الأمة، وبعزمه على أن يدفع بكل ما أوتي من قوة عجلة التقدّم بأمته إلى الأمام، مضيفاً أنه يرحب بجميع الكفايات، وأن بابه مفتوح في أوجه الجميع، وأن أمله قوي في ممثلي أمته بالمجالس التمثيلية، وأن يده مبسوطة لرعاياه كافة.

كل هذا كلام حسن ومعقول ومقبول، ولكن لم يفت كل ذي بصيرة نافذة، وحاسة سياسية مرهفة أن يقرأ بين السطور، كما يقال، ويستشف ما تكنه من خفايا، وتواريه من أسرار، وهناك عبارة كانت بمثابة نذير، هي «المجالس التمثيلية» التي لم ترد عفواً في صلب الكلام، بل كانت بيت القصيد وإن اختفت وراء اللبس والغموض، ولهذا لم نستطع أن نتبين حقيقة أمرها ومدلولها إلا على ضوء ما تطورت إليه الحالة بعد قليل، فلم تمض أسابيع معدودة حتى ارتفع كل التباس، وتبدد كل غموض بإعلان «**حالة الاستثناء**» في 7 يونيو 1965، وبهذا تمخضت الأيام التي كانت حبلى بشيء هو إعادة الأمر جذعاً، والرجوع بالديمقراطية الدستورية النيابية إلى الصفر

والعدم كـأنها لـم تعرف الـوجود، ولم تعمـر ابتداء مـن الإعلان عـن مشروع الدستور في 18 نوفمبر 1962 إلى الإعـلان عن حالة الاستثنـاء في 7 يونيو 1965 فكانت التجربة القيمة الناجحـة كما شهدت بها خطب وتصريحات ملكية عديدة. وهكذا اختفى البرلمان، وتعطل الدستور، وحل محلها «**فراغ سياسي**» لم تستطـع أن تملأه «**المجالس التمثيلية**» التي ينحصر نشـاطها في الأقاليم دون الصعيد الوطني. وأمام تلك النكسـة الديمقراطية لم يقتنع أحد في الداخـل والخارج بما التمس لهـا من أسباب وأعذار، وأيقـن الجميع أن قيام نظـام الحكم الديمقراطـي الدستوري النيابـي إنما كان فلتة مـن فلتات الدهر فـي المغرب، وتجربة مـرحلية لم يكن محيـد عنها في فترة معينـة من تاريـخ الحياة القـومية، وهكـذا لم تقـم لتدوم، وتستقـر، وتثمر لخيـر الأمة والدولة، وإنما قصد بها قطع مرحلـة لأزمة، واجتياز فترة ضرورية لا أقل ولا أكثر.

وفـور قيام حـالـة الاستثناء تشكلـت حكـومـة جديـدة تحـت الرئاسـة الملكية، وفي الخطاب الملكي لإعلان حالـة الاستثناء اتضح كل شيء مما كان خفيـاً أو ملتبساً، ومما جاء فيـه: «إننا أخـذنا علـى عاتقنـا أن نتحمل المسـؤولية المبـاشرة لتسييـر الحكـم... إلى أن يتـأتـى للبلاد عـن طريـق الانتخابـات أن تزود بمـؤسسات بـرلمانيـة بعد أن تصحـح أوضاعهـا ويقوّم اعوجاجها...».

وطال الفـراغ السياسي المهول مخيمـاً على البلاد مدّة خمـس سنوات وشهرين تقريباً، ثم كانت الندوة الصحفية الملكية في 20 يوليو 1970 التي ورد فيها: «فبعـد تجربة بـرلمانيـة مر بها المغـرب ـ وأقول بـرلمانيـة وليست دستورية ـ تعين عليه أن يعيد النظر في دستوره ويراجعه، وقد قمت شخصياً بهذه المراجعة».

وفي 31 يوليـو أعلن عـن إنهاء حـالة الاستثنـاء، وعن إلغـاء الدستـور السابـق الذي نسخه الـدستور الجديـد الممنوح بعـد عملية المراجعـة التي أفرغته من كثير من نصوصه وأحكامـه الأساسية، وأجرت الحكومة انتخابات قاطعتها جميع الأحـزاب لرفضها الدستور جملة وتفصيـلاً، واجتمع مجلس

النواب كبرلمان في 9 أكتوبر 1970، وكان برلماناً بدون أحزاب، ولا معارضة، ولا أغلبية وأقلية، فجاء على نسق المجالس المحلية المكناة بالتمثيلية، وإن يسمى بمجلس النواب. ولم تمض عليه أكثر من سنة حتى اختفى بدوره، وتعطل معه دستوره، وعاد الفراغ إلى الحياة السياسية في البلاد، ولعله كان في هذا تصحيح لوضع غير سليم وغير قابل للبقاء والاستمرار في محيط قومي غير راض ولا مستبشر.

وفي يناير 1972 اقتضت الأزمات الخطيرة التي مرت، والظروف الشاذة التي نشأت أن يلتفت من جديد إلى الأحزاب ولو من باب اختيار أخف الضررين في مجال الحكم والسياسة، فكانت الاستشارات[2] التي لم تسفر في النهاية عن نتيجة لتمسك كل جانب بنظريته وموقفه في «اللعبة السياسية» التي لم يستقم أمرها حتى اليوم في المغرب، ولن يستقيم طالما لم يؤخذ بهذه الحقيقة وهي أنه لا سبيل إلى قيام نظام الحزب الواحد في بلادنا لأنه محرم دستورياً، ولأنه لا يتعايش مع النظام الملكي، كما أنه لا سبيل إلى إنهاء الفراغ السياسي المرهب إلاّ باتفاق وتعاون مع الأحزاب، وهذا ما ليس بعسير في نطاق ديمقراطية سليمة وصحيحة يطابق اسمها مسماها، فمتى وجدت هان كل صعب، وفكت كل عقدة حساً ومعنًى.

□□□

(2) إقرأ في الملاحق من ص 163 إلى ص 177 المذكرة التي قدمها بتاريخ 15 يناير 1972 محمد حسن الوزاني إلى جلالة الملك في نطاق الاستشارات الملكية ومن ص 178 إلى ص180 المذكرة التي بعثها محمد حسن الوزاني بتاريخ 5 أكتوبر 1972 إلى جلالة الملك جواباً على الرسالة الملكية المؤرخة في 23 شتنبر 1972.

# VIII

# المشكلة الأولى في المغرب: مشكلة الحكم والسياسة

لقد عاش المغرب، في شهر يونيو 1964، أزمة سياسية كانت هي الأولى من نوعها، وهي أزمة كانت تهدد الحكومة القائمة إذ ذاك في كيانها ومصيرها، نتيجة المناقشات التي كانت جارية، في مجلس النواب، حول ملتمس الرقابة. وإذا كانت الحكومة المذكورة قد استطاعت، بعملية الإنقاذ التي تمت في آخر ساعة، أن تجتاز الأزمة الخطيرة التي كانت تتعرض لها، فإنها ـ والحق يقال ـ لم تفلت من كل خطر، ولم تسلم من كل آفة ولم تخرج من المحنة مكللة الرأس بأكاليل الزهور والرياحين.

فمنذ ذلك الحين أصبحت الحكومة عرضة للطارىء المتوقع، والحدث المرتقب، والمصير الموعود، فصارت تنظر إلى نفسها، كما صار يُنظَر إليها، كأنها حكومة موقوتة الأجل، ومقررة المصير.

وهكذا لم يمض عليها شهران حتى أخضعت لعملية التعديل على النسق المألوف في المغرب قبل عهد الدستور وبعده، والتعديل الذي يطرأ على الحكومات عادة لا يعني التغيير بالمعنى الصحيح والكامل لهذه الكلمة، ولهذا لا يقتضي التعديل التجديد ولا الإصلاح حتماً ولزوماً. ومن المعلوم أن المغرب لم يعرف، ولا يعرف ما يسمى بالأزمات الوزارية التي تنتج عن الاستقالة أو الإقالة الجماعية والتي تكون سبباً في انتقال الحكم من فئة ساء حظها في النهاية إلى فئة جديدة تدخل الميدان للتجربة والاختبار.

وإذا استثنينا حكومة الانسجام فإن المغرب لم يعرف غير الحكومات الناتجة عن عمليات التعديل على الطريقة المغربية المعتادة. ولقد كان يُظَن أن هذه الطريقة ستنتهي كقاعدة مطّردة بمجرد ما ينشأ النظام الديمقراطي في البلاد، وتدخل الدولة في عهد الحياة الدستورية ولكن الدستور لم يغير من الوضع شيئاً وأسند إلى الملك مهمة تعيين الوزراء كما خصه بحق إقالتهم

متى أراد، وهكذا جعل الدستور قضية الحكومة خارجة عن نطاق البرلمان الذي لا دخل له مطلقاً في تشكيلها ولا في تنحيتها إلا في الأحوال المنصوص عليها في الدستور، وهي سحب الثقة من الحكومة بعد أن تضع مسألتها أمام مجلس النواب، والتصويتُ لصالِح ملتمس الرقابة، ففي هذه الأحوال تسقط الحكومة بالاستقالة الجماعية، ولا يكون لمجلس النواب أي تدخل في تشكيل الحكومة التي تخلفها. ولهذا الوضع تفسيره وتعليله، وهو أن الملكية الدستورية المغربية تجعل الملك «يسود ويحكم في آن واحد»، ولا تجعله يسود ولا يحكم كما هو الشأن في الملكية الدستورية التي يطابق اسمها مسماها، وليست المسألة شكلية، بل أساسية، حيث إنها ترجع إلى حقيقة ومَدَى السلط والاختصاصات والمسؤوليات الفعلية التي يمارسها الملك في النظام الدستوري، فهي التي تجعل الملك يسود ولا يحكم أو يسود ويحكم في وقت واحد، والنظام المغربي من النوع الأخير، ولا تمكن نسبته إلى الملكية الدستورية التي هي نظام سياسي معين له قواعده وخصائصه، وميزاته، وفي نطاقه تتقيد الملكية بقيود معروفة، وتمارس سلطتها في حدود لا تتعداها، ولا يكفي أن تُزوَّد المملكة بدستور لتصبح الملكية فيها دستورية، وكل ما في الأمر أن الملكية تتدستر من غير أن تصير دستورية اسماً ومُسمَّى.

وقبل وضع الدستور بسنة تحدّث جلالة الملك إلى صحفي فرنسي فصرح له بقوله: «لا يمكنني الآن أن أجعل السلطة تمارس بكيفية مباشرة أقل مما هي عليه، ولماذا؟ لأن شعبنا ليس مهيَّئاً لأن يتجند حول برنامج أو حول مذهب، فهو يحتاج إلى أن يَتْبَع رجلاً، وزمرة».

"Il ne m'est pas possible actuellement de rendre moins direct l'exercice du pouvoir. Pourquoi? Parce que notre peuple n'est pas prêt à être mobilisé sur un programme ou sur une doctrine. Il a besoin de suivre un homme, une équipe". (Interview de Hassan II à J. Lacouture, Le Monde 26 décembre 1961). وقد مضت ثلاث سنوات تقريباً على هذه التصريحات التي أدلى بها الملك في

إيفران دون أن يتطور الفهم السياسي في المغرب بالنسبة للشعب الذي ما فتىء يُنظر إليه في سنة 1964 كما كان يُنظَر إليه في 1961.

واعتماداً على النظام الذي يجري به العمل في المغرب نستطيع أن نقول إن الحكومة حكومةُ الملك على النسق المغربي لا على النمط الإنجليزي طبعاً. وإن الهيئة الوزارية لا تخرج عن كونها هيئة مؤلفة من مساعدين للملك الذي يعينهم ويقيلهم بمحض إرادته.

وهنا نرى أن نذكر بالتناقض الكبير الذي يوجد بين الدستور المغربي الذي يعترف في فصله الثالث بالأحزاب السياسية بصفتها تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، وبين ما جرت به العادة السياسية من عدم استشارة قادة الأحزاب لدى تشكيل الحكومات خصوصاً في عهد يريد أن يكون عهد الديمقراطية الدستورية النيابية في هذه البلاد.

وبقطع النظر عن هذا كله، ما هي حقيقة الحكومة في المغرب؟ إن الدستور ينص في فصله 65 على أن الحكومة مسؤولة أمام الملك، وأمام مجلس النواب.

وهذا يتطلب أن تتمتع الحكومة بثقة الملك ومجلس النواب معاً. وهي ثقة أساسية ومزدوجة، ولا تُقصي إحداهما الأخرى بلا شك ولا ريب.

أما ثقة الملك فتقوم على الاختيار والتعيين في المنصب الحكومي، وأما ثقة مجلس النواب فتجد مبررها في قيام الحكومة بجميع واجباتها وأداء سائر مسؤولياتها في نطاق السياسة المرسومة التي تحظى بموافقة وتأييد المجلس النيابي. وهكذا نرى أن الحكومة مقيدة، بحكم الفصل 65 من الدستور، بإرادة وسلطة الملك من جهة، وبإرادة وسلطة مجلس النواب من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس نسأل: ما هي سلطتها؟

ويجيبنا الفصل 66 من الدستور بأن الحكومة تسهر على تنفيذ القوانين، وهي التي يشرعها البرلمان، ويضيف الفصل المذكور بأن الإدارة تحت تصرف الحكومة.

ومعنى هذا أن الحكومة أداة تنفيذ كما أنها تشرف على تسيير الإدارة

العامة للدولة، ويتضح من هذا أن تخطيط وقيادة السياسة العامة للدولة والأمة ليسا من اختصاصها، بل من اختصاص الملك الذي يجمع في شخصه بين الرئاستين الفعليتين: رئاسة الدولة، ورئاسة الحكومة ولو مع وجود وزير أول الذي يحدد الفصلان 67 و68 من الدستور اختصاصه حيث يسند إليه الأول حق التقدم باقتراح القوانين وبإيداع مشروعاتها بمكتب البرلمان بعد التداول في شأنها بمجلس الوزراء، بينما ينص الثاني في تحديد سلطة الوزير الأول على أنه يمارس السلطة التنظيمية فيما عدا المواد التي يصرح الدستور بإسنادها إلى سلطة الملك التنظيمية.

وعلى هذا الأساس فإن السلطة التنظيمية موزعة، دستورياً، بين الملك والوزير الأول، وفي الحقيقة إن هذه السلطة لا يمارسها الوزير الأول إلا باعتبار أنه تابع للملك الذي يختاره ويعينه في منصبه الحكومي.

وبالإضافة إلى هذا فإن هناك سلطة يمكن إسنادها إلى الحكومة في أحوال خاصة، من طرف البرلمان الذي يمكنه طبقاً للفصل 47 أن يأذن لها أن تتخذ، في ظرف من الزمن محدود ولغاية معينة، وبمقتضى مراسيم يقع التداول فيها بالمجالس الوزارية، تدابير يختصُّ القانون عادة باتخاذها. وأكثر من هذا، بل وأغرب ما ينص عليه الفصل 58 من أنه يمكن للحكومة أن تصدر خلال الفترة الفاصلة بين الدورات وباتفاق مع اللجان البرلمانية التي يعنيها الأمر «مراسيم ـ قوانين» يجب عرضها بقصد المصادقة في أثناء دورة موالية عادية للبرلمان. وهناك سلط أخرى مسندة إلى الحكومة في الفصلين 52 و53. فكل هذا يرسم لنا الخطوط العريضة لحقيقة الحكومة في المغرب، وكيفما كان أمرها، ومهما كانت حدود سلطتها فإنها مسؤولة عن ممارسة هذه السلطة أمام مجلس النواب الذي يملك، بحكم الدستور، حق المراقبة العامة على أعمال وتصرفات الحكومة في جميع الميادين، ويستعمل في هذا وسائل، وهي الأسئلة الكتابية والشفوية الموجهة إلى الوزراء الذين يلزمهم الدستور بالجواب عليها في أجل معين (الفصل 59)، ثم محاسبة المسؤولين أثناء المناقشات البرلمانية، ولجان البحث التي ينص عليها القانون الداخلي للمجلس وهو قانون دستوري لا غبار عليه، هذا ما

يخص رقابة البرلمان على سير الحكومة وسياستها. أما مسألة سحب الثقة فتكون نتيجة التصويت في مجلس النواب لصالح ملتمس الرقابة (الفصل 81)، أو عدم التصويت لصالح طلب الثقة كما يتقدم به الوزير الأول بمناسبة تصريح له في موضوع السياسة العامة أو بشأن نص يطلب المصادقة عليه (الفصل 80). وإذا كان الدستور يعطي مجلس النواب حق إسقاط الحكومة فممارسة هذا الحق لا تكون إلا في الأحوال وفي الحدود الدستورية المذكورة، فهو إذا حق مقيد بشروط وبظروف، وهذا ما يجعل فرص سقوط الحكومة نادرة، ويضمن لها نوعاً من الاستقرار.

ولكن الشيء الذي نقصده من الغرض السابق ليس هو مجرد تبيان حقيقة الحكومة في عهد الدستور، بل هو أن عدم نشوء الأزمات الوزارية في المغرب ليس معناه أن البلاد تتوفر على الاستقرار الذي يجب أن لا نحصره في نطاقه الشكلي الضيق، وهو نطاق الحكومة لا غير، بل الاستقرار الحقيقي المنشود هو الاستقرار في أوسع نطاقه وأشد أعماقه، وهو الاستقرار المعنوي، والسياسي، والاجتماعي في ظل نظام الحكم الصالح، والسياسة المثلى، والحياة التي تكون جديرة بالمواطنين في بلد حر سعيد أمين. فاستقرار الحكومة شيء، وشيء آخر الاستقرار في البلاد وفي المجتمع.

هذه حقيقة واحدة لا جدال فيها ولا مراء، وحقيقة أخرى هي أن عدم وجود الأزمات الوزارية في المغرب ليس معناه أن بلادنا، في عهد الاستقلال، لا تعاني أزمة الحكم والسياسة، وأزمة الحكم والسياسة ليست وليدة اليوم، بل نشأت وشبت، وترعرعت مع عهد الاستقلال، ولقد كان يُظن أن الدستور سيأتي بحلها الصالح، ولكنه أقرها ونظمها، ودسترها. ومع هذا، وبالرغم عن هذا، ظلت أزمة الحكم والسياسة هي هي، وقد كانت وماتزال هي أُمّ الأزمات، وأم المشاكل التي يتخبط فيها المغرب منذ فجر الاستقلال، ولا تزيدها الأيام، والأحداث، والتطورات إلا اتساعاً، واستفحالاً. لهذا أصبح العمل الجدي من أجل التغلب عليها، وإخراج البلاد والأمة من ورطتها أول وأكبر واجب على المسؤولين إذا كانوا يشعرون مثل غيرهم من المواطنين بوجود أزمة الحكم والسياسة، ويدركون شدة

خطورتها على الحاكمين والمحكومين أجمعين.

ولا نريد ـ خشية الإطالة ـ الدخول في تحليل عناصر تلك الأزمة، وتصوير حقيقة المشكلة التي تنشأ عنها، خصوصاً وأن سائر المواطنين ما فتئوا ـ منذ عدة سنوات ـ يعيشون، على حسابهم طبعاً، تلك الأزمة ومشكلتها، ويدركون بكيفية محسوسة داءهما الدفين، فإن كان لنا أن نصف أزمة الحكم والسياسة في البلاد فلسنا نصفها بأكثر من أنها أزمة الدولة المغربية الفتية، ولسنا نجد للتعبير عن دائها الدفين أنسب وأصح من عبارة الفساد الداخلي: فساد في جهاز الدولة، وفساد في سير الدولة، وفساد في سياسة الدولة.

ومنذ سنتين نـدّدتُ في جريدة «الدستور» بهذا الفساد الداخلي الذي اعتبرته الداء العضال للدولة وللمجتمع معاً، كما أوضحت بأن المغرب أصبح بسببه ذلك «الرجل المريض» الذي تُكنّى به الدول العليلة المنهوكة القوى، المهددة بالأخطار في كل ساعة ومن كل جانب. أما الدواء الذي أشرت إليه فهي العملية الجراحية من نوع «انقلاب» على يد قيادة جديدة صالحة تكون بمثابة الطبيب الجراح الماهر.

ولم أكن أعني بالقيادة الجديدة الصالحة غير النخبة المختارة الحاكمة، وهي حكومة من نوع جديد ـ كما سميتها سابقاً في هذا المنبر نفسه ـ وكل حكومة من نوع جديد لا تعني إلاّ حكومة على غير النسق المألوف عندنا، سواء من حيث التركيب أو التنظيم أو السير، وبهذا تكون الحكومة حكومة لها مدلولها ومفعولها، وتكون حكومة صالحة للحكم والسياسة أي متوفرة على الكفاءة، والنزاهة، والاستقامة، وهمة العمل في سبيل الصالح العام.

وحكومة هذا شأنها تكون في مستوى المسؤوليات التي تُلقى على كاهلها، وفي مستوى مطالب الشعب ومشاكل البلاد. هذه هي الحكومة التي يفتقر إليها المغرب، والتي ما فتىء الشعب يحلم بها وينتظرها كلما تجدد الحديث عن التعديل الوزاري.

## التعديل الوزاري

منذ ختمت مناقشات ملتمس الرقابة، في شهر يونيو، والشعب يؤمل قيام حكومة جديدة تكون لأول مرة حكومة الأماني والأحلام، والمطالب!

ثم مرت الأسابيع والشوق إلى بزوغ إشراقة الحدث السعيد يقوى ويشتد في النفوس التواقة.

وفي 19 غشت فوجىء الرأي العام بتعديل الحكومة الذي يستحق أن نقف عنده وقفة بحث وتحليل واستقراء.

أول ما يلفت النظر في التعديل الأخير للحكومة كثرة الوزراء وكتاب الدولة بشكل ربما لم يسبق له مثيل في الحكومات المغربية السابقة، ومما ساعد على تلك الكثرة التفكيك الذي طرأ على بعض الوزارات التي كانت الواحدة منها مُركَّبة من عدة وزارات، وليس معنى هذا أن الهيئة الوزارية الحالية لا تضم وزارات مختلطة مع ما يتبعها من كتابات الدولة، ولا يدري أحد بالضبط هل هذا النوع من الوزارات الضخمة كان ومايزال يجد مبرراً له في المصلحة العامة أو إنما هو وليد اعتبارات شخصية أو وقتية أو اضطرارية، ومهما يكن من الأمر فإن أول ما يلاحظ ـ بحق ـ على اتساع رقعة الحكومة الحالية أنه لا تمليه فكرة العجز المالي، ولا نظرة التخلف الاقتصادي الذي يعانيه المغرب، ولا سياسة التقشف التي يحتّمها كل من العجز الفاحش في الميزانية العامة للدولة، ومن التخلف الاقتصادي الذي يتطلب من المغرب مجهوداً جباراً وطويلاً للإفلات من أخطاره ومصائبه، وإذا كنا نحبذ فصل الوزارات المختلطة بعضها عن بعض تلافياً لتكديس المسؤوليات على كاهل وزير واحد فلسنا نحبذ تضخم الحكومة في وقت المغرب أحوج ما يكون فيه إلى الاختصار والاقتصاد والتقشف، خصوصاً ونحن نوقن بأن ضخامة الحكومة ليس من شأنها أن تحقق المعجزة بحل المشاكل التي تفرض نفسها على المسؤولين كل يوم أكثر من اليوم السابق. وبالإضافة إلى هذا فنحن أبعد الناس عن الظن بأن المغرب في حاجة إلى أن يباهي غيره بضخامة الحكومة عدداً وكثرةً.

ومما يلفت النظر في الحكومة أن التعديل الذي أدخل عليها ترك بعض

الـوزراء فـي منـاصبهـم، ولسنـا مبدئيـاً ضـد استمـرار وزراء فـي مهـامهـم الحكومية، ولكن ممـا نخشاه أن يكون هذا الاستمرار على حسـاب الصالح العام، وأن يصيـر كذلـك استقراراً يكـون أشبه شـيء بشغل المنصـب مدى الحياة! وهنا يجـدر بنا أن نبحث عن المقـاييس التي اعتمدت فـي التعديل الوزاري، ونستبعد ـ على أقل تقدير ـ أن يكون التعديل قد قام على أساس: خلق الوظيفـة للعضو، لا خلق العضو للـوظيفة، وتقضي هذه القـاعدة غير الرشيدة باعتبـار الأشخاص، وبإسناد المناصب إليهم تـرضيةً ومجاملةً، لا أهليةً وجدارةً، واستحقاقـاً، وذلك لما يتوفرون عليه مـن مواهب، وخصال، وكفاءات، وتجـارب، وصلاحيـات تجعل الشخص يتـولى المنصـب بحق واقتدار.

وإذا استبعدنـا ذلك المقياس فبماذا يمكـن أن نفسر إسناد المنـاصب الحكومية إلى الوزراء الجدد؟

وهنا نذكر بما نسبته الصحافة إلى الملك من أنه صرح لهؤلاء الوزراء بأن ما قاد اختياره لهم كوزراء هو ما جربه فيهم من إخلاص للوطن وللعرش.

وهذا مقيـاس صحيح ومهـم في نفس الـوقت، ولكـن هل هـذا وحده يمكّن الحكومة من القدرة على مواجهة الصعاب، والتغلب على العقبات، وتسوية المشاكل التي تجابهها، وما أكثـرها وأعقدها! في مغربنا اليوم؟ هذا سؤال خطير لا يمكن لأحد أن يجيب عنـه، وإنما ستتكفل الأيام وبالأخص تجارب الحكومة وتصرفاتها بإعطـائه جوابه الصريح والصحيح، وهل معنى هذا أن الحكومة تحظى ـ في انتظار تجربتهـا السياسية ـ بحسن الطالع لدى الرأي العام؟ (préjugé favorable) هذا سؤال ثانٍ نكتفي بوضعه دون الإجابة عليه.

وإلى أن تحكـم التجربة السيـاسية على الحكـومة أولها نـرى أن نقف قليلاً عند بعض الوزارات.

أولها كتابة الدولة في الإصلاح الفلاحي، التي جاءت في إبانها، والتي لا يسعنا إلا أن نحيـي ميلادهـا، وكل ما نـرجوه لهـا هو أن تحقـق الإصلاح الفلاحي في غير عجلة، ولا ارتجال، ولا ديمـاغوجية، وأن تخدم من خلال

الإصلاح الفلاحي مصلحة البلاد وكافة المواطنين من غير شهوة، ولا غرض، ولا تحيز، ودون الأخذ في كثير أو قليل بقواعد ومناهج السياسة الخرقاء التي تريد أن تنصف فريقاً من المواطنين المحرومين فتظلم غيرهم، وتجور عليهم، وتعسف بهم عن قصد أو عن غير قصد، وهي السياسة التي قيل في حقها: إنها تفقر الأغنياء لتغني الفقراء!

وإذا كان لنا ما نضيفه ونحن نتحدث عن كتابة الدولة في الإصلاح الفلاحي فهو أن ينأى بها المسؤولون عنها عن أن تصبح عمليات ومنشآت الإصلاح الفلاحي مناسبات، ومجالات للعبث، والتلاعب، والاستغلال من طرف عناصر السوء والفساد. ونتعرض، بعد هذا، لوزارة أخرى بعثت من مرقدها، وهي وزارة الوظيفة العامة، وكل ما نرجوه لها هو أن لا تكون كسابقاتها على عهد الحكومات الماضية، حيث إنها لم تحقق الآمال التي وضعت فيها، والمهام التي أنيطت بها، والتي كانت كلها تتطلب التنظيم والإصلاح. وإذا علمنا أن الوظيفة العامة هي أساس الإدارة في الدولة أدركنا ما لها من قيمة وأثر في كيان الدولة وسيرها، وعلى هذا الأساس نستطيع أن نقول: إن قيمة جهاز الدولة إنما تكون بقيمة الوظيفة العامة، وقيام وزارة خاصة بالوظيفة العامة لا يمكن أن يكون له مبرر إلا إذا حقق الإصلاح الإداري الذي يفتقر إليه حسن تنظيم، وحسنُ سير جهاز الدولة، ولهذا يهمنا أن نعرف ما هو برنامج الإصلاح الإداري الذي أسست من أجله وزارة الوظيفة العامة، ونرى أن لا يقتصر هذا الإصلاح على الوظيفة وحدها، بل يجب أن يهتم بالعنصر الأساسي في كل وظيفة عامة وهو العنصر البشري أو الموظف، حتى يشمل الإصلاح الوظيفة والقائم بها، وأول هدف للإصلاح الإداري هو العمل لرفع مستوى الوظيفة والموظف من جميع الحيثيات، ومن المفيد أن نقتبس أحسن ما حققه الإصلاح في مجال الوظيفة العامة لدى غيرنا من الدول التي تعتبر الإدارة فيها مثال النظام، والعمل، والاستقامة، والإنتاج، ومن هذه الوجهة تحتاج الوظيفة العامة في بلادنا إلى كثير من التغيير الأساسي لتصبح أداة صالحة وفعالة في أداء الخدمات المنوطة بها، وهذا إصلاح لا يتحقق بمجرد إصدار المراسيم والمنشورات، بل يحتاج إلى

اتخاذ كل الوسائل الفعالة لتطوير الوظيفة والموظف معاً.

وعيوب وآفات الوظيفة العامة في بلادنا أشهر من أن تُعرَّف، ومنها اللامسؤولية، والروتين، وفقدان الضمير المهني بصفة عامة والرشوة، والعجز، والمحسوبية، واستغلال النفوذ، والتحيز الحزبي، والتدخل الشخصي أو السياسي.

وكل هذا يفسد الجهاز الإداري في الدولة فساداً كبيراً، وينزل بمستواه إلى الحضيض، ويعرقل الأعمال، ويؤخر حل المشاكل، ويجعل الدولة مصابة في أساسها بأزمة القيادة على مختلف المستويات، وبسوء التدبير للشؤون العامة، وبعقم النتائج بالنسبة للمشاريع، وبالتقصير في خدمة الصالح العام، بل يمكن أن نقول إن الدولة ـ بسبب فساد الوظيفة العامة ـ تخدم نفسها وأصحابها أكثر مما تخدم مصلحة البلاد والمواطنين عموما.

ومما يجب أن يحققه الإصلاح الإداري إبعاد الوظيفة العامة عن كل تدخل أو تأثير سياسي، ومطاردة عناصر العجز وعدم الأهلية والكفاءة، وتطهير الوظيفة من عناصر السوء والفساد، حتى تصبح الوظيفة العامة نقية، سليمة صالحة.

وبالإضافة إلى هذا يجب التعجيل بمغربة الوظيفة العامة وتعريبها حتى لا تبقى تحت سيطرة العناصر الأجنبية في عهد السيادة والاستقلال.

ومما يقتضيه إصلاح الوظيفة العامة ضمان سلامتها من آفات البيروقراطية، ومنع تركيز السلطة والنفوذ في أيدي فئة قليلة وخاصة، وتوضيح الإختصاصات، وتحديد المسؤوليات في مراتب السلم الإداري، ومنع الإسراف والتبذير، والاستغلال والاختلاس، والانحراف عن جادة خدمة الصالح العام، وكل تقصير وتهاون وإهمال في أداء الواجب.

ومن الوزارات التي تجدر الإشارة إلى مهامها الرئيسية وزارة الاقتصاد الوطني، وهي وزارة عظيمة المهام، جسيمة المسؤوليات، وهدفُها الأكبر تطوير الاقتصاد المغربي، والعملُ لتنميته، وضمان حسن استثمار الثروات الطبيعية للبلاد، وتنمية الدخل القومي، ورفعُ مستوى العيش للمواطنين، وتحقيق هذا كفيل بالقضاء على التخلف الاقتصادي في المغرب، وليس هو

بالأمر الهيّن القريب المنال، لهذا يجب على وزارة الاقتصاد الوطني أن تبذل قصارى جهدها لإبعاد أخطار كل كارثة اقتصادية تهدد البلاد، وللسير بالمغرب قدماً نحو تطور اقتصادي حقيقي على أساس التحرر والتقدم والازدهار، وقد يعتبر هذا من قبيل تحقيق المعجزة، ولكنها معجزة قد تحققت في بعض الأقطار المتخلفة اقتصادياً في مختلف القارات، فلماذا لا تتحقق نفس المعجزة في المغرب إذا صحت العزائم، وقويت الهمم، وتوفرت الجهود، وتيسرت الوسائل؟

وبقطع النظر عن هذا فإنه يجب على وزارة الاقتصاد والمالية أن تقدم للبرلمان مشروع ميزانية عامة تحقق لأول مرة التوازن بين المداخيل والمصاريف العامة، وبهذا تكون الميزانية العامة المغربية ميزانية تتناسب والحقائق الاجتماعية، والإمكانيات الاقتصادية في البلاد، وبعبارة أخرى نريد من وزارة الاقتصاد والمالية أن تحقق التقشف بجعل الدولة المغربية تعيش وتسير وفق لا فوق مستوى البلاد والشعب، وهذا ما يمكن بواسطة سياسة مالية مثلى لا يبقى معها أثر لسياسة النفوذ الزائف، هذه السياسة التي تعد طامَّةً كبرى على الاقتصاد الوطني، والميزانية العامة لبلاد ضعيفة الوسائل، محدودة الإمكانيات كالمغرب.

وهناك وزارات أسقطت، وقد تكون من حسنات التعديل، وهي وزارة الشؤون الإسلامية التي كانت بدعة وضلالة في بلاد إسلامية يعلن دستورها أن الإسلام دين دولتها الرسمي، وإذا كان وجود وزارة الشؤون الإسلامية لم يفد الإسلام ولا المسلمين في شيء فإن إلغاءها من شأنه أن يوفر لميزانية الدولة ما يقرب من المليار فضلاً عما فيه من إزالة البدعة والضلالة.

ووزارة أخرى هي وزارة موريتانيا والصحراء التي أُلغيت ولو أن الحكومة لا تجرأ على الاعتراف والتصريح بهذا، وإنا لنحبذ إلغاءها إن كان من أجل توفير الأموال العامة، وسلوك سياسة جديدة من شأنها أن تسير بنا نحو حل مشكلة موريتانيا والصحراء بما يتفق ومصلحة البلاد العليا، ولكن ما لا نحبذه هو إلغاؤها على سبيل التراجع والتخلي عن مطالب الوحدة المغربية، وسكوت الحكومة في كل هذا سكوت أقل ما يقال فيه: إنه غريب!

إن إسناد بعض الوزارات لضباط كبار مظهر لتقدير الجيش ورجاله،

هذا الجيش وهؤلاء الرجال الذين أبلوا البلاء الحسن في الدفاع عن كيان الوطن، والذين بمساهمتهم في تدبير السياسة العامة التي لها جانب عسكري هام يتبوَّأون اليوم المناصب اللائقة بهم كرجال مسؤولين عن سلامة الوطن وأمان المواطنين، وفي هذا أيضاً من الاعتراف بأعمالهم في هذا السبيل ما يجعلنا نطالبهم ـ بعد أن برزوا لميدان الحكم، وأصبحوا يتحملون بسببه مسؤوليات جديدة وجسيمة ـ بأن يحرصوا كل الحرص على حفظ القيم السامية عند سائر عناصر الجيش والقوات الوطنية الأخرى وعلى جعل هذه القوات كلها على أتم أهبة للدفاع عن كيان الوطن وسلامته، ونصر حقه المقدس على كل من يروم به مساً وأذى.

وبعد هذه الخواطر والملاحظات التي يمليها الصالح العام نرى أن نجمل رأينا في الحكومة كما خرجت من التعديل الوزاري، ونفعل هذا بكل صراحة ونزاهة غير معتبرين إلا الحقائق كما نشاهدها، وغير آخذين في هذا إلا بمقتضيات الصالح العام.

وإذا كانت الآراء في الداخل والخارج قد تضاربت في التعديل الوزاري وفي الحكومة التي تولدت عنه فلسنا نذهب مع الذين حكموا بأن المغرب أصبح يتوفر على مجرد هيئة وزارية، لا على حكومة.

ونرى نحن أن المسألة الجوهرية الأولى ليست هي تزويد المغرب بحكومة ما، بل هي قبل كل شيء تخطيط سياسة عامة مثلى، ورسْمُ إيديولوجية واضحة صالحة لنا في الحاضر والمستقبل، فهذه هي المرحلة الأولى، وتكون المرحلة الثانية التي تقتضيها حتماً إعطاء المغرب أداة تلك السياسة الجديدة، وهي الحكومة والجهاز الإداري في الدولة، وإعطاؤه كذلك التشريع الذي تتطلبه تلك الإيديولوجية المختارة.

فهذا هو أساس الإصلاح السياسي الذي تشتد حاجة المغرب إليه، فبتحقيقه يمكن حل المشكلة الأولى التي يواجهها المغرب في عهد الاستقلال، وهي مشكلة السياسة والحكم، إذ بغير حلها تظل المشاكل الأخرى قائمة لا يجد المسؤولون إلى حلها الصحيح سبيلاً، وتجاربنا في السياسة والحكم، ماضياً وحاضراً، لا تدل إلاّ على ما منيت به من فشل وخسران مبين، وغني عن البيان أن البلاد قد ملت وعافت التجارب الفاسدة

الفاشلة، وأنـه آن الأوان لوضع حد نهـائي لمواصلتها عن شعـور أو عن غير شعور، ومن المعلـوم أن المشاكل في نطـاق تلك التجارب إنما تكـون سيئة الوضع (mal posées) كما تكون سيئة الحل (mal résolues)، وهذا ما يفسر خيبة الحكومـات المتوالية في عهـد الاستقلال. ومما زاد في الطيـن بلة وفي الطنبور نغمة أن الـرجال المسؤولين إما كـانوا بدون مسؤوليـات، وإما أساءوا استعمال المسؤوليات بقـدر ما مارسوها في الحكـم والإدارة، وحقيقة أخرى هي أن حكومـات عهد الاستقلال كانت كلهـا فاقدة لعناصـر النجاح، وهي النزاهة، والاستقامـة، وحسن السمعة، وقوة النفوذ، وبغير هـذا لا تتمتع أية حكومة بسحر الجاذبية (attraction)، وبالاشراق (rayonnement)، وبالجاه (prestige)، وبالنفوذ (influence)، وبالفعالية، (efficacité).

ومما يلاحظ على حكومات عهـد الاستقلال أنها لم تستطع أن تحدث بنشوئها أول عنصر الحماس والثقة والتأييد، وهو ما يعبر عنه بالهزة النفسية، والفيضة المعنوية (choc psychologique)، وهكذا ولدت وتولد حكومات المغرب ولادة سيئة (mal accouché) فتكون من أول وقتها عـديمة الشعبية، محرومة الإسناد من الرأي العام، وماذا تستطيع حكومات هذا شأنها؟ إنها لا تستطيع غير الاعتماد في السياسة والحكم علـى القوة، وعلى سياسة الدعاية والديمـاغوجية التي لا تجـديها نفعاً بل تسـيء إليها أكثر مما تنفعهـا، ومما يصيب الحكومـات المغربية بداء الفشـل أنها تقوم كحكومـات لا تسلم من القال والقيل، والنـزاع والجدال، (contesté)، كما تحمل طـابع الارتجال، وعدم الاستقرار (précaire et éphémère).

تلك هي أهم آفاق الحكومات المغربية، وبالإشارة إليها نكون قد أشرنا في نفـس الوقت إلى الحكـومة التي كنا ومـانزال نحلم بها، وننتظـر أن يجود الدهر بها على المغرب الذي لا مبالغة فـي القول بأنه سيء الحظ في مجال السياسة والحكم. ولنسأل: ما هي حكومة الآمال والأحلام المغربية؟

وجوابنا ــ كما قلنا سابقـاً في هذا المنبر نفسـه ـ هو أن تقوم فـي البلاد حكومـة لا تحمل صفات وآفـات كل حكومـة سبقتها في الميـدان، وهكذا تكون حكومة مـن نوع جديد كما سميناهَا، وأول ما يجـب أن تمتاز به هو أن تكون حكومـة تسوس وتحكم، وأن تفعل هـذا مع الشعب ولصالـح الشعب

(avec et pour les masses) ومن أجل هذا يجب أن تكون ذات برنامج واضح يتضمن الحلول الصالحة للمشاكل القائمة، والإصلاحات الجذرية والانقلابية في مختلف الميادين، ومعنى هذا أن الحكومة يجب أن تكون حكومة انقلاب لا بالقوة، ولكن بالسياسة، والتشريع، والإصلاح، وحكومة من هذا النوع لا بد لها من أن تتألف من عناصر صالحة للحكم والسياسة، وأن تتوفر على برنامج ثوري لتطوير البلاد، وترقية الشعب، ومن شأن هذا وذاك أن يجعلها حكومة فعلية قائمة على أسس سليمة وصحيحة، ومتمتعة بكل حرمة وهيبة ونفوذ وإشراق في الداخل والخارج.

وبكلمة واحدة، نريد حكومة من نمط جديد تكون حكومة الانقلاب المعنوي، والسياسي، والاجتماعي، وتعمل في هذا على أساس تدبر الأصول والمبادىء، وتحقيقها بالمنشئات والمنجزات في شتى الميادين، ومعنى هذا أنه يتحتم أن تكون الحكومة جيدة بعناصرها وأعمالها، وصالحة ببرامجها وأساليبها في مجال التجديد والبناء.

وحكومة كهذه لا بد من أن تحدث الهزة النفسية، وتتمتع بثقة وتأييد الجماهير، وتتمكن من حكم البلاد وتدبير شؤونها العامة وسط الرضى والحماس والتأييد.

ونزيد رأينا دقة في التعبير، وإيضاحاً في المدلول فنعلن أن أسلوب الحكم الصالح واحد لا يتعدد، وليس هو بالأسلوب المألوف في عهد الاستقلال، أي أسلوب الحكومات ذات التجارب الفاشلة، هذه التجارب التي يجب أن تنتهي ولا تتكرر مرة أخرى على حساب الصالح العام.

فمتى ستتحقق الأمنية الوطنية الغالية، وهي: سياسة عامة مثلى، وإيديولوجية صالحة، وبرنامج انقلابي، وقيادة حاكمة مختارة؟ هذا ما نؤمله بكُل قوة وإخلاص اعتقاداً منا بأن الحكم بالشعب وللشعب إنما يتطلب قيادة حازمة صالحة تكون برجالها وأعمالها في مستوى المشاكل الكُبرى التي ما فتئت تنشد حلولاً صحيحة كاملة تتحسن بها الأوضاع العامة، ويتحقق بها إصلاح الدولة والمجتمع في المغرب الحر المستقل.

□□□

# XI

# إلى الشباب المغربي(*)

## تقدميتنا الاشتراكية

لست في حاجة إلى أن أعبر لكم عما يخالجني، في هذه اللحظة والمناسبة من شعور وإحساس.

وإنه لشعور جياش، وإحساس فياض يغمران النفس، ويلهمان الروح، ويروحان القلب.

وليس شعوري شعور الغبطة والمسرة، ولا إحساسي إحساس الرضى والارتياح فحسب، بل هو بالإضافة إلى هذا، شعور الاعتزاز بالشباب، وإحساس الافتخار برسالة الشباب.

وكيف لا يكون هذا شعوري وإحساسي نحوكم، أيها الشباب، وأنا بكم، ومنكم وإليكم؟

إنكم ـ حينما دعوتموني لمؤتمر الشباب هذا ـ قد اعتبرتم، ولا شك، اعتبارات شتى أقلها شباب الفكر الذي يوحد بيننا وإن تفاوتت أعمارنا حداثة وكبرا.

ولا أكتمكم ـ من جهتي ـ أنني لا أعتبر فيكم شباب العمر بقدر ما أعتبر كل ما يكون قيمة الشباب، ويغني هذه القيمة ويرفعها من علم وتهذيب ومشاعر وأفكار ومطامح وأعمال.

ولا أكتمكم كذلك أن من أبرز الصفات التي أقدرها فيكم صفة امتاز بها الشباب المغربي ماضياً وحاضراً، حتى غدت إحدى ميزاته الكبرى، بل

(*) تحت هذا العنوان، ننشر الخطاب الذي ألقاه محمد حسن الوزاني بأكمله في مؤتمر الاتحاد المغربي للشبيبة الديمقراطية بالدار البيضاء أيام 23 ـ 24 ـ 25 شتنبر 1960.

مقتطفات من هذا الخطاب نشرت سابقاً في كتاب: **خطب** ج: 2 لمحمد حسن الوزاني ـ صفحات 76 ـ 80.

لعلها تعتبر ميزته الغالبة، تلك هي الوطنية، لا بمعنى الشعور الوطني فحسب بل الوطنية شعوراً، وفكرةً، وعملاً وكفاحاً، وتضحيةً.

فالشباب المغربي كان ومازال شباباً وطنياً: بإحساسه، وإيمانه، وإخلاصه، وعقيدته، ونهضته، وجهاده في سبيل البلاد وأمتها.

وبدافع من هذه الوطنية الفعالة استطاع شبابنا ـ في الماضي والحاضر ـ أن يلعب دوره الكبير في النهضة القومية، ويؤدي واجبه المقدس في ميدان الحركة التحريرية في جميع أطوارها السياسية والحربية.

نعم، إن شبابنا ـ منذ نشأة الحركة لوطنية الأولى ـ وقد مضى عليها الآن أكثر من ثلاثين سنة ـ ما فتىء يعطي البراهين على أنه شباب حسّي.. واع، طموح، عامل، وأنه عمدة البلاد وأهلها في بناء النهضة، وتحقيق أهدافها في مختلف ميادين الحياة القومية.

فبسبب هذا كله، وبما بذله الشباب من تضحيات في سبيل الوطن والشعب أصبح جديراً بأن يحتل مقعد الشرف بين جميع شباب العصر.

وإذا كان الوطن المغربي مديناً لشبابه بحركة النهضة والإصلاح، والدفاع والكفاح، والتحرير والاستقلال، فهو محتاج كذلك لشبابه في عهد السيادة والاستقلال ليقود حركة التنظيم والبناء قيادة صالحة موفقة.

وبعبارة إن شبابنا ما فتىء يؤلف جيل العراك والتضحية في سبيل الوطن والأمة، لهذا مايزال، بل سيظل مبدؤه وشعاره أن الحياة عقيدة وجهاد.

وليس معنى هذا أنه لا يوجد بين شباب المغرب ما يمكن أن نسميه بالحطام، وهو يتركب من عناصر عصفت بها الأهواء وأفسدتها الحياة السهلة، ولم يعد لها أي اهتمام بالقيم الإنسانية والحضارية ولا بالقيم والمطامح القومية، فانساقت مع السفاسف، وأذعنت لِما يجرد الشباب خاصة من كل قيمة في نفسه، وفي مجتمعه.

ومن غير شك أن هذا النوع من الشباب أضحى فريسة لمساوىء الحياة، وضحية لما استولى عليه منذ عهد الاستقلال من مفاهيم خاطئة، ومؤثرات فاسدة كالشك، واليأس، والغرور، والانحلال، مما يجعل الشباب المُبتلَى بهذه الآفات يعيش في أزمة نفسية، وحيرة معنوية ليس من

السهل أن يفلت من قبضتها ليعود إلى حظيرة الشباب الحي الواعي الرشيد، شباب الوطنية، والكفاح، والتضحية، وهو الشباب الصالح الذي تسعد به الأوطان، وتعتز به الأمم، وتفتخر به الأجيال. وشباب المغرب يجب أن يكون كله وبدون استثناء من هذا الشباب الصالح، وإذا صعب على بعض شبابنا المنحرفين أو الحائرين أو اليائسين أن ينقذوا أنفسهم من هذا بوسائلهم الخاصة، فإنه من الواجب على غيرهم من الشباب أن يعملوا لإنقاذهم مما هم فيه من حيرة أو انحراف أو انحلال، مما يجعل أزمة ذلك الفريق من الشباب أزمة تهم الشباب كله ومصيره في هذه البلاد.

وبدون العمل لانتشال ضحايا هذه الأزمة من الشباب لا تمكن المحافظة على وحدة شبابنا وعلى ماله من قيمة وكرامة ومكانة نتيجة أداء رسالته السامية، ومواجهة مسؤولياته الجسيمة في سبيل الوطن والأمة.

وأول ما يجب أن يرسخ في نفوس الشباب أن كل أمة برجالها وفي مقدمتهم الشباب، وأن هذه المهمة تنيط كاهِلَه بأعظم المسؤوليات، وأن الاستقلال وسيلة وليس بغاية، وأنه بتحقيق الاستقلال لم تدرك البلاد كل أمانيها حتى بالنسبة لهذا الاستقلال نفسه الذي مايزال مثقلاً بالقيود، ومرهقاً بالمشاكل، ومهدداً بالأخطار. فالشباب الذي ساهم بحظ وافر في حركة الكفاح والتحرير مطالب بأن يواصل كفاحه وتضحيته حتى يتم تحقيق الأماني الوطنية، كما أن الشباب مطالب بالمساهمة بحظ وافر في حركة البناء والتنظيم التي نحن في حاجة إليها في عهد الاستقلال. ودور الشباب في حركة التشييد والإصلاح لا يقل عن دوره في حركة الكفاح الوطني. وإذا علم الشباب ـ وهو لا شك يعلم ـ أن الاستقلال كما تحقق لحد الآن لم يكن في صالح الشعب بقدر ما كان ولازال في صالح فئة محظوظة معروفة ليست كلها بالفئة التي كافحت وضحّت في سبيله، وأن الاستقلال ما فتىء وربما سيظل سنوات أخرى ـ لا قدر الله ـ استقلالاً ناقصاً مشوهاً معرضاً لما لا تحمد عقباه، وذلك بسبب ما ينوء به كاهله من أثقال ناشئة عن ذلك الركام من المشاكل الكبرى، سواء الموروثة عن عهد الاستعمار أو الناشئة في عهد الاستقلال. إذا علم الشباب كل هذا وعلم أيضاً أن أكثر هذه المشاكل لم

تحل لحد الآن، بل تعقدت مع مرور الزمان بسبب الإهمال، والتقصير، أو سوء التصرف، وأن التي حلت منها كانت حلولها عرجاء أو ناقصة، أيقن بدون شك أن مسؤوليات الشباب اليوم أضخمُ مما كانت في الماضي، وأن واجباته أعظم وأقدس واجبات عرفها في حياته وكفاحه.

فالأمر إذاً واضح: إن البلاد تعاني في عهد الاستقلال من أزمات خطيرة في مختلف المجالات، وإن لها مشاكل كبرى تتطلب الحلول الناجعة في الآجال المناسبة معجلة أو مؤجلة، وإن الذين تولوا العمل لإخراج البلاد من أزماتها وفك معضلاتها وحل مشاكلها منذ الاستقلال لم يتمكنوا بكل أسف من بلوغ مأرب الأمة الذي كثيراً ما التبس عندهم بمآربهم الخاصة حتى ظنوا ـ إثماً وخطأً ـ أن الشعب بخير طالما كانوا هم بخير، والحقيقة غير هذا.

فإذا كان الأمر واضحاً ــ كما قلت ـ فواضح كذلك ما يتطلبُه بسرعة وشدة حتى لا تبقى المشاكل قائمة، والأزمات متوالية، والأخطار مهددة. وإن ما يتطلبه أمر هذه الأمة لَهُوَ إيجادُ القيادة الصالحة فيها من الحاكمين والمحكومين على السواء، وأعني بالقيادة الصالحة النخبة المختارة والصفوة من رجال الأمة والحكم الذين يكونون بكفاءتهم ونزاهتهم، وحزمهم وسلوكهم في مستوى المشاكل التي يجب أن تحل، والأزمات التي يتحتم أن تنفرج. وبعبارة، يجب أن تتوفر القيادة على كامل الشعور بالمسؤوليات والواجبات، وأن تعمل بمقتضى هذا الشعور في خدمة البلاد وأمتها، وبهذا تحوز الثقة والرضى. ومع إيجاد القيادة الصالحة يجب ابتكار المناهج الصالحة، واستعمال الأساليب الفعالة، كما يتعين وضع البرامج المحكمة، وإعداد الوسائل لتنفيذها في آماد ومراحل معينة، وفق تصميمات مخططة. فبهذا، وبه وحده يستطيع العاملون والمصلحون منا أن يقضوا على عدو الأمة الأكبر الذي هو:

الفساد الداخلي، وهو لا يقل شراً وخطراً عن الاستعمار الذي تحررنا منه بمرير الكفاح، وغالي التضحية.

فمن يستطيع أن يوجد القيادة الصالحة المنشودة، والمناهج القويمة، والأساليب الفعالة، والبرامج المحكمة، والتصميمات الجيدة إن لم يوجدها

المستنيرون والمخلصون من أبناء الشعب، ومن بينهم، بل في طليعتهم، الشباب الحي، الناهض الواعي؟

وليست القيادة الصالحة التي أعنيها خاصة بفئة معينة، بل إن هذه القيادة تتألف من قيادات بقدر ما تحتاج إليه حياة الأمة ومصلحتها العليا، ذلك أن ميادين النشاط العام كثيرة ومتنوعة، وكل نشاط مفتقر إلى قيادة في مجاله الخاص، وفوق جميع تلك القيادات توجد طبعاً القيادة السياسية في الأمة، وهي بطبيعتها قيادة التوجيه القومي والمسؤولية الكبرى في البلاد.

ومما ذكر يتضح أن حاضر المغرب ومستقبله متوقفان ـ حتماً ـ على وجود القيادة الصالحة بمعناها الصحيح الكامل، وبديهي كذلك أن حاضر ومستقبل الشباب رهينان بوجود هذه القيادة التي هم جزء لا يتجزأ منها في كل أمة ناهضة.

ومن هذا ندرك أن جيلنا، وبالأخص منه شبابنا، إنما هو جيل المسؤولية والواجب، والكفاح والتضحية. ولقد كان الأمر هكذا طوال الحركة الوطنية السياسية، وأثناء حركة التحرير، ويجب أن يكون الأمر كذلك في عهد الاستقلال الذي هو عهد كفاح، وتنظيم، وتحرير في الداخل.

وهنا يجدر أن نسأل: ما هو الاتجاه الذي يجب أن نتخذه في التنظيم والتحرير المطلوبين هنا في الداخل لتحقيق جميع معاني الاستقلال والسيادة، ولتمكين الشعب ـ الذي هو الكل في الكل ـ من أن يظفر حقاً بمكاسب التحرر الوطني، ويتمتع في ظل الأنظمة الجديدة الصالحة بكامل حقوقه وحرياته؟

إنه لسؤال يعني ـ بعبارة أخرى ـ ماهية الاستقلال لا بالنسبة لطائفة المحظوظين والاستغلاليين، ولكن بالنسبة للشعب الذي لا يكون استقلاله استقلالاً حقيقياً إلا إذا كان في صالحه فعلاً.

وللجواب على ذلك السؤال الهام لا مناص من التعرض بإيجاز لما يجب أن تقوم عليه حركة التنظيم والإصلاح، والتحرير، والبناء في عهد الاستقلال من مبادىء وآراء، ومناهج وخطط، وبعبارة أوضح يجب أن نبحث عن المذهب السياسي، والفلسفة التوجيهية لحركة التجديد والتنظيم

كما تقتضيهما المصلحة الوطنية العليا للبلاد وأمتها.

وهنا أرى أن أذكّركم بما كنت تحدثت عنه في المؤتمر الوطني العام الذي انعقد بفاس في مثل هذا الأسبوع من العام الماضي، فقد أعلنت في البيان السياسي المعروض على المؤتمر والمصادق عليه بالإجماع من طرفه أن غايتنا هي تأسيس مجتمع انقلابي صالح، وذلك بالقومية المتحررة، والديمقراطية المثلى، والتقدمية الاشتراكية.

وشرحت هذه الأسس الكبرى للمجتمع المغربي الجديد كما ننشده ونسعى في سبيله، فأوضحت أن القومية التي نتخذها كأحد أسس فلسفتنا ومذهبنا السياسي ليست مقيدة حتماً ولزوماً بالجنس، أو اللغة أو الدين، أو الإقليم، بل هي فكرة وشعور، وإرادة، فلا عنصرية ولا شعوبية، ولا عصبية من أي نوع كانت، ومما كان شراً مستطيراً في عصر القوميات الضيقة التي جرّت على الإنسانية والأمم المبتلاة بها من الويلات والحروب ما هو مسجل في التاريخ.

فقوميتنا ليست من هذا النوع، بل هي قومية رشيدة، صالحة، جديرة بعصر العلم والرقي، والتطور، والتجديد لصالح الفرد والجماعة. فهي بهذا قومية الإنسان الراقي، أي إن القومي في نظرنا هو من يحبّ وطنه وقومه دون أن يضيق هذا الحب عن الإنسانية، فهو يمدّ يده مبسوطة ليصافح بها يد أخيه الإنسان، ولا يمدها مقبوضة ليضربه بها. ومن هذا يتجلى بكل وضوح أن قوميتنا مختارة ترتكز على الفضيلة، والوطنية والإنسانية، والعقل، والحكمة، والصلاح.

وبهذه الصفة فإن القومية تجعل من العمل القومي سبيلاً لتحقيق الأهداف الاجتماعية من رقي، وعدالة، ورفاهية. ولهذا نؤمن بأن القومية الصالحة ضرورة إنسانية واجتماعية، وبأنها خالدة كالوطنية والقيم الإنسانية وبأن رسالتها دائمة لا تنقطع أبداً.

وغني عن البيان ما كان للقومية المغربية من دور قوي فعال في تاريخ الحركة الوطنية. ونعتقد أن هذا الدور لم ينته بإعلان الاستقلال، بل أكسبته مقتضيات الاستقلال من الأهمية ما لا يحتاج إلى بيان، ذلك أن القومية لم

تكن مجرد رد فعل الأمة لحفظ كيانها، والدفاع عن نفسها والكفاح في سبيل تحريرها من سيطرة الاستعمار، بل كانت القومية، بالإضافة إلى هذا كله قومية مصلحة بناءة في مختلف المجالات، وبما أن عهد الاستقلال هو عهد تثبيت مكاسب التحرير من سيادة، وحرية، وتحقيق ما تحتاج إليه البلاد والأمة من تنظيم وإصلاح وبناء، فإن دور القومية أصبح أهم وأعظم وأقوى وأجدى. وإن كل عمل يستهدف الصالح العام لهو عمل قومي صميم. فالقومية، كما نؤمن بها، فكرةً، وشعوراً، إرادة من جهة، وعقيدة خلاقة، وحركة بناءة وقوة فعالة، من جهة أخرى.

وكل هذا يجعلها قومية متطورة مع الزمان، ومسايرة لضرورات الحياة، وبهذا ترتكز على واقع الأمة، وتظل إيجابية في سبيل الصالح العام.

وهناك صفة أخرى تحملها قوميتنا، وهي التحرر. فالقومية المغربية متحررة مما يشين القوميات الضيقة الفاسدة، وفي نفس الوقت تعمل لإكمال تحرير الوطن والأمة من رواسب الاستعمار، كما تهدف إلى تحرير الفرد والمجتمع عن طريق التجديد، والتطوير، والإنشاء في مختلف الميادين.

فالقومية ـ بهذه المثابة ـ تعتبر القوة الدافعة والأداة الفعالة، والحركة الوثابة نحو الرقي بالقضاء على الأوضاع الفاسدة واستبدالها بأوضاع جديدة صالحة لخير الفرد والمجتمع.

هذه هي القومية المتحررة التي نتخذها أحد أسس مذهبنا السياسي وفلسفتنا التوجيهية.

أما الأساس الثاني فهو ما سميته بالديمقراطية المثلى.

ذلك أن كل ديمقراطية ليست بصالحة ومثلى، فلا بد من أن نختار لأنفسنا أقوم الديمقراطيات، أي أصلحها نظاماً، وأحكمها منهاجاً، وأجداها نفعاً.

ولا جدال أن المغربي ديمقراطي بالطبع، ولهذا سمي المغاربة «بالأمازيغ» أو الأحرار.

ولا جدال أيضاً أننا كدعاة للشورى كنا وما فتئنا نعمل لنقيم النهضة القومية المغربية على أساس ديمقراطية سياسية، واجتماعية، واقتصادية

لصالح الشعب، وقد تحملنا في سبيل هذه الدعوة الشورية، والنهضة الديمقراطية كل محنة واضطهاد سواء زمن الاستعمار أو في عهد الاستقلال، ولكن بالرغم عن هذا كله واصلنا المعركة بكل قوة وشجاعة باذلين في ميدانها كل أنواع التضحيات، فللحرية وللديمقراطية ثمنهما، ولا يظفر بهما من لم يؤد هذا الثمن طوعاً، واختياراً، ولولا عراكنا وتضحيتنا في سبيل الحرية والديمقراطية ـ خصوصاً منذ الاستقلال ـ لوقع الشعب في قبضة دكتاتورية فظيعة باغية، فللشوريين عموماً، وللمضطهدين منهم خصوصاً فضل، أي فضل، إن أنكرته شيعة الطغيان، فإن الفضل لا يعرفه إلا ذووه.

ويقوم جوهر الشورى على الإيمان بسيادة الأمة هذه السيادة التي عبر عنها القرآن بقوله: ﴿**وأمرُهم شُورَى بينهم**﴾.

وقوام الشورى حرية الرأي، وحرية التعبير عنه وحرية النصيحة وحق المراقبة والمعارضة.

وتعبر عن هذا كله الكلمة الخالدة التي اتخذناها شعاراً لنا، وهي قول عمر بن الخطاب: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟

فهذه الكلمة الرائعة إنما هي تعبير عن حقيقة الثورة التي أتى بها الإسلام، وقادها الرسول ثم المسلمون في الصدر الأول من تاريخهم المجيد.

ومن هنا ندرك أن ثورة الإسلام قد سبقت جميع الثورات التحريرية إلى إعلان حق الإنسان في الحرية بجميع معانيها ومظاهرها ونتائجها. ولهذا تحقق في ظل الإسلام تحرير الفرد والمجتمع.

فالديمقراطية ـ كما أسستها تعاليم الثورة الاسلامية ـ لا تختلف في شيء عن جوهر الديمقراطية العصرية الصحيحة، فعبارة: وأمرهم شورى بينهم، تؤدي نفس المعنى الذي تعبر عنه كلمة: الديمقراطية، أي حكم الشعب، بالشعب، وللشعب، حسب التعريف السياسي الحديث.

والشورى، كالديمقراطية تقوم على سيادة الأمة، والحرية والمساواة أمام القانون، والعدالة الاجتماعية، والحكم الصالح، وسيادة القانون.

غير أن الشورى، كما طبقت في المغرب، لم تكن الا صورة وشكلاً

زائفاً، ونظاماً مشوّهاً لحقيقة الشورى في الاسلام، وللديمقراطية الصحيحة، كما نفهمها ونريدها.

ونحن نؤمن بشورى الحكم، وبديمقراطية الدولة لصالح البلاد والشعب ونعارض كل أنظمة الحكم الاستبدادي سواء السافر منه أو المقنع، ولا ننخدع لما قد يدعيه أو يحققه الاستبداد صدفة من أعمال، فإن هذا لا يتم إلا بحمل الشعب على دفع مقابل ثقيل وخطير هو ما يتحمله قهراً من تكاليف وتضحيات منها حرمانه من أعز وأقدس ما يملك، وهو الشرف والكرامة، والحقوق والحريات.

إنه لا مبرر مطلقاً لحكم الاستبداد، ولا يستطيع أي مستبد مهما بلغ من المكر والدهاء والخداع، أن يوهمنا أن الاستبداد صلاح وفلاح، ووسيلة لخدمة الصالح العام، فكل حكم استبدادي لا يخدم إلا نفسه إذ ينصرف كله إلى ما يحفظ كيانه، ويضمن وجوده، ويديم شرعته.

وقد يدعي المستبدون أن الشعب جاهل وقاصر، ولهذا فهو غير ناضج لحكم الديمقراطية، وليسهل الرّدّ على هذا الادعاء الباطل بأن الشعب الذي أعطى البرهان على نضجه وذلك بانتزاع استقلاله وبتحريره من سيطرة الغاصبين لا يمكن إلاَّ أن يكون ناضجاً وجديراً بالتمتع بكامل حقوقه وحرياته في ظل حكم الشورى ونظام الديمقراطية الصحيحة، فالشعب الذي كافح وضحى لتكسير أغلال الاستعمار يأبى أن يستسلم لأية عبودية جديدة، ويعيش ـ في عهد الاستقلال ـ في ذلة، ومهانة، وحرمان.

ومن دعاوي الاستبداد المقنع أن الخوف على الشعب القاصر من سوء استعمال الحرية، وسوء تصرفه في ممارسته الحقوق، ومزاولة السيادة القومية مدعاة ـ في منطقه السقيم ـ إلى عدم التعجيل بتمكين المواطنين من أنظمة الحرية والديمقراطية، كأن حسن الدراية ليس نتيجة التجربة والتدريب والممارسة، وكأنه ليس من الأفضل أن يخطىء الإنسان وهو يتمتع بحقوقه وحرياته من أن يحرم منها بدعوى الخوف عليه من الخطإ.

وما أبعد شورى الحكم في الإسلام، والديمقراطية المثلى عما ألفه المغاربة من أشكال المشورة التي كانت خدعة وألهية. أما الشورى الحقة أو

الديمقراطيـة المثلى، كما نؤمن بهـا، ونعمل لتحقيقها في البـلاد، فهي من النوع الذي قيـل فيه: «إنها ديمقراطيـة تستمد إرادتها من إرادتكـم، وتستمد وجودها مـن وجودكم، ديمقراطيـة لا تحكم فيها الأقلية بـاسر الأغلبية، ولا تحكم فيها الأقلية لتخدع الأغلبية، ديمقـراطية لا يتحكم فيها الاستغلال أو الاستبداد».

هذه هي الـديمقراطية المثلى التي تشـق اليوم طريقها فـي البلاد بقيادة الأحرار المناضلين، والتـي نريد أن تكون للمجتمع المغربي الجـديد نظامه الذي لا نبغي به بديلاً.

وهنـاك أسـاس ثالـث ينبنـي عليـه مذهبنـا السيـاسـي وهو التقـدميـة الاشتراكية.

ولا يخفى على أحد أن الاشتراكية أنواع وأشكال، وأنه لا توجد اشتراكية واحدة مذهباً وتطبيقـاً. ونحن لا نأخذ الاشتراكية على عـلاتها، ومهما كان فيها مـن نقائص وعيوب كشف عنهـا تقدم العلم، وتطور الفـرد والمجتمع، كمـا دلت عليهـا مختلف التجـارب التي جـرت بها عنـد أمم كثيـرة ماضيـاً وحاضراً.

ويتضح من هذا أن لنا مآخذ أساسيـة على المذهب الاشتراكي وأننا لا نسلم بكل ما فيه تسليماً مطلقاً.

فإذا قلنـا إننا تقدميون اشتـراكيون فلا نعنـي بهذا أننا وكل الاشتـراكيين سواء، بل نعني أننا نتفق معهم في أشياء أساسية صالحة ونختلف معهم في غيرها. وبعبـارة، إن لنا مذهبنا الاشتراكـي الذي يمتاز بالتقـدمية الحقيقة، وبالميزة القومية لا الأجنبية، وبخصائص الحرية والديمقراطية دون الاستبداد السياسـي أو الدكتاتـورية الطبقية. فاشتـراكيتنا اشتراكيـة خاصة تتـلاءم مع طبيعة تفكيـرنا الإنسانـي، وشعورنا القـومي، وتقـدمنا الفردي والجمـاعي، وواقعنا المغربـي، وما لحياتنا من ضـرورات وميزات، وما يتطلبه فـي بلادنا الصالح العام من أنظمة ومشاريع.

ومن مآخذنا علـى الاشتراكية الغربية أنها تضحي بالـروحيات في سبيل الماديات وبالفرد في سبيل الدولة، وأنهـا تقوم على خدمة طبقة معينة وتشن

الحرب على غيرها من طبقات الأمة رامية بهذا إلى سيطرة الأولى على الأخيرة. وفي هذا السبيل تتخذ الاشتراكية من دكتاتورية الحكم وسيلة فعالة لتحقيق أهداف الثورة الاجتماعية، كما أن الاشتراكية، إذ تحارب الرأسمالية تحل محلها رأسمالية أخرى هي رأسمالية الدولة مع ما يصاحبها من السيطرة الإدارية المسماة بالبيروقراطية، وغني عن البيان أن تدخل الدولة بكيفية تامة مطلقة يثقل كاهلها بأكثر مما لها ــ أصلاً وعادةً ـ من مهام واختصاصات.

وباختصار فإن الاشتراكية الغربية ترمي إلى بناء مجتمع تسوده وتتحكم فيه الدولة، وتهيمن سيطرتها فيه على كل شيء مما يجعل الحكم دكتاتورياً، والاقتصاد احتكاراً، والرأسمال دولياً، وحرية الفرد والجماعة ضحية. وكل هذا يؤدي إلى اختلال التوازن في المجتمع، وانعدام الحرية والديمقراطية حقيقة، لا شكلاً وصورةً.

أما اشتراكيتنا فتختلف في هذا مع الاشتراكية الغربية التقليدية وترمي إلى إصلاح الفرد والمجتمع بحفظ الحقوق والحريات، وضمان التوازن بين الحقوق والواجبات سواء بالنسبة للفرد أو الدولة.

وبهذا تكون اشتراكيتنا إنسانية وديمقراطية في النظر والواقع فترمي إلى تحرير الفرد والمجتمع دون أن تضحي بأحدهما في سبيل أية طبقة اجتماعية، بل تخدم جميع الطبقات على أساس العمل لخلق مجتمع جديد يقوم على التطور الجوهري لا الشكلي أو السطحي، وعلى أساس من العدالة الاجتماعية محكم ومتين.

ولتحقيق هذا لا تريد اشتراكيتنا أن تستعمل الوسائل البطيئة، بل الانقلابية التي تقضي على جميع الأوضاع الفاسدة لتحل محلها الأوضاع الجديدة الصالحة.

فاشتراكيتنا ليست تقدمية في مبادئها وأهدافها فحسب، بل حتى في وسائلها التي هي وسائل جريئة وفعالة إلى حد الانقلاب والثورة على ما في المجتمع من أوضاع التأخر والانحطاط، وأنظمة الفساد والاستبداد.

وبعبارة أخرى، إن تقدميتنا مذهب وسياسة يتألفان من عنصرين أساسيين هما: الاشتراكية الإسلامية، وجميعُ محاسن الاشتراكية الحديثة.

ومن مقومات التقدمية الاشتراكية التي نتخذها مذهباً وسياسةً: محاربة كل استغلال داخلي سواء تمثَّل في الأجانب أو الأهالي، والعملُ للقضاء على عناصر الرجعية، والوصولية، والانتهازية، والإقطاعية، والاحتكار، والاستبداد، وسيطرة رأس المال على الحكم والسياسة.

وفي نفس الوقت تستها ف التقدمية الاشتراكية تحرير الاقتصاد القومي لتدعيم السيادة والاستقلال وتشييد نظام اقتصادي وطني صالح، كما تستهدف القضاء على الأوضاع المرتكزة على الظلم الاجتماعي بواسطة الأنظمة والفوارق والامتيازات، وضمان الخدمات العامة لجميع المواطنين على السواء وتمكينهم من تكافؤ الفرص في الحياة، وبصفة عامة تهدف التقدمية الاشتراكية إلى إقامة عدالة اجتماعية واقتصادية نتيجة التخطيط والتصميم، وإلى التقليل بقدر الإمكان من الفوارق الاجتماعية، وإلى تدبير الاقتصاد لصالح الأمة دون الإخلال بالنشاط الفردي وبما يظهر فيه من مواهب وإمكانيات ونتائج.

وإذا كانت التقدمية الاشتراكية تحارب مساوىء الرأسمالية، فإنها ليست ضد الرأسمال الوطني الذي تقضي مصلحة البلاد والشعب بتشجيعه وتنظيمه بما يكفل تقدم وازدهار الاقتصاد القومي عن طريق التحرير والتطوير، والتوجيه والتنمية. فبقدر ما يكون الرأسمال الوطني خاضعاً للرقابة والتوجيه، في دائرة الصالح العام، وبقدر ما يسلم من كل ما يضر بمصلحة البلاد والأمة، وبقدر ما يكون بعيداً عن كل تدخل في الحكم والسياسة يصبح متجانساً مع النظام الاقتصادي الصالح الذي يجمع بين مزايا الحرية الاقتصادية، ومحاسن التوجيه والرقابة لصالح الشعب.

وبكلمة وجيزة إن التقدمية الاشتراكية ـ كما نراها ـ ليست برأسمالية، ولا ماركسية، ولا شيوعية، ولا دكتاتورية، بل هي تقدمية إنسانية ذات طابع اشتراكي صالح تهدف إلى تحرير الفرد والمجتمع، وضمان الرقي والإصلاح، وتحقيق العدالة الاجتماعية لصالح الأمة كلها. ووسيلتنا لخلق مجتمع جديد صالح هو الانقلاب بكل الوسائل الفعالة المشروعة.

فالقومية المتحررة، والديمقراطية المثلى، والتقدمية الاشتراكية هي

العناصر الثلاثة الكبرى التي يتألف منها مذهبنا السياسي، وفلسفتنا في الحياة، وهي التي نريد أن ينبني عليها المجتمع المغربي الجديد الذي ما فتئنا نعمل له بكل إيمان، وحماس، وعزم، وثبات.

فليصدق رائد أهله، وإلى الأمام، دائماً إلى الأمام، أيها الشباب لنحقق بالانقلاب المشروع، المجتمع الجديد الصالح على أساس القومية المتحررة، والديمقراطية المثلى، والتقدمية الاشتراكية، وإن العمل في سبيل هذا لعراكٌ وكفاح. وجدير بشبابنا أن يخوضهما بما عهد فيه من الإخلاص، والوثوب والطموح، والتضحية.

□□□

# القسم الثاني

## البيان السياسي لدعوة الانبعاث الوطني

**إطارها : الثورة الباردة من القمة**
**أداتها : سياسة البدل والتصحيح**
**بالايديولوجية ، والبرنامج ، والقيادة**
هذا هو **طريق الخلاص** ، ولا طريق سواه !

# I

# بيان دعوة الانبعاث الوطني

## الساعة الحاسمة : اختبار الضمير واتخاذ المسؤوليات

لقد دقت الساعة التي نتولى فيها ـ نحن المغاربة الوطنيين ـ **اختبار الضمير ومحاسبة النفس**، كما نتخذ فيها **مسؤولياتنا كاملة** بصفتنا من **قدامى المناضلين** في سبيل القضية الوطنية، وهي القضية الوحيدة التي تستأثر بكل اهتمام واعتبار في نفوسنا مدى الحياة، ومن أجل هذا نعتزم خدمتها، اليوم كأمس، بكل ما أوتينا من إخلاص ونكران للذات، وحماس وروح التضحية.

ومما لا شك فيه أن الساعة إنما هي **ساعة الحقيقة**، سواء أعجبت أو أغضبت!

فالجهر **بكل الحقيقة**، أو على الأقل **ببعض الحقيقة**، ولو كانت على الأسماع قاسية أصبح **ضرورة ملحة**، ولهذا نرسل الصيحة عالية بالحقيقة ليجني منها **جميع من يهمهم الأمر** إفادة وعبرة، ويستمدوا منها صلاحهم وخلاصهم أجمعين.

## محنة الاستقلال : خيبة مريرة

وهكذا، فإن سياسة الحقيقة تفرض علينا واجباً خطيراً وعسيراً، وهو الاعتراف بأن الاستقلال الذي انتزع غالياً بمرير الكفاح، وجسيم التضحية، منذ خمس عشرة سنة مضت، لم يكن آخر الأمر وفي نهاية المطاف، بالنسبة لمعظم الشعب المغربي، سوى **محنة قاسية، وخيبة شديدة المرارة**.

وزيادة في الإيضاح، يظهر أن السواد الأعظم من شعبنا قد قُدر له، في الحقيقة، أن يستبدل «أسياداً» «بأرباب» وذلك بعدما «عبر» عن عهد السيطرة الاستعمارية إلى عهد الانعتاق الذي يجد نفسه فيه مع هذا، في

وضع «التبعية» مساقاً، طوعاً أو كرهاً، من وراء «شاشة» الاستقلال والديمقراطية. فمن الجدير، بهذه المناسبة، التذكير بقول الفيلسوف «ستيوارميل» بشأن ذلك «العبور» من تبعية إلى أخرى: «إن دولة تصغر رعاياها حساً ومعنًى سيتأكد لها لا محالة أن شيئاً عظيماً لا يمكن أن ينجز بأصاغر الرجال».

## فشل تجارب الحكم

ويقضي واجب الوفاء للحقيقة الإقرار بأن تجارب الحكم عندنا كانت، بوجه عام، وبالرغم عن كثير من الجهود والمنجزات في مختلف الميادين، عاثرة الحظ بالنسبة لمعظم الشعب المغربي الذي لم تستفد من جهاده وتضحيته خاصة سوى **أقلية ضئيلة، وشرذمة من حديثي النعمة من كل صنف وعيار**، بينما تخم «غيرهم»، باستمرار حتى يومنا هذا، بالوعود، والأوهام، والخيبات، وليس سراً على أحد، واأسفاه! أن تلك الشرذمة نفسها تصر إصراراً على أن تظل، بالرغم من كل شيء، وبشكل فظيع، ممعنة في الانحراف، ومنقادة للخراب نتيجة **التكالب** على الربح، **والنزغ من شيطان الرشوة، والتربع في أحضان الرذيلة**.

## عصابة الرشوة والاثم في حق الأمة

ومايزال حاضراً في كل ذهن أن الخطاب الملكي، في 20 غشت 1970 بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، قد أبى إلاّ أن يفضح - بحق - على رؤوس الملأ، ويوبخ جهاراً، ويؤنب علانية، الممثلين، على اختلاف المستويات في الدولة، لتلك العصابة المشنوعة الآثمة التي لا ينقطع بعض أعضائها المكشوفين للخاص والعام عن التجاهر في القبائح والمساوىء، وإشهار أنفسهم بها فيزداد غضب الناس ونكرهم عليهم، ريثما ينالهم عقاب القانون، وتنزل بهم نقمة السماء!

وإنه لمن المؤكد أن كل مرتش يقترف إثماً في حق الأمة، ولهذا فإن عصابة الموظفين المتاجرين بضمائرهم، والمختلسين للأموال العامة،

والمرتشين أو الراشين من محترفي السياسة، والمنحرفين من كل رهط الذين يتحملون كلهم مسؤولية تردي الوضعية في الفساد والتعفن هي نفسها التي يعنيها بحق وصدق، حكم من قال: «إن المجرمين الحقيقيين في التاريخ ليسوا هم أولئك الذين يصنعون الثورات، بل هم الذين يجعلونها أمراً لا مناص منه ولا مفر».

## الدولة، هذا «الرجل المريض»

ومنذ الخطاب الملكي حدثت أخيراً فضائح مالية ملطخة، فجاءت مرة أخرى، لتكشف للرأي العام الساخط المهتاج، وللعالم المندهش المشدوه أن الدولة المغربية تعاني بشدة داءً عضالاً فتاكاً لا يمكن اقتلاع جرثومته من غير إجراء عملية جراحية يتولاها اختصاصي ماهر في ممارسة فن الجراحة، وهذا يدل ـ إن احتاج الأمر إلى دليل ـ على أن الدولة، بسبب العصابة المذكورة التي تعيث فيها فساداً بالاستغلال والاغتصاب، ماتزال تمثل ذلك «الرجل المريض» الذي يتحتم إجراء عملية له مهما كلفت بدل أن يترك عرضة للتلاشي والانهيار بإخفاء الداء الذي يفتك به أو بخنق الفضائح التي تلطخ البلاد، وتسود سمعتها. وإذا كان الناس كافة يتحدثون هنا عن ذلك باغتياظ، وتقزز، واحتداد فإن الرأي العام العالمي كذلك مطّلع على جلية الأمور ومتضجّر من شناعتها، كما أن الصحافة الدولية، بدورها، تخصص، في كل مناسبة، لتلك الفضائح تعاليق قاسية على البلاد، ومشنعة للمغاربة دون تمييز بين الآثمين والأبرياء.

## «أسياد» و«أتباع»

ومن بين عوامل **أزمتنا الداخلية** نحرص على الإشارة إلى واقع الأمر في العلائق القائمة بين الحكام والمحكومين، فليس مناقضاً للحقيقة أبداً التصريح بأن هذه العلائق تشبه في أغلب الأحيان، العلائق السائدة عادة بين «الأسياد» و«الأتباع»، وهذا ما يحفر بينهم «شقة» لا يمكن أن يملأها، إعادة للأمور إلى نصابها، إلاّ معاملة المغاربة كرجال أعزاء ومواطنين أحرار، لا «كمنبوذين» أو «أصنام متحركة».

## الأزمة السياسية

وتكفي تلك الأمثلة القليلة للكشف عن وجود أزمة ذات صبغة سياسية، وهكذا، فإن **السخط العام، والاستياء العميق، وأزمة الثقة لها** حقائق ملموسة، وعوامل تهز جمهرة المغاربة من أعماق النفوس دون أي مبالاة طبعاً من المحيط الغربي «للراضين عن ذواتهم».

وحينما يجد الشعب المغربي نفسه في مواجهة وضعية غامضة ملتبسة لا مخرج منها، هذا من جهة، وحينما لا يتراءى له على مد البصر أي علاج، من جهة أخرى، فإنه لا يمكنه أن يتلافى الانزلاق في منحدر الخيبة واليأس، ومن غير أن نكون مروجين للأخبار السيئة المزعجة نؤكد أن وضعية كتلك تسبب لنا هموماً خطيرةً، كما تملأ نفوسنا تخوفات شديدة، بل إنها تهدد بأن تؤدي سريعاً إلى الانفجار.

## كيف السبيل إلى علاج الوضع؟

فهل باستعمال القوة؟

إنه من المؤكد أن الإجابة لا يمكن أن تكون إلاَّ بالنفي والانكار، لأن القوة عاجزة عن حل أية مشكلة سياسية أو اجتماعية أو أخلاقية، كما أن القوة سلاح ذو حديْن، وبالإضافة إلى هذا أن حكمة الأمم تفيد أن الإنسان قد يهلك بنفس السلاح الذي يرتكب به جريمته، وحيث إن علاج القوة لا يؤثر ولا يجدي نفعاً، كما لا يخلو من مخاطرة ومغامرة، فهو جدير بالإعراض والنبذ، وبدلاً منه يصير من الضروري، لعلاج الوضعية المتأزمة الراهنة، اكتشاف وسيلة كفيلة بالقضاء على أسبابها، وبتنحية كل ما هو أصل فيها، ومصدر لها، وعامل على بقائها وتفاقمها سواء كان هذا من الرجال أو من الأنظمة والمؤسسات، فلا بد إذن من العمل قبل أن يفوت الأوان، ويقضي الله أمراً كان مفعولاً.

## سياسة تبديل القيادات وتصحيح الأوضاع

إن العلاج الوحيد الفعال المجدي، في نظرنا، يوجد في نهج **سياسة**

**البدل والتصحيح**، هذه السياسة التي تنتمي إلى **ثورة باردة من القمة** تمثل في أعيننا الاختيار بين أمرْين لا ثالث لهما، وإنا لنقدم على اختيار أحدهما مقتنعين بأنه هو الأصلح والأجدى، أما أن يراد الخروج والإفلات بغيره من «**عش الزنبور**» المغربي الجديد فليس معناه إلاَّ الجنوح إلى اختيار الأمر الثاني أي **الثورة العنيفة من القاعدة**، فمن الواضح والجليّ أن اختيار حل ثالث ليس إذن إلا ضرباً من العبث والخيال.

## الثورة الباردة من القمة مذهب وعمل

وإذا كان تحريرنا الوطني مديناً **لثورة الملك والشعب** التي كانت بمثابة حلف مقدس تلقائي بين الملك المنفي والشعب الثائر فإن تصحيح الوضعية الراهنة، وطموح الأمة إلى الرقي والرفاهية لا يمكن تصورهما وتحقيقهما خارج **ثورة باردة من القمة**، فهي الينبوع الذي تستمد منه مبادىء، ومناهج، وأهداف العمل الرامي إلى **تجديد الوضع** في البلاد، **وانبعاث** مجتمعنا بفضل مجموعة متناسقة من **الإصلاحات الجذرية** التي تتناول أجهزة الدولة والمجتمع معاً.

ونثبت بهذه المناسبة قول أحد أقطاب السياسة والحكم في هذا العصر حيث كتب: «سواء كانت الثورات كبرى أو صغرى فإنها تخضع حياة الشعوب للتجربة والاختبار، ومهما يكن من الأمر، فمن الأصلح والأفضل القيام بالإصلاح أو الإقدام على الثورة مع الإصلاح بدل الاقتصار على الثورة المجردة».

## مذهب الانقلاب

إن **المذهب الانقلابي يعارض بقاء الوضع** على ما هو عليه، كما يسعى في **تجديد الكيان والحياة**، فالنظرية الخاصة به تنبني على **تغيير الوضعية، وقلبها رأساً على عقب**، وتهدف إلى إدخال **انقلابات عميقة** عليها سياسياً، واجتماعياً، وأخلاقياً.

وبعبارة أخرى، يمكن اعتبار المذهب الانقلابي أشبه شيء بما ورد في

هذا التعريف المقتبس فيما يلي : «إن كلمة ثـورة تحدث رنة لطيفة ومؤثرة في نفـوس رجال التقـدم، وإن مـا يكـاد يجعلها كـذلـك لهـو أن الصورة التـي يرسمونها عنها في أذهانهم إنما هي صورة ثورة جيدة النظام، حسنة التنسيق، يقودها ثوريون عقلاء، وذوو تربية صالحة».

وليكون الإنسان انقلابياً نرى أنه يتحتم عليه أن يكون **عقلاً خلاقاً، وفكراً مبدعاً، وروحاً مجدداً** بالنسبـة للرجال والمـؤسسات، وهكذا فـإن المشكلة كما تضع نفسهـا أمامنا مشكلة تتمثـل في «بقاء الوضـع على حاله أو إبـداله بآخر جديد»، ومن البديهي أن حلها يُستمَـدُّ من الفكرة القائلة بأنه من أجل **الاحتفاظ** بشيء يلزم **تغيير شيء آخر**، وإن التغيير ليفرض نفسه بقدر ما ترفض الأجيال الصاعدة أن تجمد على نظريـات وأوضاع صلبة راسخة، وغير قابلة للتحول والتطور، ولهذا فإن الشباب المغربـي الذي هو قوة يجب أن يحسب لها كل حسابها على الدوام لَتوَّاقٌ، فـي غير صبر ولا أناة، إلى تغيير أسلوب الحياة في بـلاد عصرية سائرة باستمرار فـي طريق الرقي، ومتجهـة دائماً إلى الأمام.

## المذهب الانقلابي والملكية

أما العمل العظيم الجبـار الذي يستهدفه **المذهب الانقلابي** في ميدان **التجـديد السيـاسـي والانبعاث الاجتمـاعي** فيـدرك علـى أسـاس السلـم والطمأنينة، وفي إطار **الملكية الدستورية** الديمقراطية الاجتماعية التي هي في خدمة الـوطن والأمة كما تتضـح من التصريح الـذي أدلى به جلالـة الحسن الثاني، في يوليو 1970، لأسبوعيـة باريسية هـامة حيث قـال: «. . . إني مغربي قبل أن أكون ملكاً، ووطني قبل أن أكون عاهلاً، وإني أعتقد أنه ليس من صالح المغرب الآن أن تنتهي الملكية. . . كما أني متضامن مع الشعوب وليس مع الأنظمة الحـاكمة فيها، ومتضامن مع الملوك النـاجحين خاصة، فإذا سقطـت الملكية فمعنى هـذا أن عهدها قـد انتهى، وأنها تستحـق هذا المصير، . . . وإذا حدث لي ذلك فإني سـأكون قد استحققته وسأكون على أي حال راضياً به في صفاء واطمئنان، على أني أعمل طبعاً كل ما في وسعي

حتى لا يحدث لي شيء من ذلك، ومرة أخرى، لا أفكر في نفسي فحسب، بل أفكر قبل كل شيء في الشعب المغربي».

أما الاضطلاع بذلك العمل، والتمكن من بلوغ أهدافه فيعتزم **المذهب الانقلابي** من أجله استعمال الوسائل **الجذرية** والطرق **الفعالة** الكفيلة بإحداث **التغيير**، **والتقويم**، **والإبداع**، **والتجديد**، **والانبعاث** بالنسبة لكل ما يتحتم أن يخضع لأي شيء من هذا في جهاز الدولة، وكيان المجتمع. هذا وإن العمل المنشود الطويل النفس، والبعيد المدى ليحتاج بالضرورة إلى السلامة العامة، وإلى توفر الجو الملائم حتى يسير سيره الحسن الموفق، ويستجيب للمطامح المشروعة لشعبنا في مجال الرقي والرفاهية.

## دعوتنا تقوم على إيديولوجية، وبرنامج، وقيادة

إن الدعوة التي نأخذ مبادرتها اليوم تمثل **مذهباً** (إيديولوجية)، **ومنهاجاً**، **وعملاً**، كما أنها ذات فعالية وتناسق وتنبني على أركان ثلاثة هي:

1 ـ **إيديولوجية وطنية** صميمة، ومغربية خالصة، فليس لنا إذن أن نختار بين منهاج وآخر في التفكير والعمل، ولكننا نعتنق إيديولوجية خاصة بنا، وملائمة لنا، بحيث يفهمها المغاربة أحسن من غيرها، وتتوافق تماماً مع الحقائق الملموسة في بلادنا، وباختصار، إنها إيديولوجية نابعة من أنفسنا، وسامحة بأن نحتفظ بمقوماتنا، وبأن ندرك ما نطمح إليه بحق ومشروعية.

2 ـ **برنامج العمل** المعجل والمؤجل، ويتولى الأول، في فترة ناجزة، توفير العلاجات التي نشعر بضرورة التعجيل بها لإحداث **الهزة النفسية** لدى جميع الذين خسروا الثقة وفقدوا الحماس، وهم العدد الأكبر، ثم لتحسين الأوضاع وتطهيرها مما يلوثها حساً ومعنًى بالنسبة لمجموع الأمة، وفي الفترة الموالية يمكّن البرنامج، في شطره الثاني، من إنجاز جميع **الإصلاحات الكيانية** التي يتطلبها حتماً عمل **التجديد للوضع في المغرب، وخلق المجتمع الجديد فيه**.

3 ـ **قيادة صالحة** مؤلفة من رجال النخبة، ومكلفة بتسيير الأمور وتدبير

الشؤون العامة، وهـؤلاء الرجال الذين يستمدون ميزتهـم وصلاحيتهم من كفاءتهم، وفضيلتهم، وتـربيتهم الوطنية يجب عليهم، بـالمثال والعمل معاً، أن يطبقوا المذهب، ويحققوا برنامج الدعوة.

**وهكذا فبالإيـديولوجية القومية، والبـرنامج الانقلابي، والقيـادة المثالية** تتوفر ـ في نظـرنا ـ الشروط اللازمة للقيام، في هذا الـوقت العصيب من حياة الأمة، بقلـب الأوضاع رأساً علـى عقب، وهي أوضـاع مقضي عليها نهـائياً بالإفلاس والتلاشي، كما أن الجميع يوجدون من جرائها في مأزق لا منفذ له قط.

## توجيه جديد، وانطلاق جديد

إن دعوتنا ـ بفضل مشمولات الثالوث السـالف الذكر ـ تتقدم إلى البلاد بـأصلح حـل، في اعتبـارنا، للمشكلـة الـوطنية فـي معطياتهـا السياسيـة، والاجتماعية، والخُلقية. واستناداً إلى اختيـارات جلية واضحة تخرج دعوتنا **بتوجيه جديد**، كما تثبت ما لها من **ذاتية وطرافة**.

وبعزم الـدعوة علـى تجديد الأفكـار، والمناهج، والأجهـزة فإنهـا تقوم بتخطيط الطريق الذي من شأنه أن يسير بالشعب المغربي نحو **التغيير الكلي للحياة والسلوك**، كما تهيِّىء له الوسيلة الكفيلة بتحقيق **انطلاق جديد**.

## معارضة نزيهة و إيجابية

إن دعوتنا، إذ تعـرف نفسها بنفسها، تعلن أنهـا تمثل **معارضة** صادقة، ونزيهة، وبناءة. هـذا وقد تحدث جلالة الحسن الثاني لأسبـوعية باريسية، في يوليو 1970، عن دور المعارضة فصرح قائلاً: «إن الملكية لا تتنافى في شيء مع الديمقراطية الصحيحة على شرط أن تؤدي المعارضة مهمتها، وهي المهمـة الـوحيـدة الصـالحـة فـي بلـد يتحتـم عليـه أن يخـرج مـن وضـع التخلف... فلأجل أن يتحقـق التقدم بسرعة وبدون مغامـرة أشعر باحتياج إلى معارضـة بناءة، نعم، إني فـي حاجة إلى أن أكـون مراقباً بواسطـة رجال يرشدونني إذا ما سرت أحياناً في طريق منحرف».

## السياسة أولاً

ولا حاجة إلى القول بأن الخطة الجديدة التي نلتزمها، منذ اليوم، تفرد السياسة بالأسبقية والأولوية، لأن المشكلة الأصلية الكبرى في البلاد سياسية في صميمها وجوهرها.

## أهدافنا ترمي إلى تغيير منهاج الحياة في مغرب متطور جديد

إن الأهداف العامة **لدعوة الانبعاث الوطني** تتلخص فيما يلي:

1ـ **تصحيح** الوضعية السياسية وخلق **جو معنوي سليم** في البلاد.

2ـ **إنجاز** مجموعة من الإصلاحات الكيانية باسم **حركة التصحيح الوطني، والانبعاث الاجتماعي**.

3ـ **توجيه** النداء إلى العناصر الواعية، وذوي الإرادة الحسنة في الأمة ليقبلوا على الاضطلاع بالمهام الباعثة على الحماس والنشاط، والصالحة لتعبئة القوى الشعبية والموارد الوطنية من أجل إنجاح **عملية التجديد** بروح الاتحاد، والتضحية خدمة للأمة جمعاء.

4ـ **إعادة** النفوذ الوطني بردّ الاعتبار وإرجاع الثقة كما يجب أن يتمتع بهما وطننا في العالم.

## النموذج المغربي كمثال يذكر

من بين التجارب القائمة في الأقطار السائرة في طريق النمو يجب أن يكون النموذج المغربي من **أحسنها**، كما يجب أن يكون مثالاً جديراً بالذكر والإعجاب.

## الخاتمة

ونختم مؤكدين بقوة أنه لا يوجد اليوم، في نظرنا، طريق لخلاص المغرب خارج سياسة **جديدة لتبديل الأطر القيادية وتصحيح الأوضاع** على النسق الذي تفهمه وترسمه **الثورة الباردة من القمة**، وبخلاف كل ثورة عنيفة فإن ثورتنا بطبيعتها تضمن للبلاد **تجديد أسلوب حياتها، وإعادة بناء كيانها**

طبقاً لمنهاج صالح، وبعيداً عن الاصطدام والاضطراب، وفي جوّ من السلم والاطمئنان، وبعبارة أخرى، إن **الثورة الباردة من القمة** تضمن للمغرب **الامتداد الثوري**، وتزوده **بالقيادات الصالحة** ليصبح أحسن تسييراً وتدبيراً، وتهيِّىء له أسباب **الانطلاق الجديد** الذي يخرجه من وضع الأزمة، ويمكنه من مواصلة مسيرته نحو **مذهب جديد في الحياة**.

وبعد أن أقدمنا على اختبار الضمير في صراحة وشجاعة، واتخذنا نتيجة لهذا، المسؤوليات المفروضة علينا بصفتنا من قدامى المناضلين في سبيل القضية الوطنية، فإننا نعتبر أن الساعة دقت لتجديد الموقف من وضع شديد التردي في الفساد، بل إنه بلغ قمته في الخطورة بالنسبة للدولة والأمة معاً.

وإذا كنا قد أدينا ما هو واجب علينا بكل إخلاص، وصدق، وصراحة، فإننا نتوجه الآن إلى المسؤولين على اختلاف درجاتهم فندعوهم ـ مخلصين ـ إلى القيام، من جهتهم، **بنقدهم الذاتي** كاملاً ونزيهاً، ثم إلى العمل بسرعة نتيجةً لهذا غير ناظرين إلا **للصالح الوطني**، ولا معتبرين إلاَّ **الشعور العام**، ولا متقيدين إلا **بضرورات ومقتضيات** الساعة الراهنة، وهي خطيرة. ولسنا نجد أحسن من هذه المناسبة للتذكير هنا بالكلام الصريح القيم الذي توجه به جلالة الملك في خطابه يوم 26 مايو 1971 إلى سائر المسؤولين على اختلاف مراتبهم ومجالاتهم حيث قال: «وهذه مناسبة لأهيب بجميع الموظفين، عسكريين كانوا أو مدنيين، أن يتحلوا بالفضيلة الإدارية والمدنية، ألاَ وهي فضيلة النزاهة، وفضيلة الإنتاج، لأن كل دولة انعدم فيها الضمير المهني، وانعدمت فيها الفضيلة هي دولة منهارة لا شك، إن الأمم لا يقتلها الجوع، ولا يقتلها الفقر، ولكن يقتلها انعدام الضمير مهنياً كان أو خلقياً». وبعد أن أشار الخطاب الملكي إلى ما يجب لتشييد صرح الإدارة المغربية على أسس متينة تضمن للدولة النزاهة، والجدية، والفعالية، أضاف قائلاً: «لنا اليقين أن هناك إصلاحات كثيرة من شأنها أن تدخل على الدوائر الإدارية والاقتصادية في هذه البلاد، إننا ورثنا عن الحماية الغث والسمين والصالح والطالح، فعلينا أن نراجع مقاييسنا، بل علينا أكثر من

هذا، أن نعيد النظر في عدة تشريعات، وفي عدة أجهزة».

ومسكاً للختام، نتوجه بكامل الأمل الذي يحدونا إلى ملك البلاد من أجل أن يتاح لها عاجلاً تلافي خطر الانجذاب إلى **زيغ التطرف، وضلال المغامرة** الذين سيعرضان البلاد إلى ما لا تحمد عقباه!

إن **دعوة الانبعاث الوطني**، باتخاذها إطار **الثورة الباردة من القمة**، التي تنبثق هي نفسها من **الثورة في فنّ الحكم**، وباستعمالها أداة **سياسة البدل والتصحيح**، تمثل، في نظرنا، **بإيديولوجيتها** الخاصة، **وبرنامجها العملي**، وبمذهبها في **القيادة الصالحة، الطريق الوحيد للخلاص، ولا طريق سواه!**.

□□□

# II

# أهداف الدعوة

**الهدف الأكبر**: تكوين مجتمع انقلابي صالح.

**الأهداف المعجلة**: (أو برنامج الحد الأدنى).

1 ـ القضاء على مخلفات الاستعمار في الدولة والتشريع والسياسة، ويدخل في هذا، القضاء على كل سيطرة أجنبية على أي جزء من التراب القومي المغربي، وذلك استكمالاً لمعركة التحرير، وإتماماً للسيادة القومية، وتحقيقاً لمدلول الاستقلال الوطني.

2 ـ القضاء على الفساد الداخلي الذي يسود في جهاز الدولة وحياة المجتمع بالمغرب، ويدخل في ذلك القضاء على الرجعية، والانتهازية، والوصولية، والاستغلال الفردي أو الجماعي، والرذيلة، والانحلال، والرشوة والمحسوبية.

3 ـ تكوين دولة وطنية جديدة بإعادة النظر في نظام وسير الجهاز الإداري من الأعلى إلى الأسفل، وطبع الدولة الجديدة بطابع حسن النظام والتسيير والانتاج، وجعلها دولة عصرية صالحة مصلحة في خدمة البلاد والشعب والقيم الوطنية والإنسانية في الداخل والخارج.

4 ـ نهج سياسة حازمة وصارمة في التقشف وحسن التدبير، وبهذا يوضع حد لكل تبذير وإسراف، وينتهي كل إتلاف للأموال العامة في الداخل والخارج، وتختفي سياسة النفوذ الزائف التي ترهق الميزانية العامة بمصاريف لا مبرر لها مطلقاً.

5 ـ مراجعة سياسة الضرائب والجبايات وجعلها قائمة على الانصاف والعدالة.

6 ــ إصــلاح أداة الحكــم على أســس جـديــدة مـن النظــام، والكفـاءة، والصلاحيـة، والفعالية، والتجاوب مـع الأمة التي هي مصـدر السيادة، وجعل السلطة والنفوذ في خدمة الصالح العام دون سواه.

## شعار الدعوة

إلى الأمام، دائماً إلى الأمام في سبيل الصالح العام.

## عقيدة الدعوة

ــ الإيمان ببعـث الأمـة مـن كبوتها وخمولها ــ النهضـة والـوثبـة في سبيـل الانبعاث ـ التضحية في سبيل تجديد الأمة كوحدة وسيادة وعزة.

## أركان الدعوة

**الاتحاد ـ التعاون ـ العدالة.**

## وسائل الدعوة

الإصلاح **بالقانون** ـ والنظام والعمل.

## الدعوة

**دعوتنا:**

فكرة...

ومنهاج...

ورجال...

**الفكرة:** الانبعاث الوطني

**المنهاج:** برنامج المجتمع الجديد

**الرجال:** النخبة المؤمنة الداعية

## لمن المستقبل

### المستقبل :

للفكرة الحق ،
والمنهاج الصالح ،
والقيادة المثلى

**أما الفكرة**

**فهي انبعاث أمة**
وخلق مجتمع جديد
وقيام **حياة فاضلة**

**وأما الوسيلة**

فهي إيديولوجية تنبض
**بالإيمان** وتنبع من **المثالية**
وتنبعث من الواقعية
**وهي إيديولوجية ذات فلسفة** صحيحة
**ورسالة** سامية
**وخطة** قويمة

**وهدفها :**

ـ تغيير مفاهيم ومقاييس الحياة بالنسبة للفرد والمجتمع .
ـ تحقيق التحول الجذري ، والتطور السريع بواسطة الرجال الصالحين ، والوسائل الفعالة ، والأساليب الانقلابية .

**ومن أجل ذلك :**

فهي إيديولوجية
ترضي **العقل**
وتعمر **القلب**
وتحقق **الخير**
**ففي هذا تكمن أصالتها**

وتتوفر قوتها
وتبرز ميزتها

أما قوتها :

فليست شدة وعنفاً
ولا ناراً وسيفاً
ولا سجناً وقتلاً
بل هي :
فكرة تغذي العقل
وتتجاوب مع النفس
وتلبي نداء القلب
وتهدي إلى الطريق
وتوجه نحو الغد

□□□

# III

# دعوة الانبعاث الوطني [1]

## مدخل

بعدما قاسى المغرب محنة الاستقلال مدة خمس عشرة سنة ما فتىء يبحث عن طريقه الذي هو مواصلته لثورته الوطنية في طورها الإنشائي الذي أعقب التحرير من النير الأجنبي.

وما كان يُتصوَّر القيام بعمل بناء المغرب الجديد إلاَّ في نطاق نظام لا يمكن أن يوصف بغير الثوري في مبادئه وأساليبه.

ولقد كان من المحتم على ذلك العمل البنائي أن يكفل للبلاد المتحررة من السيطرة الأجنبية ومن قيود الماضي تطوراً سريعاً، وتحريراً حقيقياً، واستقراراً تنظيمياً متوازناً، تلك كانت مهمة ثورة الملك والشعب، غداة الاستقلال، وذلك بفضل سياسة عاملة منصرفة في خدمة المحتوى الإيجابي الجديد كما كان يَتطلبه العمل الإنشائي الضخم الهادف إلى الانتقال بالمغرب من الوضعية الموروثة عن العهد البائد إلى وضعية نظام قائم على تجديد حياة الوطن، غير أن شيئاً من هذا لم يكن، حيث قُدر لثورة الملك والشعب أن لا تخلد إلا كذكرى لمعركة التحرير الوطني يحتفل بها يوم 20 غشت في كل سنة باعتبارها فوزاً تاريخياً للحلف المقدس بين الملك والشعب أثناء نضالهما التضامني المشترك في سبيل استقلال البلاد، وبالرغم من تجديد صلتها سنوياً بذلك ما فتئت تظهر بمظهر الغدر. الحقيقة الثورية كما تتجلى كخداع سياسي لا ينفعل له أحد، بل ينطق على أي حال بالاتهام الذاتي للثوريين الذين ظلوا متمسكين بمجرد الذكرى. ونتيجة لذلك كان عهد الاستقلال بعيداً عن أن يكون عهد ثورة مستمرة يمكن أن تقدم كنموذج يغتبط أو كمثال يتبع في مجال الإصلاح والتجديد.

ويتصف ذلك العهد بالمحنة التي ما انفكَّ الشعب يقاسيها بسبب نظام

الاستقلال الذي لم يجلب له آخر الأمر إلا الخيبة المريرة، والتشاؤم المثبط، والاستياء العميق، والغضب المتزايد، وكل هذا ليس ناشئاً إلا عن **أزمة ثقة** عامة وخطيرة. وفي مواجهة هذا كله يقف ذلك العالم الصغير الغريب في كبرياء، وحُديّا، واستفزاز، وهو عالم العيشة الراضية أو حديثو النعمة، وهم المحظوظون عرضاً وبالصدفة، والأثرياء بسهولة وأعجوبة، والمغمورون بالمِنن والنّعم، والمرتشون المزمنون الذين يسيرون على القاعدة التي تقول: لكل شيء ثمنه، ولكل وقت رجاله!

وهكذا باختصار تتمثل وضعية المغرب في هذا الواقع، وهو أنه، من جهة، يوجد العالم الصغير الغريب الذي يتألف ممن واتاهم الحظ، وحباهم السعد، ومن جهة أخرى يوجد مجموع المحرومين من ضحايا الحياة والسياسة وكأنهم خضم من السخط والغضب تتصاعد أمواجه بتواتر وتتلاطم لُجَجُه بتعاقب، وهذا ما يحمل المرء على أن يتذكر ويتدبر الكلمة المأثورة عن الرجل القوي الذي هو بيسمارك حيث قال: «كل شعب يوجد في حالة ثورة هامدة تتفجر وتنكشف تحت تأثير بعض العوامل»، وهذه الحقيقة التي يحسن الصدع بها وأخذ العبرة منها جديرة بأن تخضع في كل زمان لتأمل العقل واختبار الضمير من لدن جميع الذين يتحملون مسؤولية الحكم.

ومن غير أن نُبطِيء ولو قليلاً في تعداد وبيان الأخطاء، والعاهات، والخسائر التي منيت بها سياستنا العامة منذ فجر الاستقلال يتحتم علينا، وفاء للحقيقة، التصريح بأنها معزاة إلى تجارب الحكم التي تعاقبت في المغرب مدة خمس عشرة سنة خلت، ولهذا فإن الشعب المغربي، بالرغم من كل ما أمكن إنجازه حسناً كان أو سيئاً، مايزال ينشد ضالته، ويبحث عن أفضل طريق للتطور، والنمو، والازدهار، فهو من جراء هذا يطالب باستمرار بأن تعطاه الوسائل الكفيلة برفع مستوى الحياة عن طريق تحسين شروط العيش وظروفه، وبالانطلاق بعزم وحزم نحو الرقي الفكري والاجتماعي، وبالارتقاء العام للمواطنين إلى درجة أعلى من العيش الرغيد بفضل ما يطمحون إليه من أعماق أنفسهم وبكل قواهم من حياة طيبة مثلى،

ولكن بدلاً من هذا يصطدم المغاربة عموماً بحواجز تقام في طريقهم من أولئك الذين يتهمونهم بحق وصدق بالعجز والتفاهة، والأنانية وحب الذات، والانتهازية، والوصولية، وسوء استعمال السلطة، والارتشاء والانحلال. وهذا الحكم الصادر من الشعب قد تأكد بصفة بارزة ناصعة في الخطاب الملكي، يوم العشرين من غشت 1970، حيث أثبت أنّ الاستقامة والنزاهة اللتين هما ركنان أساسيان في علم الأخلاق لا توجدان إلا عند شرذمة قليلة من الأشخاص الذين يقبضون زماماً من الحكم والسلطة، كما أكد الخطاب الملكي أنه في إمكان المغرب أن يتقدم ويرتقي بخطوات العملاق لو لم يكن مصاباً بتلك البلية والطاقة التي مست عدواها فعلاً العديد جداً من درجات السُّلَم الإداري، فبانعدام الأمانة، وفقدان التقوى استطاعت الرشوة أن تنتشر تقريباً بدون حد ولا حصر.

ومعنى هذا أنه لا يصلح حال ولا يستقيم أمر ما دامت الدولة توجد، على جميع المستويات، مصابة بكارثة مهلكة، وبشر مستطير.

وهكذا ما فتئنا نصيح ونكتب، منذ سنة 1962، معلنين أن المغرب، دولة ومجتمعا، ليس إلا **رجلاً مريضاً** أنهكه الداء العضال الذي يفتك به، وأن الفحص الطبي كشف عن المرض الخطير الذي يتألم منه ذلك المريض الكبير، ألاَ وهو **الفساد الداخلي**، وأنه ليس من سبيل إلى استئصاله إلاَّ بواسطة **عملية جراحية كبرى**، وهي عبارة عن قلب الوضعية رأساً على عقب بالوسائل الملائمة المجدية الكفيلة بإحداث الآثار الناجعة المؤملة، وإعطاء النتائج المتوخاة.

أما تلك الوسائل فلا يمكن أن تكون سوى الوسائل الخاصة **بثورة باردة من أعلى** يكون المحرك لها والقائم بها **هيئة عاملة صالحة** من جميع الوجوه والحيثيات لتحمل المسؤوليات الجديدة في مستوى الحكم الذي يتولى بكيفية جذرية إصلاح الأوضاع وتجديد الأنظمة.

ويتضح من هذا أنه لا مناص، لاقتلاع الداء وتطهير الأجزاء المصابة به، من الذهاب إلى الأعماق والجذور، وهكذا يصبح الأمر كله جلياً وساطعاً، أي الداء والدواء معاً، فلا يبقى بعد العزم على إجراء العملية

الجراحية الكبرى التي لا محيد عنها وتفرض نفسها فرضاً إلاَّ أن يعهد بتنفيذها و إنجازها بإتقان وتوفيق إلى **الاختصاصي الماهر** الذي لا نعني به غير **الهيئة العاملة** من الرجال الجديرين بكل ثقة والنادرين على السير بالبلاد، عن طريق الإصلاحات الجذرية، نحو حياة جديدة ملائمة لأحق الأماني وأعمق المطامح القومية.

وهذه الحركة الإصلاحية التي أخطأ المغرب طريقها في عهود الحكومات المتعاقبة منذ سنة 1956 لا يمكن أن تتصوّر وتحقق إلاَّ من خلال **عهد جديد**، تحت حكومة غير مسبوقة بمثال، وباسم منهاج يتألف من مبادىء، وأفكار، وأساليب منتمية إلى ما نلقبه **بالثورة الباردة من أعلى**، فإلى هذه الثورة ترجع مهمة الاضطلاع، في هدوء، ونشاط، وحماس، بإنجاح العمل الضخم الذي تستهدفه الحركة الجذرية الرامية إلى التجديد والبناء، وهي التي نسميها **بدعوة الانبعاث الوطني**.

وكما هو شأن كل حركة تتجه إلى إيقاظ الشعب، والنهوض بالبلاد، وتجديد وضعية المجتمع فإن دعوتنا لتملك **إيديولوجيتها** الخاصة، **وبرنامجها** المعين، ونظريتها التي تنفرد بها فيما يخص **الهيئة الحاكمة** ذات الصلاحية لإنجاز وإنجاح عمل النهضة الوطنية بمساندة الشعب ولفائدة الشعب، وهكذا تنبني **دعوة الانبعاث** الوطني على ثلاثة أركان تعتبر طرق النجاة والخلاص في سبيل **تجديد حياة الوطن**، **وانبعاث المجتمع**.

## الانبعاث

إن دعوتنا تستمد نشأتها من كلمة: **الانبعاث**، الذي يعني لغة في العربية: الايقاظ، والانطلاق، والاندفاع، والتدفق، والإسراع، وكلها تتلخص في وثبة العمل، والإسراع في المسير.

فالكلمة جديرة بالاختيار في جميع معانيها اللغوية التي يتألف من مجموعها المدلول السياسي الذي نعطيه لها فهما واستعمالا، أي إيقاظ الأرواح والضمائر، والوثوب في العمل، والإسراع بسير الإصلاحات الجذرية الضرورية، فكل هذه الدلالات تلتقي في المنهاج المذهبي، وفي النظرية

الإيديـولوجية، وفي العمـل المنهجي **لدعوة الانبعـاث الوطني** كما نبتكـرها ونتخذها أساساً لبناء مغرب جديد.

وبهذا يصبح **الانبعاث** واضحـاً أكمل وضـوح، وخليقا بـأن يكون فـي اصطلاحنا السياسي معتمداً في تسمية دعـوتنا من أجل التجديد الوطني، لا يبقى في اللفظ أي إبهـام وإشكال، بل يصير دقيق المعنى، كـامل المدلول بحيث يعبر عن حقيقة قائمة الذات هي دعوتنـا الإيديولوجية الجديدة الرامية إلى انبعاث المجتمع القومي، أي ينطق بالمذهب السياسي الذي يلهم تلك الدعوة ويشرف على العمل الذي تتطلبه في صالح الأمة.

**فالانبعاث** بمبادئه المميزة، وأفكاره المكيفة، وأسـاليبه المعينة إنما هو إجابة على السؤال الذي يتساءله كل واحد منا: **إلى أين نسير؟**

وبوجه أدق هو النهج الواضح الذي طـالما تلمسه الباحثون نحو مصير أفضل للبـلاد وللشعب، فهـو إذاً يعيِّن ويرسـم الطريـق الذي يسلـك لبلوغ الهدف المثالي ألاَ وهو **دولة جديدة، ومجتمع جديد، ومصير جديد**، وكلها أهداف يتـألف منهـا جوهـر وكيان حـركتنا فـي سبيل **الإصلاحات الجهازية** المنجزة بكيفية **جذرية وجوهرية**.

بعد هـذا، وتلافيا لكل التبـاس ولكل خطأ يجـدر أن نضيف أن **انبعاثنا** ليست لـه صلة مـا بأيـة حركة إيـديولـوجية أجنبيـة، فهو إذاً وطنـي صميم، ومعربي صـرف بصفته حركة جذريـة وانقلابية في سبيل الإصـلاح، والرقي، والنهوض في المجال الداخلي، والنطاق القومي، كما أن **الانبعاث** لا يشتمل على ما يعد خيالاً أو سراباً، بل بالعكس يعتبر **مثالياً** في جوهره بقدر ما يعتبر واقعياً في مبناه. وبعبـارة أخرى، يتخذ **الانبعاث** كشعار السير صـوب المثل الأعلى دون إغفال الواقع، كما قال أحد المشاهير.

وهكذا نرى أنه يتكـون من منهاج قائم على مبادىء وأفكـار، وفي نفس الوقت من أسلوب العمل المحسوس الـذي يحسب للحقائق حسابها وتنطق به الأفعال والوقائع.

والجديـر أساسيـاً بالإشـارة هنا هـو أن **الانبعاث**، كمنهاج وأسلـوب، يتلاءم بكيفية كاملة مع روحنا وضميرنا الوطنيين، ومن هنا يستمد **مشروعيته**،

**وحيويته، وقدرته الفعالة** (ديناميـة) التي تـركّب عـوامل القـوة، والمتانـة والنجاح.

فلكل الأسبـاب السالفة الذكـر يختلف **الانبعاث** عن جميع الحـركات التي وجـدت أو توجد فـي الداخـل، كما يتميز عـن كل حركـة معروفـة في الخارج أو مستوردة منـه. وليس معنى هذا طبعـاً أنه لا يمكن أن توجـد نقط تشابه بين **الانبعاث** وبين بعض المذاهب والإيديـولوجيات الأخرى، غير أنه من الواضـح أنه يفترق عنها أساسياً بعـدة عناصر جوهريـة، وصفات بارزة، واتجاهات هامة تجعله في معظم تركيبه غير قابل للمشابهة والمماثلة معها، ومن أجـل هذا خـاصة يبـرز **الانبعاث** باصطـلاح يضفي عليـه **صفته الذاتية وطرافته** البديعية.

وليس هذا من قبيل الصدفة، بل هـو أمر مراد، ولسبب هذا أننا لا نريد أن ننقل أو نقلد أو نستورد ما هو خاص بآخـرين غيرنا، وما لا يليق بنا بصفة أخص. وبعبـارة أخرى، نـريد أن نعمـل ما تمليـه علينا روحنـا ويوحيـه لنا ضميرنا، وما يناسبنا ويطابق بـلادنا، ويلائم شعبنا، وهكذا فإن الضرورات القوميـة هي التـي تملي أحكـامها على فكـرنا وعملنـا، ومن هنـا يتضح أن **الانبعاث كنظرية**، ومذهـب، وإيديولـوجية، وابتكـار، مغربي النشـأة في صميمه وكيانـه، ويتبين هذا بأنـه نبت في دماغنـا، وأنه يعكس على مـرآته روحنا وضميرنا، وأنه ينطق بشخصيتنا وعبقريتنا.

**فالانبعاث**، كدعوة، يتلخـص آخراً في هذا: يقظـة الأرواح والضمائر، ووثبـة النفـوس والقلـوب، وانطـلاقـة الإرادات والعـزائم، والإسـراع بقطـع المراحل في سبيل إصلاح المجتمع، وارتقائه ورفاهيته.

وبعدما أصبح **الانبعاث** تام التعريف والتحديـد لننظر الآن من أي شيء يتكون **كإيديولوجية، وبرنامج**، ونظرية خاصة **بالقيادة الصالحة للحكم**.

## الإيديولوجية

إن إيديولـوجيتنا، كمذهب سياسـي واجتماعي، ليس فيها مـا هو من المثل الأعلى كخيال وسراب، والدليل على هـذا يقوم من عناصره الأساسية

التي تستمد أصلها من حقائقنا المحسوسة، وتستقي من معين قيمنا الوطنية، وتتلاءم مع حالتنا كأمة لها شخصيتها الخاصة التي تريد حمايتها، وتنميتها، وإغناءها كل يوم أكثر، وذلك بالاستفادة من تقدمات العلم، ونتائج التقنية، وتجارب الغير، فأمتنا، مع الاحتفاظ بخصائصها ومقوماتها، تريد أن تظل متفتحة على بقية العالم، وأن تسعى باطراد لتحسين المنزلة التي يجب عليها أن تشغلها بفخر واعتزاز بين الأمم النامية.

أما كمعتقد سياسي فإن إيديولوجيتنا تتكون من الأسس الآتية:

1ـ القومية
2ـ الاسلام
3ـ الشعبية
4ـ التخطيط
5ـ الانقلاب

## القومية

قبل أن نشرح نظريتنا القومية نذكر ما هي الموجودات والحقائق، والقيم القومية التي تشاد عليها، وهي:

1ـ وطن واحد
2ـ وأمة واحدة
3ـ ودين واحد
4ـ وثقافة واحدة
5ـ وحضارة واحدة
6ـ وتاريخ واحد
7ـ وحياة قومية واحدة
8ـ ومثل أعلى واحد
9ـ ومصلحة قومية واحدة
10ـ وكفاح قومي واحد
11ـ ومصير قومي واحد

ويحدد القاموس القومية بأنها تفضيل لكل ما هو من خصائص الأمة التي ينتمي إليها الإنسان. أما بالنسبة إلينا فالقومية قائمة على التمسك بالواقع والحقيقة لأنها مؤلفة من حب الوطن ومن الاستمساك بعروة الأمة، ثم هي مجردة من أي **تعصب عقائدي** أو **عنصري**، وكذلك من أي **كراهة للأجنبي** ومن أي **روح للعدوان**، كما أنها ليست بمحافظة ولا رجعية، بل إنها بخلاف هذا **تقدمية وانقلابية** بمعنى أنها تعمل من أجل **الإصلاحات الجذرية**

التي تغير الأجهزة السياسية، وتقلب الأوضاع الاجتماعية، وتبدل الأنظمة الاقتصادية في البلاد.

وهكذا فإن قوميتنا، بالإضافة إلى أنها مبنية على شعور مشروع هو الدفاع عن النفس والكيان، تريد أن تلقح **دماً جديداً** للأمة، وتعطي أبناءها القوة والفتوة حتى ينسلخوا من ثيابهم البالية ويرتدوا حلة جديدة وكأنهم خلقوا خلقاً جديداً بسبب ما يطرأ عليهم من تحول وتغير وتجدد مع احتفاظهم ذاتياً وقومياً بكل ما يميزهم عن الآخرين مما يؤلف ويطبع جنسيتهم الخاصة.

وإن احتفاظ كل قوم بذاتيتهم وتميزهم عن الآخرين لا يعنيان انعزالهم وانقباضهم على أنفسهم، بل يقتضيهم ذلك كوحدة ذاتية خاصة أن يعملوا للتقارب مع الأمم الأخرى والتعاون معها من أجل الصالح المشترك، وكذلك في صالح الإنسانية كعائلة كبرى تضم الجميع، وعلى هذا الاعتبار يمكن للقومية أن تذهب إلى حد السماح للأمة بإمكان الانضمام إلى مجموعة أو عُدة مجموعات أممية حرة النظام، ولكن بشرط أن لا يكون هذا الانضمام سبباً في التخلي عن خصائصها الذاتية، وأن تبرره اعتبارات وجيهة أو ضرورات مستجابة.

وأخيراً إن قوميتنا، مع حرصها على أن تكون قوية فعالة في مبدئها وعملها، تتخلى عن كل نشاط عنفي أو خارج عن القانون، فتفضل عليه **النضال السياسي** الذي يستلهم من إيديولوجية سياسية سليمة، وينبني على مذهب اجتماعي قويم، ويسير وفق أسلوب منهجي في خدمتها.

مما تقدم يتجلى أن قوميتنا لا تستند على إحساسات النفور، والآراء المتسرعة، والشتائم والكراهيات، بل هي العكس من هذا، هي قومية صحيحة وسليمة، ومشروعة تعتمد قبل كل شيء على حب الوطن، والاعتصام بحبل الأمة، فكلاهما يشبه عاطفة الأمومة في مجال الأمة، ومن تلك القومية تنبثق جميع الإحساسات الأخرى التي سبق ذكرها في المجال السياسي أو في الميدان الأخلاقي والاجتماعي، وكوحدة ذات كيان خاص، واخاء، وتضامن فإن القومية مع ما تختص به من الاعتراف بمقومات الأمة،

وتفضيلها على سواها، والدفاع عنها تترك عواطفها تفيض وتطفح لتتجاوز حدود الوطن، وبهذا تكون القومية خلقية، واجتماعية، وإنسانية، وعالمية.

## الإسلام

يلخص الإسلام بالنسبة إلينا كل ما يتكون منه كياننا من جميع الوجوه والحيثيات: التاريخية، والثقافية، والروحية والخلقية، والإنسانية، والشرعية، والسياسية، والاجتماعية، والمادية. وبكلمة واحدة، إن كل كياننا الإنساني، وكل مجتمعنا، وكل حياتنا، كل هذا مطبوع بالإسلام الذي يصنعه ويحكمه بصفته عقيدة، وخُلقاً، وقانوناً، وثقافة، وحضارة، فلا يمكن إذاً أن يتخلى الواحد منا عن جزء أو عن كل من الإسلام دون أن يتخلى في نفس الوقت وبقدر ذلك عن نفسه ذاتها، فالوفاء للنفس يتطلب لزوماً التمسك الدائم بجميع القيم التي تؤلف خاصية الإسلام، وقوته، وميزته، وسموه.

كتب مستشرق فرنسي عن الاسلام: «ليس الإسلام ديناً فحسب، ومعطية جديدة لعلائق الإنسان بالله، بل هو كذلك نظام إيجابي لعلائق البشر بعضهم ببعض، ونخبة من وسائل السيطرة الدنيوية، فهو توفيق وصلح بين مذهبين اثنين يوجدان عادة مفترقيْن، وهما المذهب التعبدي الذي يحدد واجبات الإنسان نحو الله، ومذهب دنيوي يرشد إلى الطرق والأساليب التي تكفل للإنسان السيطرة في الأرض، وهذا ما يجعل من الإسلام شيئاً جديداً. . .

فالإسلام قوة دنيوية بقدر ما هو قوة روحية. . . والإسلام يتجه إلى التوفيق بين المادة والروح. . . وما يسمى بالحضارة يبرز في شكل تعاون ذكي بين الإنسان والطبيعة، أما ما وراء الطبيعة فينقطع عن إقلاق نفس الإنسان الذي لا تبقى له سوى حقيقة واحدة، هي حقيقة خلود الكون خلوداً لا يغلب ولا يقهر، وخضوعه لنواميس ليس محرماً عليه أن يكتشفها، وهكذا تتجلى فكرة البحث العلمي النزيه فتبعث انطلاقة من أخلص وأسلم الأمانة الفكرية التي عرفتها الإنسانية، وهكذا انبثق تقديس جديد للعلم

والعلماء . . . وهذا النظام الفسيح (أي الاسلام) يسيطر عليه الشعور قبل كل شيء، فالعبقرية الإسلامية خلاصة لثلاثة من أكثر الإحساسات شيوعاً وشمولاً في العالم، تلك هي الإحساس الديني، والإحساس القومي، والإحساس العائلي» .

القوة الروحية، والقوة الزمنية، الروح والمادة، الإيمان والقانون، الثقافة والحضارة، الطبيعة والعلم، القوة والسيطرة في الأرض، تلك هي القيم التي تربطنا بالإسلام، وهذا الشعور القوي بالارتباط هو أساس الروح الإسلامية التي نجعل منها إحدى القواعد المذهبية لإيديولوجيتنا القومية .

فالإسلام إذا ما فهم فهماً صحيحاً وطبق تطبيقاً صالحاً ــ روحاً ومذهباً وسلوكاً ـ فإنه يوفر للإنسان جميع وسائل الحياة المثالية : روح، ومادة، وأخلاق، وإنسانية، واشتراكية، وعالمية .

وبكلمة واحدة، إن الإسلام بتحقيقه لتوازن كامل بين الحياة الروحية والحياة الدنيوية يدل الإنسان على الطريق المتبع لإدراك السيطرة في الأرض، وبهذا يضعه في نهج **ثورته الدائمة** كسبيل الارتقاء نحو حياة دنيوية مزدهرة، وحياة أخروية تكافىء على المزايا والتضحيات أو تعوض كل أنواع النقص والحرمان في الدنيا .

## الشعبية

عرَّف قاموس سياسي نشر في 1967 الديمقراطية فكتب : **نظريا**: هي حكومة الشعب، بالشعب، وللشعب، **وفي الواقع**: هي نظام حكومي يمارس باسم الشعب من لدن «قِلَّة من المتحكمين (أوليغارشية) عرفوا كيف يستغلون الوسائل الديمقراطية كحرية الصحافة، وحرية القول، والانتخابات، الخ وذلك للاستيلاء على الحكم والتصرف فيه باسم الشعب» .

وهذا تعريف صادق، وصريح، ومطابق بدقة لحقيقة وعين الواقع بالنسبة للأوضاع والأنظمة القائمة في الدول المعاصرة المنتمية إلى الديمقراطية والنظام النيابي .

فمنذ عشرات السنين أصبحت الديمقراطية التقليدية (الكلاسيكية) في الأقطار المشهورة بها تجتاز أزمة جد خطيرة تعجل بغروب شمسها كما تسرع بإشرافها على النزع الأخير الذي يؤدي بحياتها، وسواء استبدلت في بعض الأقطار بالديكتاتوريات السافرة أو بأنظمة الحكم الشخصي المتمثل في الدكتاتورية المعتدلة والمقنَّعة في أقطار أخرى فإن الديمقراطية التقليدية النيابية أو الكلاسيكية البرلمانية أصبحت تبدو وكأن زمنها قد مرّ وانقضى، فحتى أولئك الذين مايزالون يمتلكونها ليسوا براضين عنها، وينتقدون عليها أنها انحطت ومسخت فآلت إلى مجرد تملق سياسي (ديماغوجية)، وإلى حكم قلة من المسيطرين (أوليغارشية)، وإلى حكومة يتآمر عليها المتموّلون (بلوطوكراسي)، وهكذا لا يجني الشعب من وراء ذلك إلاَّ الخيبة كلما شاهد أن المنتخبين بأصواته ليسوا بنوابه الحقيقيين، ولا بالناطقين عنه المخلصين، ولا بخدامه الأوفياء، ولا بالمدافعين عنه الصادقين. وكل برلمان يسيطر عليه سفلة الناس ويسود فيه كل سقيط ولقيط، ويصول فيه رهط من الثرثارين، والأنانيين، والنفعيين لا يهم مطلقاً الشعب الذي يكون ضحيته، وبهذا تصبح الديمقراطية ويصير البرلمان في نظره خدعة يتفاحش أمرها كلما انصرفت الأحزاب والكُتل، والفرق، وعشيرات الأحلاف، والعصبيات إلى استنزاف قواها في العراكات الداخلية الناشئة عن تلك الانقسامات، بحيث لا تنجح بهذا إلا في مسخ وتشويه النظام الديمقراطي سواء في كيانه وسيره أو في أهدافه ونتائجه، وكل هذا يساهم في مضاعفة خطورة الأزمة التي تعانيها الديمقراطية ويدفع بها إلى الفشل والإفلاس. ويتحتم أن نستخلص من هذا أن الديمقراطية الموضوعة، والمنظمة، والمطبقة بذلك الشكل مصابة في الأعماق بالمرض، وأنها في احتياج إلى علاج جذري وفعال. ولتعيين نوع العلاج يجب بادىء ذي بدء إجراء الفحص للتعرف على حقيقة المرض وللكشف عن أسبابه، فأول ما نهتم به هو معرفة ما هي الديمقراطية، فهي تعني لغةً: حكم الشعب أو الجماهير، أما سياسياً فتعني كما يقول القاموس، الحكومة التي يمارس الشعب فيها السيادة، والجدير أن نحلل هذا التعريف للديمقراطية.

إن السيادة تعني: الشعب السيّد أو السيادة المملكة للشعب كمصدر السلطة وأصل الحكم، وهذا حسب النظرية الخاصة بالسيادة الشعبية، ونعلم أن هذه حديثة الخلق والابتداع بصفتها تقضي بحق التصويت أو الانتخاب يمارسه شطر معين من الشعب دون الشعب أكمله الذي يقال إنه سيد مطلق، فالانتخاب أو الاقتراع بالتصويت ليس معترفاً به إلا لذلك الشطر الذي يسمى بالهيئة الناخبة، وليس ممارساً في واقع الأمر إلا من أكثرية هذه الهيئة الناخبة نفسها، إذ الإمساكات عن التصويت تبلغ أحياناً رقماً يكاد أن يساوي عدد المشاركين في عملية التصويت، وهكذا فإن السيادة الشعبية التي تعتبر مصدر السلطة ومنبع الحكم ترى نفسها تتقلص وتنحط عدداً إلى تجزئة تمثل الأقلية بالنسبة لسواد ومعظم الشعب، وهذا صحيح حتى بالنسبة للأقطار التي تكون فيها مشاركة الهيئة الانتخابية كثيفة وضخمة إلى أبعد حدّ وأكبر عدد.

ومن هذه الحقيقة الملموسة يستنتج أن سيادة الشعب لا ترجع في الواقع إلا للأقلية الناخبة، كما يتجلى من هذا أن ما يكنى بالتمثيل الشعبي والإرادة الشعبية إنما هو أمر بعيد الغلوّ والإفراط، وفي معظمه زائف وباطل، وحتى نتقدم في طريق البحث عن العلاج نجد أنفسنا مكرهين بذلك على مراجعة مفهومنا النظري وإدراكنا الحسي لكل من المبادىء، والأفكار، والأنماط، والأشكال، والأساليب المألوفة في نظام الديمقراطية التقليدية النيابية أو الكلاسيكية البرلمانية.

وحتى لو فرضنا، لسهولة البحث والتحليل، أن جميع أعضاء الهيئة الناخبة مواطنون واعون لما يريدون، ومدركون لما يعملون ومتوفرون على كل الصلاحية الفكرية والجدارة السياسية، والأهلية المواطنية فإن أحداً لا يستطيع أن يقضي ويحكم بأن تلك الهيئة الناخبة نفسها هي صاحبة السيادة الشعبية المالكة لها بأكملها، وبأنه، تبعاً لهذا هي صاحبة الحق في تمثيل الشعب، والنطق باسمه والعمل من أجله.

وحيث الأمر هكذا فإن كل ديمقراطية نيابية في صالح الهيئة الناخبة وحدها دون سواها إنما هي ديمقراطية يداخلها التحيز في المحاباة والامتياز.

فهل هـذه هي الديمقـراطية كسلطة للشعـب أو كحكومة يمـارس فيها الشعـب السيادة؟ مـن المـؤكد لا، وإذاً قـد آن الأوان لختـم بحثنا وتحليلنـا بمنازعـة الهيئة النـاخبة امتـلاكها وحدهـا دون غيرهـا حق تمثيـل الشعب، وممارسة سلطته وحكمه باسم السيادة الشعبية.

إن ديمقـراطية مـن هذا الـرهـط لا تستند إلاَّ علـى أوهام، وخيـالات، وظنون، وافتـراضات، ففـي مجال هـذه الديمقراطيـة الغربيـة يوجـد معظم الشعب غائباً، وصـامتاً، ومتوارياً عن الأنظار في حين أنـه يستحق أكثر من الأقلية النـاخبة الممنـوحة إثبات وجـوده ومطابقـة شخصيته للشعـب الذي يصعد به إلى مرتبة السيادة، ويُنزَّل منزلةً كَمصدر الحكم والسلطان، فعوضاً عن كليَّة الشعـب تعتبر تلك الأكثريـة الضخمة بجرمها وعـددها، والمهملة والمحرومة كجماعة منبوذة هي **الماسكة الشرعية** للسيادة الشعبية، أما الأقلية الناخبة فليس بممكن أن تعتبر بحق وصـواب متساوية مع السواد الأعظم من الشعب أو أرفـع منه وأعلـى حساً ومعنًـى. ومن هنـاك يأتـي فساد وبطـلان النظرية الأصلية في النظام الديمقراطي والبرلماني كما يسود ويمارس اليوم.

ولا نسير بالبحث والتحليل إلى أبعد مما سبق، بل نكتفي بما أوضحناه وأثبتناه من عيب أساسي، نظرياً وتطبيقياً، لكل ديمقراطية برلمانية تقليدية.

وحيث إن الأمور قـد اتضحت الآن فلا يبقى أصـلاً ما يخفي عنا طـريق العلاج المنشود بكـل قوة وجد، وليس هـذا العلاج، كما رأينا، فـي مواصلة العمل بالأشكال والأساليب الديمقراطية الباطلة كالتصويت الذي تختص به الهيئة المسماة بالناخبة وحدهـا دون مشارك أو منازع، في حين أنها لا تمثل سوى قليل من الشعب.

ولقد قيل إن الديمقراطية ليست بجهاز انتخابي، فهي مبنية على الفرد، وقائمة علـى حرياته وحقـوقه، وكذلك الإرادة القـومية فإنها لا تمـارس أمام صناديق الاقتراع فحسب، بل هي حاضرة في جميع مراحل الحياة العامة.

وبعد هذا فإن العلاج لأزمة الديمقراطيـة البرلمانية التي تحتضر في كل مكـان وتهـدد بالإفـلاس والانهيـار يتحتـم البحـث عنـه خارج النظـريـات والمؤسسات المألوفة.

وليس من عـلاج في نظرنا، لـلأزمة الديمقراطيـة، خصوصاً في بـلادنا اليوم، إلا قيام نظام جديد يـرتكز على ما نسميه «**بالديمقراطية الفتاة**»، وهي تعني **ديمقراطية مراجعة ومنقحة**، ويلـزم أن تكون منسقـة النظام، ومجـددة الجهاز، ومتوازنـة الكيان، وقوية الجـدوى، وتصنع هذه الديمقـراطية على هذا الطراز لتكون فـي الحقيقة والواقع مكرسة لخدمـة الشعب وحتى يعترف بها الشعب استنـاداً إلى هذا ويمنحها التأييـد والإسناد، وبوحْيٍ وتـوجيه من هذيْـن الأمريْن الجـوهريين نطلـق على الـديمقراطية الفتـاة اسم: **الشعبية**، مطبقين عليها القول المأثور: كل مـا هو صحيح الفهم والإدراك يستبين بكل صراحـة ووضوح، فمن الـواضح إذاً أن الأمر يعني مـذهباً شعبياً ديمقـراطياً صميماً، ومتحرراً من النظـريات الباطلة والخيالات القانـونية التي لا أساس لها من الصحة والصواب، وبسبب هذا إذاك يعيد إلى الشعب ما هو للشعب حقـاً، كما يضمـن له نظـاماً حكـومياً يكـون باستمـرار وجدوى فـي خدمـة الشعب ويقـر به الشعـب هكذا ويـؤيده تأييـداً، وبهذيـن الشرطيـن يمكن للمذهـب الشعبي أن يتجنـب كل ديمـاغوجيـة ويتميز عـن كل أوليغـارشية (حكـم القلة المتسلطـة) وغيـرهـا من الأشكـال المشبـوهـة للديمقـراطيـة التقليديـة، فالمـذهب الشعبي، عنـدنا، روح، وابتكـار، وطريقـة، ونظام وكلها كفيلة بـأن تجعل جهاز الحكم ديمقـراطياً شعبياً، بمعنى أن مصـالح الجماعة القـومية وحدها هـي التي يجب أن تكون فيـه ذات وزن واعتبار في الحساب. إن مذهبنـا الشعبي مع ما يتصـف به من ديمقراطيـة لا يمكن أن يخلط بينه وبيـن نظام الديمقراطية الشعبيـة كما يوجد في الأقطـار الشيوعية الأوروبية، بل هو، بالعكس من هذا، ديمقراطية من نوع خاص هو ما نسميه بالديمقراطية الفتاة.

وتبياناً أحسن لما يتصف به مذهبنا الشعبي نقول إنه يرتكز على مذهب يقرر تبعية المصـالح الفردية لمصـالح الشعب كما يـرمي إلى كفالـة أكثر ما يمكن من العدالة الاجتماعية لجميع المحـرومين من المواطنين بدون تمييز، وللوصـول إلى هذا فـإنه يتحتم أن يكـون نظام الحكم مـؤسساً وممارسـاً في سبيل خدمة المصالح الوطنية للشعب، وبعبارة أخرى يجب أن تنظم السلط

العامة تنظيماً شعبياً حتى تضمن التفوق والأسبقية للمصلحة الشعبية.

وهكذا لا يقتصر المذهب الشعبي على الاعتراف للمواطنين بالحقوق السياسية المألوفة، كالمساواة أمام القانون والحريات العامة، بل يضيف إليها حقوقاً وواجبات اجتماعية، ولهذا فإنه يفرض **واجب العمل** مقابل **حق العمل** الذي يرتبط بكرامة الإنسان، ومعنى هذا أن كل مواطن ملزمَ بالقيام بعمل مفيد للجماعة على قدر طاقاته الشخصية، وبديهي أن كل مواطن عامل يكافَأ على قدر وحسب جودة العمل الذي يقدمه.

فالمذهب الشعبي، كما نرى، ليس مرتكزاً فقط على الديمقراطية السياسية، بل الاجتماعية أيضاً، فهو يعنى بالمجتمع بقدر ما يعنى بالدولة.

وبما أن مشكلة الحكم في أية أمة هي مشكلة أطر مقتدرة ذات صلاحية وأهلية فإن خدمة الشعب تتطلب أن يستند الحكم، في جميع المراتب والمستويات، إلى رجال مختارين أي إلى نُخَبٍ ذات تكوين صحيح وفي مستوى ما لها من مهام ومسؤوليات.

والآن وقد تم تحديد الخطوط الكبرى ورسم الحدود العامة **للمذهب الشعبي** فهو ــ كما نتصوره ـ لا تعوزه الصّيغ، والأشكال، والأساليب ليتزود بأجهزة قادرة على تحقيق أهدافه في خدمة الشعب.

## التخطيط

إن التخطيط أصبح اليوم يفرض نفسه على جميع أنواع الاقتصاد، وهو يختلف حسب البلاد التي تستعمله، والاقتصادات التي ينظمها، ويرتكز على **مذهب التوجيه، وتدخل الدولة** أو ما يسمى **برأسمالية الدولة**، في نطاق يضيق ويتسع حسب كل مكان.

أما في البلاد المتخلفة فإن التخطيط يجد مبرراته أكثر مما يجدها في بلاد أخرى، فلكي يقل التخلف تدريجياً وتخف أثقاله في أحسن الأجال لا بد من أن تتدخل الدولة لتنظيم الأجهزة الاقتصادية من أجل إزالة أسباب التخلف وخاصة بتزويد البلاد بالتجهيزات الضرورية، وبمضاعفة الانتاج القومي الفلاحي منه والصناعي التقليدي والعصري، وباستثمار الثروات

والخيرات الموجودة أو التي يمكن أن تكتشف في الداخل، ومن الأعمال الأساسية التي يفرض القيام بها تجهيز البلاد بالصناعات التي توجد فيها موادها الخام، وبسبب هذا كله يصبح التخطيط الاقتصادي ضرورة لا محيد عنها.

وللقيام بهذا العمل الضخم الطويل النفس والأمد، تتعين تعبئة جميع الطاقات في البلاد، واستخدام جميع الإمكانيات وفقاً لتصميم يحالفه التوفيق والإجادة وضعاً وتنفيذاً.

ومن أجل هذا تمس الحاجة لا إلى الفنيين فحسب، بل كذلك إلى رؤوس الأموال، ومن الضروري البحث عنها وإيجادها بأرخص الفوائد حيثما يمكن الحصول عليها، ولو خيِّرنا لاخترنا، ولكن لا خيار مع الزمان، غير أنه مع هذا لا بد من تفضيل اللجوء إلى رؤوس الأموال الوطنية عمومية كانت أو خصوصية، فهي ذات الأسبقية في التوظيف لإنجاز المشاريع، ومن المعلوم أنها غير كافية، ولهذا نحن مضطرون إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية، ولكن يشترط أن تكون مشتركة مع الأموال الوطنية وأن تلتزم بالشروط المتفق عليها.

وفي مجال التوظيفات المالية لا يمكن الاعتماد فقط على المبادرة والرأسمال الخاصيْن بالمواطنين وذلك لربح الزمن الضائع، وتدارك التأخر في مجال التنمية وتحويل الاقتصاد الوطني قصد الخروج بأسرع ما يمكن من التخلف ورفع مستوى الحياة للمواطنين، وتحقيق الرفاهية للجميع.

ولهذا لا بد من الاعتماد على الدولة التي بتدخلها المحدود تتولى توجيه الاقتصاد بواسطة التخطيط، والتوظيف المالي، ومراقبة التنفيذ، ويدخل هذا فيما يسمى **بمبادرة الدولة الإصلاحية** أو **اشتراكية الدولة**، ولكن يلزم أن يبقى تدخل الدولة في حدود معينة وفي المجالات التي يعتبر تدخلها فيها ضرورياً ومفيداً.

ومع اللجوء إلى التدخل المحدود للدولة في بعض القطع الاقتصادية يتعين كذلك الرجوع إلى المبادرة والرأسمال الخاصين بالمواطنين قبل كل شيء، ومساندتهما والتعاون معهما بقدر الإمكان، وهذا التضامن بين

القطاعين العام والخاص يجب أن يجد مجاله سواء في تنمية الإنتاج أو في التصنيع المحدث، وهذه ضرورة تستجيب لواجب وطني، هو تطورنا الذي يستهدف الخروج تدريجياً وبأسرع ما يمكن من وضعنا كبلاد متخلفة، وهذا ما يجب أن يكون من عمل الجميع.

وإذا كنا من أنصار التخطيط فإننا نعتقد أن الدولة يجب أن تقوم في مجاله بدور محدود بقدر ما تبرره ضرورات اقتصادنا، والحاجيات الحيوية للبلاد، والمتطلبات الأكيدة لتطورنا والأهداف المرسومة للمعركة التضامنية بين الدولة والأمة للتعجيل بوضع حد للتخلف.

وهذه الغاية النبيلة الكُبرى هي من البعد بحيث لا يمكن أن تدرك إلاَّ إذا حظي الاقتصاد بتصميم ناجح وكان هذا التصميم قائماً على:

1 ـ الدولة بمشاركتها الهامة الفعالة.

2 ـ المبادرة الخاصة المتضخمة.

3 ـ النشاط المتزايد للمواطنين.

فبفضل هذه العوامل الجوهرية يكون في الإمكان علاج التأخر الاقتصادي وتحقيق الازدهار العام في ظروف حسنة وبأكثر حظوظ النجاح.

## الانقلاب

كل بلد متخلف لا يستطيع أن يدّعي بأنه في إمكانه أن يربح الزمن الضائع، ويعوض تأخره مدى عدة قرون بالنسبة للعالم الذي يوجد على رأس التقدم الحديث وفي طليعة الحضارة العصرية وذلك بأن يكتفي بالسير بخطاه العادية المألوفة.

فهذا ليس من شأنه أن يتقدم به نحو الغاية المتوخاة بل بالعكس، لا يمكن إلا أن يضاعف خطر تأخره وانحطاطه ويبطىء بسيره بالنسبة لأولئك الذين أدركوا النمو والازدهار والذين ما فتئوا يتجهون باستمرار إلى الأمام.

ولذلك فإن البلد المتخلف البطيء السير، مهما فعل، يظل دائماً في المؤخرة ويخلد في وضعيته كبلد غير نامٍ.

ولكي يستطيع الإفلات من هذه الوضعية يتحتم عليه مطلقاً أن يسرع في

مسيـرته، ويتقـدم وثباً وقفـزاً، ويركـض ركضـاً شديـداً، وينطلق بخطـوات العملاق، لأن الأمر يرجع إلى سباق مع ساعة الزمان.

وللانغمار فـي المعركة، على أحسـن ما يجب، لا يلزم التسلـح بإرادة فولاذية للعراك، وبقوة جبارة للانتصار فحسـب، بل لا بد كذلك من التدرع بأسلحة عصرية من أحدث وأمضى طـراز، ومن استعمال الوسائل الأكثر أثراً وفعالية ليتمكن الإنسان من أكثر الحظوظ لانتزاع النصر والغلبة في النهاية.

فالرهان فـي السباق مع الزمان ضخم، ويتطلـب كسبه أن يكون العراك على قدره وبمقتضاه.

ومـن أجل هـذا فإن المعـركة الكبـرى ضد التخلـف لا يمكن أن تـدار بوسائل عاديـة، وبالاكتفاء بالتغييرات السطحية التي ليـس من شأنها إلا أن تهدد بإدامة أسباب الداء العضال.

وبما أن العـلاجات الفعـالة لـلأمراض التـي تتأذى وتتـألم منهـا البلاد المتخلفة إنمـا توجـد في التحولات الجـذرية والبعيدة الغـور من اقتصـادية واجتماعية وسياسية، فإنه يتحتم لزومـاً اللجوء إلى الوسائل الكبرى التي هي وحدها القـادرة على إدخال التغيير العميـق على الحالة، وهـذه الوسائل لا يمكن أن تكون **غير جذرية وثورية**، لأن الأمر يرجـع إلى **قلب وضع التخلف رأساً على عقب** حتى لا تبقى البلاد متورطة فيه بالرغم من كل ما أمكن القيام به وإنجازه بالسيـر المألوف، أو بسرعة يداخلها بطء ومهـل. ولذلك نسمي العلاج باسمه الحقيقي من غير أن نتلكـأ أو نخشى النطق به بكل صراحة لا تشوبها شائبة المراعاة وتفرضها الصفـة الجدية التي تكتسيها المعركة الواجبة التي لا يقل رهانها عن حياة الأمة التي يعظـم ألمها مما هي فيه من تأخر إلى الـوراء والتي لا تعـوزها القـوة الفعالـة ولا روح التضحية لشـن الحرب علـى عدوها الأول الذي هو التخلف.

وحرب كهذه لا يمكن أن تكون غير **ثورة** هدامة في العمق بقدر ما هي فعالة فـي البناء، إذ إن مهمتها هدم الفسـاد لإقامة الإصلاح علـى أنقاضه، وهذا ما لا يتأتـى التوفيق فيه **إلاَّ بإصلاحات جذرية تتناول الأجهزة** في جميع مجالات الحياة الوطنية.

وهكذا فإن هذا العمل الكبير الضخامة، الطويل النفس إنما هو، في جوهره وأساسه، عمل مهمته **قلب الوضعية** بهدم الأجهزة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، الفاسدة، فقد عفَّى عليها الزمان وأكل الدهر عليها وشرب، فهي تخلد القدم والبلى في الحياة الوطنية، كما نكره البلاد على تحمل تأخرها الكبير في طريق التقدم والتطور.

فالثورة التي يحتاج إليها ترمي إلى تحطيم الوضعية المتأخرة التي تقيد سير البلاد نحو التجديد العصري للحياة الوطنية في جميع مظاهرها.

فهذه الثورة ـ كما نرى ـ دواء ناجع للأمة، أو بعبارة أخرى، هي وحدها **طريق الإنقاذ والخلاص** للأمة.

وبوصفها هذا فقد سبق لنا أن سميناها **بالانبعاث**، كما أبرزنا حقيقتها ببيان أنها **ثورة باردة من أعلى**.

أما وسائلها فليست هي التحريض والهيجان في الشارع، ولا إثارة الفتنة والاضطراب في أي مكان، ولا القيام بالاضطرابات، ولا التفكير في المؤامرات ضد أي كان، إنما هي ثورة، إذ ترمي إلى الهدم من أجل البناء، لا تريد أن تكون تمرداً ولا عصياناً لنيل الإصلاحات الواجبة بكل استعجال لإنقاذ البلاد وانبعاث المجتمع الوطني.

ومن غير استعمال وسائل العنف والشدة، ولا إثارة القلاقل فإن الثورة المنشودة تتمرد على الجمود، والبطء، والقديم المتلاشي والرتابة في أي مجال من الحياة الوطنية، فهي لا تريد أن تلجأ إلى **الوسائل الجذرية** لإدخال الإصلاح العميق على المجتمع، ولإعادة الصنع الكلي للأجهزة التي يقوم عليها هيكل الدولة والأمة، فلقد قال أحد أبطال النظام المشاهير: «إن من شأن كل ثورة أن تجعل الأمور عاليها سافلها. . . فالثورة الحقيقية ليست هي الثورة في الشارع، بل هي أسلوب الفكر الثوري».

ومن أجل هذا نسمي تسميةً خاصة حركة **التحويل، وتغيير هيئة المجتمع، وخلقه خلقاً جديداً** بقدر تعطشه إلى الانطلاق نحو التقدم والخلاص.

وليست تلك التسمية إلا **الانقلاب** الذي يعني: الجذرية، والتقدمية،

والتحول في المجال السياسي، والخلقي، والاجتماعي والاقتصادي.

وهكذا فإن انقلابنا حركة فكر وعمل ممعنة في التأمل والتبصر، مرتكزة على المثالية والواقعية في تناسق وتوازن كاملَيْن، وسعياً في إعداد مستقبل الأمة لا تكتفي بتغيير الشكل والمظهر، بل كذلك جوهر وأساس الأشياء، ذلك أنه لا يمكن حمل البلاد والأمة على استبدال حلتهما، وتجديد طراوتهما إلا بتغيير العقلية، والفكر، والتقاليد وأساليب التربية. وبعبارة أخرى، يتحتم تغيير النظر لصورة الحياة، وتحويل البيئة الاجتماعية، وتجديد العمل التربوي لإعادة تكوين الإنسان كأنه خلق خلقاً جديداً، فهو أول ما يحتاج إلى الإصلاح، لأنه **مفتاح اللغز** الذي هو آفة التخلف وما يؤدي إليه من تأخر وانحطاط.

وللوصول إلى هذا، لا بد من شيء غير أنصاف الحلول والتغييرات السطحية، والمشاريع ذات المناورة التخطيطية، والحلول الانتهازية، والحملات الدعائية.

إن ما يجب هو غير هذا كله، بل السير إلى الأمام قفزاً وركضاً، والانطلاق بخطوات العمالقة، والعمل بأكثر ما يمكن من السرعة والطفرة، والوثوب بطي المراحل طياً، لأنها الثورة السائرة دوماً إلى الأمام نحو الغاية المثلى، وأخيراً، هو كما قلنا، عملية التهديم، والتنكيس والتحطيم، وقلب الشيء رأساً على عقب للإفلات والانعتاق بتكسير الأغلال، والأصفاد، والقيود المنصوبة في طريقنا من لدن أعدى الأعداء المتواطئين وهم: الجمود، والبطء، والقِدم، والرتابة، والتأخر.

فالانقلاب كما نتصوره، هو وحده الذي ييسر لنا سفينة النجاة بفضل قوته الفعالة، وجذريته، وتقدميته، كما يمكننا من أن ننطلق ـ في وثوب متواصل ـ انطلاقات متوالية عبر الزمان، وهكذا، وهكذا فقط، نستطيع أن نتدارك التأخر، ونربح الوقت الضائع، ونتجه بدون انقطاع ولا فتور نحو الغاية وننتزع في النهاية النصر على التخلف الذي يثقل بشدة وطأته حياتنا ويؤذي إيذاءاً خطيراً مستقبلنا كأمة فتاة، وهي لا تنقصها لا الحيوية ولا روح التضحية من أجل أن تجدّد ثورة الملك والشعب تحررها من التخلف الذي

هو انحطاط وفقر، وتبعية، وعبودية.

ولكي ننعتق منه إلى الأبد لا بد لنا من ثورة أخرى بعد التي حررتنا من الاحتلال الأجنبي، وهذه الثورة الثانية لا تحتاج كالأولى إلى الأسلحة، والتمرد، وإراقة الدماء، ولكنها تحتاج فقط إلى إرادة وعمل مشتركين، وكذلك إلى وسائل وأساليب انقلابية، وككل ثورة جديرة برسالتها المخلصة للبلاد والأمة فإنه يجب أن تتزود ثورتنا بمذهبها الخاص الذي يلهمها ويرسم لها الطريق الذي يتبع.

فبصفتنا **دعاة للانبعاث الوطني** نملك **إيديولوجية نابعة** من روحنا وضميرنا فهي تسمح لنا، مع القيام بكل سرعة بتجديد كياننا والنهوض بشأننا في جميع المجالات، بأن نحافظ عل ذاتيتنا وبأن لا نضحي بشيء من شخصيتنا، وتاريخنا، وتراثنا الوطني، فهذه الإيديولوجية التي توجه فكرنا وعملنا كمصلحين انقلابيين ترتكز على: القومية، ورسالة الإسلام، والشعبية، وفلسفة التخطيط، وروح الانقلاب.

□□□

# IV

# دعوة الانبعاث الوطني [2]

الانبعاث، في العربية، والخلق الجديد، المماثل، في الفرنسية، يدلان على معاني متشابهة تقريباً، ولهذا نستعمل كلا اللفظين للتعبير عما يرجع لدعوتنا، وهو ما يتألف من **جوهرها وهدفها** اللذين هما **الخلق الجديد** لروح الشعب ولأوضاع المجتمع في أمة معينة هي الأمة المغربية، وهذا ما يضفي على الدعوة الانبعاثية حلتها الوطنية الصميمة.

إن الدعوة التي تخصص نفسها للعمل في سبيل ذلك الانبعاث ـ خُلُقياً، وفكرياً، واجتماعياً، وسياسياً ـ وذلك في الإطار الوطني إنما تستند على أساس منهاج من الأفكار، والنظريات، والمناهج التي تختص بها، وتميزها عن كل دعوة سواها.

إن دعوتنا في سبيل الانبعاث الوطني تتأصل جذورها في الحقائق الحسية القائمة في بلادنا، كما تستمد أسباب وجودها من الحاجة التي نحس بها فردياً وجماعياً إلى تحقيق انبعاثنا من جميع الوجوه والحيثيات، وذلك بتحريرنا خاصة من سيطرة كثير من العادات والتقاليد التي تخلد في أنفسنا ومن حولنا آثار وضعية عريقة في القدم والبلى، ومتغايرة مع روح العصر الجديد، وبتحطيمنا كذلك لجميع العراقيل التي تمنع وثبتنا أو تبطىء انطلاقتنا نحو التقدم الذي نريده، والمستقبل الذي نطمح إليه، وهكذا فإن دعوتنا تبرز في نفس الوقت **كمذهب وكعمل** يرميان إلى **التحرر الداخلي، والنهوض العام، والتجديد الوطني**. وبعبارة أخرى، إن دعوتنا لا ترمي إلى شيء **غير التبديل، والتغيير**، والتحويل بالنسبة للأقوام وللأشياء في هذه البلاد الشديدة التعطش إلى الرقي، القوية العزم على تجديد حلتها، المطلقة النزوع والاشتياق إلى مصير سعيد ومجيد.

وسعياً إلى هذا ترتئي الدعوة، وفقاً لروحها وجرياً على مناهجها،

مجموعة من **الإصلاحات الأساسية**، في فترة أولى من **المرحلة** الانتقالية التي هي ضرورية لانجاز الانتقال من الوضعية الراهنة إلى الوضعية التي ستخلفها أثناء ما نسميه **بالعهد الوطني** بكل ما في العبارة من معنى.

وغني عن البيان أن الإصلاحات الأساسية التي تنادي بها الدعوة إنما هي إصلاحات جذرية تتناول جميع أجهزة الدولة وأوضاع المجتمع في المغرب، ومن الواضح والبديهي أنها تستلهم من الإيديولوجية الوطنية التي بنيت عليها الدعوة في المجالات الخلقية، والاجتماعية، والسياسية، فتلك الإيديولوجية هي التي تخط لنا الطريق الصالح الذي نسلكه للوصول إلى أهدافنا الوطنية، وفي مسيرتنا الثابتة القاصدة نحو الغايات المحددة نهتدي بالفكرة التي عبر عنها رجل سياسي شهير بقوله: «لنسر إلى المثل الأعلى دون إغفال الحقيقة والواقع».

ومما تقدم يتجلى أن الانبعاث الذي يترجم إيديولوجيتنا الرامية إلى تجديد أحوال الفرد والمجتمع في هذه البلاد إنما يمثل دعوة وطنية صميمة. وبعبارة أخرى، إن الانبعاث لا يؤلف إيديولوجية تامة الصنع في الخارج، ومستوردة منه، كما أنها لا تقدم إلى أي أحد في الخارج كمثال يحتذى، وعليه فهي إيديولوجية نابعة منا، وملائمة لنا، ومغنية لنا عن كل مذهب من صنع الأجنبي، وتلك الإيديولوجية الخاصة بنا تسمح لنا بأن نقوم بتجربتنا الذاتية من غير أن نغمض أعيننا عن تجارب البلاد الأخرى بقدر ما من شأنها أن تفيدنا في البحث عن خيرنا المشترك، ونشدان أهدافنا القريبة والبعيدة.

وبالإضافة إلى أن الانبعاث يكتسي صفة وطنية صميمة فإنه ليس بخيال ولا سراب، ذلك أن استناده على حقائق ملموسة يجعله منهاج مبادىء، ونظريات، وأساليب كاملة الملاءمة لروحنا وضميرنا، كما أنه يلبي حاجاتنا الوطنية ومطامحنا المشروعة إلى حياة فضلى في **مجتمع جديد** كامل الانبعاث والجِدّة.

وإذا كان صحيحاً أن الانبعاث يمكن أن يتصف ببعض التشابه مع إيديولوجيات إصلاحية أخرى فهو مع هذا يتميز عنها بكل ما يجعله إيديولوجية جديدة ذات طابع مغربي صرف سواء بنشأتها الأولى أو بما ترمي

إليه من هدف ومصير، ومن هذا تستمد اصطلاحها الخاص الذي هو **الانبعاث**. وتفسير هذا يوجد فعلاً في أننا لا نريد أن نستورد شيئاً في المجال الإيديولوجي، ولا تقليد المناهج الفكرية والتجارب التي توجد من أجل بلدان ومجتمعات أخرى، ذلك أننا نعتقد أنفسنا قادرين على إيجاد طريقنا الخاص، وعلى التفكير والعمل حسبما توحيه لنا روحنا، ويمليه علينا ضميرنا، وبفضل هذا نستطيع أن ننبعث ونخلق أنفسنا خلقاً جديداً وفق مشيئتنا وإرادتنا، وبقدر ما تتطلبه مقتضياتنا الحتمية الوطنية، وهذا الصنيع من التجديد العميق الشامل لا يمكن أن يتصوره ويتولى السير به إلى الغاية المتوخاة إلاّ المغاربة أنفسهم، ولهذا فإن الانبعاث يبدو كإبداع مغربي أصيل، وبما أنه نبت في دماغنا، فهو ينبع أصالة من أنفسنا، ويلائم حقاً عبقريتنا، ويعكس بأمانة على مرآته شخصيتنا، ومن هذا بالطبع يستمد كل ما له من شأن وقيمة، ويطبع منهاجنا **في تجديد الكيان والنظام** بطابعه الخاص المبتكر.

إن الانبعاث، بصفته إيديولوجية وطنية، ليس فيه ما يجعله إيديولوجية طبقية، بل يعني سائر الطبقات المؤلفة لمجتمعنا، لأنه يعنى بالتعبير عن الحاجات والرغائب والمطامح المشتركة بين جميع الطبقات الاجتماعية في بلادنا بدون تخصيص ولا تمييز، فالانبعاث من أجل هذا يشمل الأمة جمعاء حيث يعتبرها **وحدة** متماسكة لا تتجزأ، ومتضامنة لا تتفرق، وبما أن الانبعاث فلسفة وطنية فهو في خدمة كل واحد كما هو في خدمة الجميع في إطار العائلة الوطنية الكبرى دون تفريق بين أعضائها الذين يؤلف بينهم الاتحاد والترابط.

## أركان الدعوة

تقوم دعوة الانبعاث الوطني على ثلاثة أركان هي :

**1ـ الإيديولوجية** **2ـ البرنامج** **3ـ القيادة**

## الإيديولوجية

تعبّر إيديولوجيتنا عن عقيدتنا الوطنية من الوجهات الروحية،

والخلقية، والاجتماعية، والسياسية، وتمثل هذه العقيدة الوطنية بالنسبة إلينا مذهباً، وعملاً، وكفاحاً. «إن الاعتزاز بمذهب ـ كما قال رجل دولة كبير ـ هو عبارة عن مجرد رفع علَم، أما أن يحياه الإنسان حياة باطنية فمعناه الدخول مسلحاً إلى المعركة».

إن الانبعاث يتسلح بالأفكار، والنظريات، والمناهج ليس من أجل العراك في سبيل طبقة ضد الطبقات الأخرى، ولكن ليكون في خدمة ضرورات معركة وطنية ترمي إلى الخلاص وتجديد الكيان والنظام بالنسبة لمجتمعنا كله، ففي هذه المعركة تكون جميع الطبقات متضامنة، وكذلك الحكام والمواطنون، والقادة والجماهير، وباختصار سائر القوات الاجتماعية التي تجد في المعركة تعبيراً عن حاجاتها ومطامحها لأن العناصر التي تتألف منها المعركة تردد صدى ما يشغل بال تلك القوات أي ما يهيج في فكرها، ويثير مشاعرها الباطنية.

ويريد الانبعاث أن يكون إيديولوجية كاملة بقدر الإمكان، فهو روحي، وخلقي، وثقافي، واجتماعي، وسياسي، واقتصادي، فهو يعني جميع مظاهر الحياة الفردية والجماعية، وهكذا يتوفر على عناصر وشروط **انقلاب كلي مطلق** للوضعية التي بلغت من التعفن حداً بعيداً، بل أشرفت على الخطورة القصوى حتى انتهى بها الأمر إلى التشهير والتنديد علناً في الخطاب الملكي يوم 20 غشت 1970 بالرشوة المنتشرة في الإدارة على جميع المستويات كما أصبحت تتطلب **تغييراً جذرياً وتطهيراً كاملاً** يقتلع مرة واحدة الداء الذي استحال إلى كارثة تنشر العدوى.

وهكذا فإن الانبعاث يوفر المبادىء والوسائل الكفيلة **بتصحيح عام** للوضعية في مغرب اليوم، وهذا خاصة من الوجهات الأخلاقية، والسياسية، والإدارية، فبهذا الشرط وحده يسترجع المغرب ــ دولة وأمة ــ الصحة والسلامة، والفضيلة، والنزاهة، والاستقامة، والأمانة في تدبير شؤونه العامة على جميع درجات الجهاز الحكومي والإداري، ومعناه أنه سيتوفر على **سلط صحيحة في دولة سليمة**.

والآن وقد اتضحت الصفات البارزة لإيديولوجيتنا فما هي عناصرها

الأساسية التي تتكون منها؟

**القومية** : وتقوم على :

ـ **وطن واحد** هو المغرب

ـ **وأمة واحدة** هي الشعب المغربي

ـ **ودين واحد** هو الإسلام

ـ **وثقافة واحدة** هي الثقافة العربية الإسلامية

ـ **وحضارة واحدة** هي الثقافة العربية الإسلامية

ـ **وتاريخ واحد** هو مجموع القيم القومية وروح الرسالة التاريخية

ـ **ومثل أعلى واحد** هو مجموع القيم الإنسانية الخالدة

ـ **مصلحة قومية واحدة** : هي الطمأنينة والعدالة الاجتماعية

ـ **وكفاح واحد** في سبيل حياة العزة والأصالة

ـ **ومصير واحد** بفضل التضحية في سبيل خير وعزة الجميع .

أما **القومية** فنعني بها مذهباً قائماً على أساس **الشعور القومي** الذي يلهم ويلقن الإنسان حب الوطن، والتعلق بأمته الخاصة، والوفاء لجميع القيم والفضائل التي تتكوّن منها شخصيته، والدفاع عن الحقوق والمصالح القومية، وبكلمة واحدة، إن قوميتنا لا تشوبها شائبة التعصب الديني، أو العنصري أو الشعوبي المبني على كراهة كل أجنبي، بل بالعكس، إن قوميتنا تتلاحم فيها **الوطنية**، **والمواطنية** (تربية المواطن الصالح)، **والإنسانية** الفاضلة التي تتلاءم، وتتوازن، وتتكامل في المجال القومي .

قال رجل دولة شهير يعد من أبطال القومية الكبار: «إن الأمة، في نظرنا، واحدة وخالدة، لا توجد فيها طبقات ممتازة وأخرى وضيعة، فالشعب يشملنا جميعاً، ولكن المساواة لا تناقض العدالة التي تقتضي أن تنصرف أعظم الرعاية للجهة التي تقوم فيها أعظم الحاجات والضرورات، ذلك أن الإنسان لا يكون عادلاً إذا لم يكن إنسانياً» .

**الإسلام** :

ليس الإسلام بالنسبة إلينا **ديناً عالمياً عظيماً** فحسب، بل هو كذلك نظام دنيوي رائع، فالإسلام يجمع إذاً بين العنصرين الروحي والزمني،

ويعنى بالحياة الدنيوية بقدر ما يعنى بالحياة الأخروية (دين ودنيا)، وفي هذا يقول الحديث الشريف: «إعمل لدنيـاك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تمـوت غداً» وهذا يدل علـى أن الإنسان **جسم ونفس، ومادة وروح**، فيجب عليه أن يحيـى ويعمل **لصالح ذاته ولخير روحه** معاً، ومن أجـل هذا يخط له الإسلام الطريق مع ترك الحريـة التامة له في اختيار الوسائل الكفيلة بتوجيهه في هذا الطريق نحو كلتا الغايتين.

إن الإسلام، كدين سماوي وكنظام دنيوي، ينبني أساسياً على **الإنسانية** (جميع القيـم والفضائل البشريـة)، وعلى **العالمية** (جميع القواعد الخُلُقية وقـواعـد شـريعـة الأمـم)، وعلـى **الاشتراكيـة** (مذهـب العدالـة والكفالـة الاجتماعية).

إن الإسـلام الذي جـاء **كثورة تحريـرية** كبرى من الوجهـات الروحية، والأخلاقية، والاجتماعية، والسياسية، لـم يفقـد، بعد أربعة عشر قرناً مضت على نشأته، أي شيء من رسالته، وقيمته، وخلوده.

**الشعبية:**

يبدو أن الديمقراطيـة البرلمانية التقليدية أو الكلاسيكيـة قد عفّى عليها الزمان، وانقضـى عصرها فلم تعد صـالحة للبقاء، ذلك أنهـا أصبحت منذ عشرات السنين، عرضة لأزمة متزايدة الخطورة تجعلها في نزع واحتضار حتى في الأقطار العريقة في الديمقراطية، وبعضها التي احتفظت بها، بالرغم من أمارات وسكـرات الموت البـادية عليهـا، ليسوا بـراضين عنهـا ولا مطمئنين لوجودها بسبـب إفلاس المؤسسات التقليدية التي مسخـت واستحالت إلى حكم القلة المحتكرة (أوليكارشية) وإلـى الحكم المتملق المخادع للشعب (الديمـاغوجيـة)، وبعبارة أخـرى، انقلبت الـديمقراطيـة إلى حكـم الثرثـرة والهذيـان (بيربوكـراسي)، ولهذا لا يوجـد في أي مكان ممثلـون صحيحون وخدام صادقون للشعب. وهكذا فإن العبـارة: «الحكم بواسطة الشعب ومن أجـل الشعـب» أصبحت خـديعـة سيـاسية، ومغـريـة مكشـوفة، أمـا فـي البرلمانات فإن الشيع، والعصبيات، والاتجـاهات النفعية عكست وشوهت جوهـر وهدف الديمقـراطية والحياة النيـابية، ومـن هذا جاء فشـل الأشكال

الديمقراطية، والمناهج البرلمانية، فأصيب جهاز التسيير والتدبير بالاختلال والإفلاس، وجميع المحاولات لإصلاح هذا الفساد وتقويم هذا الاعوجاج لم تؤدّ إلاَّ إلى قيام أنظمة تأسيسية خليطة من الصالح والطالح، أما الحكم الشخصي والتشخيصي، وهو نوع من الديكتاتورية يكاد يكون مغشىً بستار، فلا يدين بوجوده إلاَّ لهزال وانحطاط الديمقراطية.

وإذا كان هذا الأمر صحيحاً في الأقطار المتقدمة والشهيرة بالديمقراطية فبالأحرى أن يكون أصح بالنسبة للبلاد المسماة بالمتخلفة التي تأخر إقبالها على الحياة الديمقراطية والبرلمانيةوالتي يظهر أُنها تكاد أن تكون كلها راضية وقنوعة بأنظمة الحكم القوي ذي الحزب الوحيد أكثر مما هي ميالة ومطمئنة إلى المؤسسات الحرة الشعبية، وإذا كانت تلك البلاد المتخلفة تزود نفسها «بمجالس وطنية» فإن هذه المجالس إنما تكون ناشئة عن انتخابات مصطنعة تكون فيها الإرادة الشعبية بعيدة عن الممارسة أمام صناديق الاقتراع التي يخضعها الحكم لتصرفه وفق مشيئته وهواه، وينتج عن هذا غياب تلك الإرادة في جميع مراحل الحياة العامة.

يقول الاستاذ ذو فيرجي: «وحتى في زمن الهدوء والطمأنينة فإن الديمقراطية لا يمكن أن تسير سيرها المرضي في الأقطار المتخلفة، فإن انعدام الثقافة لدى السكان الأميّين لا يسمح لهم بأن يفهموا المشاكل السياسية، ولهذا يجعلها الحرمان من الثقافة قابلة للانفعال لجميع التأثيرات ولسائر الديماغوجيات، كما أن جسامة عدم المساواة وعنافة التطاحنات التي تخلقها لا تضمنان الحد الأدنى من التوافق الذي بدونه لا يمكن لدور الأحزاب والانتخابات أن يسير سيره المنتظم الحرّ، وهكذا فإن الأقطار المتخلفة مقضي عليها بأن تحكم بالأنظمة القوية غير أن هذه الأنظمة تتجه بطبيعتها إلى الاضطراب وعدم الفعالية، بل إلى الاستبداد والارتشاء، ثم إن النخبة المتطورة في البلاد المتخلفة قليلة العدد كما أن الإطار التقني فيها عسير الوجود، أما التباين والتباعد بين المحظوظين والجماهير فيها فعظيم، وسوء استعمال السلطة يسهل بقدر ما هي عليه الجماهير من تأخر وانحطاط بل تعظم شهوة اللجوء إلى سوء استعمال السلطة بالنسبة للجماهير، أما

طبيعة الوضع نفسه في البلاد المتخلفة فتجعل الرقابة الديمقراطية ضرباً من المستحيل، وانعدام هذه الرقابة يترك المحكومين عرضة للعسف والجبروت».

وإذا كان هذا الوضع مرضياً لصانعيه والمنتخبين المستفيدين منه فإنه يسخط الناخبين وجمهرة المواطنين، كما أنه يكلفهم كثيراً من المال في الإنفاق عليه، فهو مضايق بقدر ما هو زائد، وإنما يُسخَّر لمخادعة جميع الذين يراد التمويه عليهم في الداخل الخارج.

فالديمقراطية ـ كما قال كاتب سياسي ـ لم تصل في نهاية الأمر إلاَّ إلى تحطيم نفسها، وتعرضها للتجريح المتزايد، وانعدام التطور الموجّه توجيهاً معيناً.

وعوضاً عن الديمقراطية البرلمانية المزعومة، وهي ديمقراطية المظهر والبَهرجة والزينة، وديمقراطية غير شرعية وسجينة، وديمقراطية اسم بلا مسمى، ماذا نقترح كبدل وخلف؟

إننا نقترح ديمقراطية **جديدة، مصحّحة، وفعالة**، ذلك أن الديمقراطية بالنسبة لنا لم تعد مجرد جهاز انتخابي، ولا مجرد مؤسسة عرض وواجهة، بل نظام قائم على الفرد وحقوقه وحرياته، ولهذا فإننا نطلّق الشكليات والمناهج التقليدية التي اعتادتها الديمقراطية المألوفة (الكلاسيكية)، ففي مكانها نضع ديمقراطية حقيقية مكرسة لخدمة الصالح العام، وهذا ما نعبر عنه **بالشعبية أو الديمقراطية الجديدة**.

فالشعبية روح، ومذهب، ومنهاج، ، ومؤسسة من طراز جديد، فهذا النظام، بفضل الرجال ذوي الصلاحية والقيمة والأصالة الذين يتألف منهم ويعتمد عليهم، يكون قادراً على أن يعمل باسم الشعب ولصالح الشعب، أي يكون متوفراً على الأهلية والكفاءة ليسير سيراً ديمقراطياً وفعالاً في نطاق المهمة التي تحدد له ويضطلع بها، وبعبارة أخرى، إن هذا يؤدي إلى إيجاد نظام ينبني على **نُخَب حقيقية** من الرجال يتم اختيارهم بوسائل صحيحة وأساليب قيمة صالحة، ذلك أن مسألة الحكم ومسؤوليته ليستا مطلقاً رهن إشارة جمهرة الناس، بل هما قضية **النخبة والصفوة** من الرجال، أما الجمهرة

فإن ما يعنيها قبل كل شيء هو أن تكون متوفرة على **قيادة صالحة وحكومة رشيدة، وخدمة لمصالحها مرضية**، وهذه مهمة تُلزِم وتُلقَى على كاهل **النخبة** في الأمة، هذه النخبة التي تكون حريصة على أن تضطلع بمهامها بقدر ما تكون مخلصة ووفية للمصالح الجماعية التي يجب أن تكون وحدها محل الاعتبار والرعاية دون منافع أي فرد، أو أي حزب، أو أية طبقة أو أية شيعة، فبهذه الكيفية يمكن للنظام الديمقراطي أن يتأتى في البلاد لصالح مجموع الأمة.

إن نظريتنا الخاصة بدور النُّخَب من الرجال في قيادة الأمة مستمدة بالخصوص من **نظرية النخب** كما يقررها علم الاجتماع الحديث. «إن النخب، كما قال الأستاذ دُوفيرجي، تعني الأفراد الذين هم أقدر وأصلح الناس في كل فرع من فروع النشاط البشري».

وعندما يتجه بعض كبار علماء الاجتماع إلى المجال السياسي فإنهم يعتبرون أن القصد من كل سياسة **هو العراك من أجل الحياة**، وهذا ما يمكن التعبير عنه ـ في نظر بعض العلماء الطبيعيين (البيولوجيين) **بالعراك في سبيل البقاء**، «وإن أقدر الرجال ـ كما يقول الأستاذ دوفيرجي ـ هم الذين يصلون إلى هذا، ومن شأن هذا الجهاز القائم على الانتخاب الطبيعي أن يضمن حفظ ونموّ الأفاضل والأماثل أي خيار القوم. . . ويتحول العراك في سبيل الوجود إلى عراك في سبيل إرضاء الحاجات والضرورات، وفي الميدان السياسي يصير عراكاً من أجل التفوق والاستعلاء (موسكا)، وهو ما تشاد عليه نظرية النخبة، إذ بالتنافس على الحكم نتيجة ما يجابه من منافع تنبعث وتبرز الصفوة المختارة من الرجال، وأجدر الناس بالحكم وأقدرهم عليه».

**فالشعبية إذا ما فُهمت** وطبقت بذلك الشكل تستطيع أن تضمن قيام **عهد جديد من التصحيح للأوضاع ومن البناء**، ينصف هذا العهد بالتعاون والتضامن بين الدولة والأمة باعتبار أنهما تؤلفان وحدة لا تتجزأ ولا تنفصم عراها.

**التخطيط:**

نقصد بالتخطيط طبعاً اقتصاداً مصمّماً، وكل تخطيط يقتضي حتماً

تدخل الدولة لإعادة التنظيم لأجهزة الاقتصاد الوطني، والقصد من هذا ليس هو التدخل الدولي المطلق بل الممارس في حدود معينة.

ويستهدف كل تخطيط تنمية جميع الانتاجات الوطنية أو بعضاً منها في فترة أولى، ويرجع هذا إلى ضمان استثمار الثروات والموارد في البلاد على أحسن مثال مستطاع، ومن أجل هذا يصبح من الضروري تزويد البلاد بالتجهيزات، والأطر والوسائل التي تتطلبها لزوماً سياسة التخطيط بالنسبة للاقتصاد الوطني. أما التصنيع المقرر في التصميم الاقتصادي فيجب أن يستخدم المواد الخام الأولى الموجودة في بطن التراب الوطني، وخاصة الفحم الحجري، والمعادن، والوقود (بترول) والفسفاط، وتضاف إليها الطاقة الكهربائية المنتجة في الداخل.

إن كل تخطيط يستلزم توظيفات رأسمالية وطنية هامة، وحتى أخرى أجنبية عند الحاجة والاقتضاء، ولكن يجب أن تعطى الأسبقية والخيرة ـ قبل كل شيء ـ للرأسمال الوطني العمومي والخاص، وعندما تدعو الضرورة يشترك الرأسمال الأجنبي مع أحدهما أو معهما معاً.

ولا يمكن في البلاد المتخلفة الاعتماد فقط على المبادرة الفردية ولا على الرأسمال الخاص للإفلات من التأخر والتبطء وربح الوقت في تنمية الانتاج وتحويل الاقتصاد من أجل خير الأمة ورفاهيتها، فلا بد إذن من الاستعانة كذلك بالرأسمال العمومي، وهذا يؤدي بالضرورة إلى قيام التعاون بين القطاعين العام والخاص مع إسناد وتشجيع المبادرة الخاصة في ميدان الانتاج والتصنيع، ومعنى هذا أننا لا نحبذ سوى بعض التوجيه القيادي من طرف الدولة أي تدخلاً دولياً محدوداً في بعض فروع الاقتصاد التي يعتبر تدخل الدولة فيها نافعاً أو ضرورياً.

وهكذا نجد أنفسنا مدفوعين إلى ذلك بالحاجات والمقتضيات الحتمية الخاصة بتطورنا وبمعركتنا في سبيل النمو العام للبلاد.

وخلاصة وجهة نظرنا هي في القول بأن تخطيط اقتصادنا من أجل تنميته وتحويله يجب أن يكون تابعاً لثلاثة عوامل هي:

1ـ مساهمة الدولة

2 ـ المبادرة الفردية 3 ـ النشاطات الخاصة للمواطنين .

وفي مجال التوظيف المالي يجب تطبيق سياسة **التمويل الذاتي** بحيث لا يلجأ إلى المساعدة الخارجية إلاَّ للضرورة من أجل إرضاء الحاجات الوطنية .

ولا يمكن للتمويل الذاتي أن يستغني عن نهج **سياسة تقشفية جدية** يتلافى بها كل إهدار للمال عن طريق الإسراف والتبذير، وتوفير مداخيل تستعمل لصالح الاقتصاد المخطط .

**روح الانقلاب :**

يعتبر المغرب دولة متخلفة، ومعنى هذا أنه لازال متأخراً جداً عن البلاد المدعوة بكاملة النمو في جميع مجالات الرقي، والأمر يتعلق بتأخر عظيم بقدر ما هو صعب التدارك، فو إذن المشكل المعقد والحاسم في تطورنا ونمونا الوطني . وبديهي أنه لا يمكن مواجهة مشكل كهذا بغير التفكير في وسائل جديدة بقدر ما هي فعالة، وهي وسائل بالضرورة انقلابية وثورية، إذ هي وحدها التي تضمن تطوراً سريعاً وتنمية مستعجلة، وإلاَّ فإن التأخر والتخلف يلبثان مع بذل الجهود بروح البطء والتمهل . هذه الروح التي تدوم وتخلد بكل عمل متّئد وطويل الأمَد، فكل مشكل ضخم يتطلب وسائل ضخمة توحيها روح ثورية حقيقية ومفيدة، وهذا ما نكنيه بكلمة **روح الانقلاب والثورة** ، وبديهي أن هذا يقتضي أن يكون تطورنا لزوماً **ثورة** بروحه، ومناهجه ونتائجه، فبهذا الشرط وحده يمكننا أن نقصر مسافة التأخر والتخلف اللذين نقاسيهما، وأن نربح الوقت في سيرنا نحو الرقي، وأن نحقق مطامحنا المشروعة إلى **حياة جديدة** في كنف **مجتمع جديد**، وهذا الصنيع في سبيل **الانبعاث والخلق الجديد** في حظيرة الوطن ـ وهو صنيع عويص وطويل الأمَد ــ يتنافى مع كل **عمل بطيء**، وكل **تطور معتدل**، وكل **تقدم مهيل**، بل بالعكس من هذا يتعلق الأمر بقلب الوضعية رأساً على عقب في بلاد لاتزال متأخرة، وبتحويل العقلية والسلوك عند المغاربة وبخلق الحياة الفردية والاجتماعية في المغرب خلقاً جديداً . وهذا الصنيع الضخم الجسيم لا يمكن الاضطلاع به إلاَّ **بوسائل جذرية** تتعارض صراحة مع كل

**محافظة تأخرية**، كل نظام متلاش، وكل **سياسة رجعية وتقهقرية**، فبدلاً عن هذا كله يلزم إطلاقاً القيام بثورة خلقية، واجتماعية، وسياسية، وبعبارة أخرى، يجب السير بعزيمة وتصميم، والتقدم دائماً إلى الأمام بقفزات وطفرات، وبخطوات العملاق لإنجاز العمل الانبعاثي الذي نحن في أمس الحاجة إليه لنتطور بسرعة، ونقدم بشدة، ونحقق التحول والتجديد اللذين يفرضان وجودهما علينا، في علاقتنا بعالم كثير التقدم علينا، وذلك بضغط المقتضيات الحتمية للحياة العصرية، وبضرورات العصر الذي نعيش فيه والذي هو عصر الانقلاب والثورة في كل شيء وفي كل مكان.

إن **الإنبعاث** أو الخلق الجديد الذي نسعى إليه لا يمكن إذن أن يدرك بأنصاف الحلول، وبالتغييرات السطحية، وبالتحسينات الانتهازية، بل **بالإصلاحات الجذرية المطلقة** التي تتناول الشكل والجوهر لكل شيء أي للعادات والتقاليد، للأخلاق والتصرفات، للتنظيمات والمؤسسات، ومعنى هذا أن الانبعاث المجتمع يجب أن يبدأ بعمل الهدم والتحطيم، والانقلاب والانعكاس، والتحويل والتعبير بالنسبة للأشياء، كما يتحتم أن يواصل الانبعاث في سيره بأعظم سرعة ممكنة، لأنه لا يمكن تدارك التأخر والتخلف من غير طي المراحل، والتقدم بالقفز والانطلاق من خلال الزمان وبعبارة أخرى، إن تلك المسيرة المسرعة يجب أن تكون اندفاعة وانطلاقة مستمرة، وعملاً قوياً جباراً (ديناميكياً) لا يعرف الرهن والفتور مع مرور الزمن، ومعنى هذا أن المحرك للانبعاث يلزم أن يكون تحت ضغط القوة المحركة باستمرار، وهذا ما يميز أساسياً ـ في نظرنا ـ **الروح الانقلابية والثورية** التي يجب أن تلهم وتقود عملية الانبعاث والخلق الجديد لمجتمعنا الوطني، فالعمل الانقلابي يتجه أول وهلة إلى العقلية، والفكر، والمناهج، ويتحتم عليه أن يواصل سيره إلى أن يتحقق هدفه الأساسي.

إن **الروح الانقلابية** تقوم على أساس **التقدمية والجذرية** كما نفهمهما وندعو إليهما، حتى إنه ليمكن القول بأن **الروح الانقلابية ثورة رزينة ومتعقلة** أو **ثورة باردة** تعمل لتهييء المستقبل، فهذه الثورة البيضاء تجمع بين **المثالية والواقعية**، وبين **الإيديولوجية والإصلاح**، وبين **المذهب والتطبيق**، وبين **الرأي**

**والعمل**، وذلك كله في توازن وتعادل، وفي خدمة الحياة الاجتماعية، وبالرغم عن روحه ومناهجه الثورية فإن الانقلاب يتنافى مع كل هيجان، وكل عنف، وكل فتنة «إن من شأن كل ثورة ــ كما قال شارل موراس ـ أن تجعل أعالي الأشياء أسافلها . . . وليست الثورة الحقيقية هي ثورة الشارع، بل هي طريقة وأسلوب التفكير الثوري». فليس أحسن من هذا القول في التعريف **بروح الانقلاب** كأحد أركان إيديولوجيتنا في الانبعاث الوطني، وبقية الأركان هي : **القومية، وروح الإسلام، والشعبية والتخطيط**.

## البرنامج :

إن برنامج دعوة الانبعاث الوطني يرمي إلى إحداث :

1 ـ **دولة جديدة** تكون في خدمة المصلحة العليا للبلاد وفي صالح جميع المواطنين الذين يؤلفون **الأمة كوحدة لا تتجزأ**.

2 ـ **وضع جديد** يؤسس على القانون باعتباره **واحداً وسيّداً** بالنسبة لكافة الناس، **وعلى احترام حقوق وحريات الإنسان والمواطن**، وعلى **ضمانة العدالة** لكل واحد وللجميع.

3 ـ **مجتمع جديد** ينشأ عن عمل الانبعاث الوطني، وينبني على **أسس صحيحة سليمة، ويدأب على الرقي والتقدم** دون فتور ولا انقطاع.

وينقسم برنامجنا إلى صنفين :

1 ـ **برنامج العمل المباشر**، وهو **البرنامج الفوري المستعجل** الخاص بالفترة الأولى من عهد **التصحيح العام للوضع، وإعادة البناء والتنظيم الوطني**.

2 ــ **برنامج الأمد الطويل** الشامل **للإصلاحات الجهازية** من الوجهات الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية، ومن بينها تجدر الإشارة إلى الإصلاح الذي **يتناول كيان الدولة (بالتذويب) ليصنع من جديد**، وإلى **إصلاح نظام الوظيفة العمومية**، ويجب أن يتضمن هذا الإصلاح تطهير الأطر وذلك للتخلي :

أ ـ عن **كل تضخم عددي**، وكل **كثرة مفرطة** وكذلك بتطبيق **تخطيط التقشف العام**.

ب ـ عـن كل العنـاصر **التافهة الشأن** التي تـزدحم بها الوظيفـة والتي تخلد سيطرة العجز والقصور في رحاب المصالح الإدارية .

ج ـ عـن جميع **غير المرغوب** فيهم الذين يبثون **الرشوة وعدم الأمانة** داخل الإدارة على جميع الـدرجات والمستويات . **ومغربة الأطر** القائمة على مقـاييس قيمـة صالحة وضمـانات فعلية يجـب أن تكون جـزءاً من إصلاح الوظيفة العمومية .

ومن أجل إنجاح برنامجيْنا المباشر والمؤجل يتحتم الإقدام بجد وجهد على التعبئة الوطنية للطاقات والموارد ، كمـا يجب أن يكون شعارنا في هذا : **الاتحاد ، العمل ، التضحية** .

أما البرنامج المباشر المعجل فيجب ، كما يدل عليه اسمه ، أن يشتمل على مجموعة من التدابير والإصلاحـات المنجزة فوراً لصالح الشعب ، فهي ترمي أول الأمر إلى إحداث **الهزة النفسية** الضرورية لكل مـن يقظة الضمائر ، **وعودة الثقة ، وانبعاث الحماس** ، كما تهدف بعد هذا إلى إدخال التحسينات الأكيدة التي بدونها تصبح الهزة النفسية المنعشة ضرباً من المستحيل .

وأما البـرنامج المؤجـل والطويل الأمَد فـلا يمكن وضعه إلاَّ بعدمـا يتم إحصـاء ، وتوضيـح ، وترتيـب المشاكـل الكبـرى لتطور ونمـوّ الأمة ، وهـذه المهمة العظمـى العسيرة تتطلب حتمـاً الزمـان ، ومعنى هذا أنـه يجب أن لا يُبدأ في نقطة الانطلاق ببرنامج طويل يكون كامل الارتجال ، وسريع الإنجاز ، وحيث إن الأمـر يتعلق ببرنـامج متسع ضخم مـن الإصلاحات الجـدّية ذات المدى البعيد.من أجـل تحقيق الانبعاث الوطني ، فإنـه يصبح من الضروري المطلق القيام بـإعداده والتهييء له حتى يبلغ بـالتأكيد الغاية الأسـاسية التي هي الازدهار المعنوي والمادي للأمة المغربية .

**القيادة الصالحة**

إن الإيديولـوجية والبرنامج يظلان غيـر مؤثرين وفعّالين بـدون قيام قيادة صالحة تشخص الأفكار الرئيسية الإيديولـوجية وتضمن تطبيق البرنامج الذي يستمد منها عناصره كما يترجم التوجيهات والإنجازات الانبعاثية .

وتكـون القيادة قيمـة صالحـة بقدر مـا تكـون مؤلفـة من رجـال المزايـا

والمواهب، والأمانة والاستقامة، والكفاءة والجدارة، ويجب على هؤلاء الرجال أن يكونوا ذوي **طبع قوي وشخصية بارزة** كما يجب أن يكونوا **مصلحين مؤمنين ومستنيرين**، ولتأليف قيادة فإن انسجام الفكر ضروري لهم، وفي مجال العمل يجب عليهم أن يبرهنوا على **قوتهم الفعالة** (دينامية)، **ونكرانهم للذات، وروح التضحية** فيهم، وبصفتهم رجال مبادىء ومعتقدات فإن أعضاء القيادة يتعين عليهم أن يكونوا محصنين بدرع[1] من **الاستقامة، والأمانة، والعفّة عن كل ارتشاء**، كما يلزمهم أن يكونوا شغوفين بالانتاج والفعالية.

وقيادة من هذا النوع تثبت صلاحيتها بقدر ما تبدو نشيطة ومنتجة، ولهذا تكون **جديرة بالاحترام** والتقدير في البلاد وفي خارجها، وقد تحدث شارل دوكول عنها بما له من تجربة كبرى كرجل دولة عندما أكد ضرورة الحكومة في أن تكون **وحدة** أي قيادة من الرجال المتحدين بالأفكار والمعتقدات المتشابهة، والمؤتلفين للعمل المشترك حول رئيس وتحت قيادته، ومسؤولين جماعياً عن أعمالهم أمام المجلس الوطني، ولكنهم متضامنون عملياً ولزوماً في نطاق أعمالهم، ومزاياهم، وجميع أخطائهم، إذ بغير هذا يمكن أن يوجد تشخيص تنفيذي، ولكن ليس هو بالحكومة.

**الخلاصة**

إن دعوة الانبعاث الوطني ـ كما عرضناها باختصار كبير ـ تقوم على **الثالوث المبين** سابقاً، ألا وهو: **الإيديولوجية، والبرنامج، والقيادة**.

وهكذا يتضح أننا نعرف ماذا نريد، ومن نحن، وأين نسير وأي طريق نتبع.

□□□

(1) قميص من زرد الحديد يلبس وقاية من سلاح العدو.

# ملاحق

# مذكرة 26 أبريل 1965 (*)

الرباط في 26 أبريل 1965

الحمد لله

حضرة صاحب الجلالة الحسن الثاني دام له العز والتوفيق

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

وبعد، فيتشرف حزب الدستور الديمقراطي بأن يحيي جلالتكم بكل احترام وإكبار، وبأن يرفع إلى مقامكم السامي آيات الإخلاص والوفاء، كما يشرفه أن يتقدم إلى جنابكم الشريف ـ رفقة هذا الخطاب ـ بالجواب الذي أعده على المذكرة التوجيهية الملكية التي تفضلت جلالتكم بتسليمها إليه يوم الاستشارة لدراستها وإبداء الرأي فيها.

وفعلاً درستها الهيئة المركزية المسؤولة في الحزب ـ بعد اللجنة الإدارية ـ دراسة اهتمام، وجدّية، وموضوعية.

وإذا كان حزب الدستور الديمقراطي قد وافق ـ جملة ـ على خطوطها الكُبرى، وتوجيهَاتها الأساسية فإنه رأى:

أولاً ـ أن يحصر دراسته في النطاق المحدد لها أساسياً.

ثانياً ـ أن لا يقتصر على ما له من ملاحظات خاصة بشتى النقط الواردة في المذكرة الملكية، بل يبدي أيضاً ما يراه واجباً وضرورةً، ومصلحةً، مما أوحت له به دراسة مختلف محتوياتها من آراء، ووجهات نظر، واقتراحات ذات صلة وثيقة بصميم الأساس والاتجاه لتلك المذكرة. ومع هذا فلم يشأ

(*)نص المذكرة السياسية التي ساهم بها حزب الدستور الديمقراطي في الاستشارة التي أجراها جلالة الملك مع قادة الأحزاب والهيئات المغربية في 20 أبريل 1965 على أساس المذكرة التوجيهية الملكية وذلك للسعي في الخروج بالمغرب دولة وأمة، من سوء الوضع، وأزمة السياسة، وفساد الحكم في عهد الاستقلال.

أن يتوسع ويتعمق في مواضيع المذكرة لئلا يخل بالقاعدة الأولى الآنفة الذكر، وهكذا تجنب تجاوز النطاق المحدد، والإقدام على رسم برنامج للعمل والإصلاح يشمل جميع ميادين الحياة المغربية.

ويعتقد حزب الدستور الديمقراطي أن المصلحة العليا للبلاد وللأمة هي التي ألهمته ما ابتدعه في جوابه من إصلاحات انقلابية وتجديدية، خصوصاً في مجال الدولة وأسلوب الحكم والسياسة فيها، وذلك بغية فتح عهد جديد ـ بكل معنى الكلمة ـ يمتاز بالثقة، والاطمئنان، والحماس، والتعبئة نتيجة سياسة مبتكرة قائمة على التغيير الأساسي، والإصلاح الجذري، والتجديد الحكيم.

ومن شأن هذا ـ إن تحقق طبق الآمال التي تمتلىء بها النفوس، وتنتعش بها القلوب ـ أن يفجر الطاقات، ويشق الطريق للسير بالبلاد قدماً، وبالشعب إلى الأمام.

وإذا خابت تلك الآمال ـ لا قدر الله ولا سمح جلالة الملك ـ فإن النكسة ستصيب البلاد، وتعرضها، دولة وأمة، للمحذور، وهو الخسران المبين، وا أسفاه!

وختاماً يشكر حزب الدستور الديمقراطي جلالتكم على تفضلها الكريم بالاستشارة وأخذ الرأي اجتهاداً لمصلحة الأمة، وسعياً في الوئام والتعاون على البر والتقوى، ويدعو الله مخلصاً أن يوفقكم حتى تحققوا للبلاد ما تصبو إليه من تقدم وازدهار. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

عن حزب الدستور الديمقراطي
الأمين العام
**محمد حسن الوزاني**

# جواب الحزب على المذكرة الملكية

## تمهيد

ـ إن الاستشارة السياسية التي قرر جلالة الملك القيام بها يوم 20 أبريل مع وفود الأحزاب المغربية وغيرهـا من الهيئات والشخصيات المدعوة لتلك الغاية قد كانت منطقية مع الخطابين الملكيين: خطاب العرش الماضي (3 مارس 1965) وخطاب العفو العام يوم عيد الأضحى (13 أبريل 1965).

ـ وغنـي عن البيان أن تلـك الاستشارة، بقدر مـا تجلي وما قـد يتجلى فيها، من تبـادل الرأي في الأوضاع القـائمة في البلاد منـذ فجر الاستقلال، ومناهج ووسائل تصحيـح هذه الأوضاع، وعلاج ما تشكوه الأمـة من أضرار، وتتحمله من أوزار وتواجهـه من أخطار، نتيجة سياسية معـروفة عند الخاص والعام، نقـول: إن تلك الاستشارة كـانت مبادرة طيبـة ارتاح لها المـواطنون عامة، والسياسيون الديمقراطيون منهم خاصة.

ـ ومما لا شك فيه أن أول من ربح أخيراً ويربح آتياً من إجراء الاستشارة السياسية هو الديمقراطية الناشئة في هذه البلاد[1]، ذلك أن هذه أول مرة في العهد الدستوري الفتي تجرى فيها استشـارة سياسية على أوسع نطاق، وهي ليست فقـط من صميـم الديمقـراطية، بـل تعتبر كـذلك تطبيقـاً لما شـرعه الإسلام ودستـوره الخالـد من استشـارة ذوي الرأي فـي الأمة عمـلاً بأن أمـر المسلمين شورى بينهم.

## مشروع التوجيه الملكي

ـ قـد امتازت الاستشـارة الملكية مـع الأحزاب المغـربية بصـراحة فـي

(1) لقد أصيبت هذه الديمقراطية الفتية ومعها التجربة البرلمانية في المغرب بعطب، بل بنكسة بعد 48 يوماً وذلك بإعلان حالة الاستثناء يوم 7 يونيو 1965.

استعراض الأوضاع والأحداث والتطورات بالمغرب، وبإيجابية في البحث عن أقوم الطرق، وأجدى الوسائل للخروج بالبلاد، دولة وأمة، من سوء الوضع، وأزمة السياسة، وورطة الحياة المثقلة بشتى المشاكل والمصاعب في عهد الاستقلال.

ـ وقامت تلك الإيجابية على تسليم جلالة الملك للوفود المشاركة في الاستشارة وثيقة هامة تحتوي على اقتراحات ومشاريع ورد التعبير عنها «باتجاهات في ميادين إن كانت محدودة فإن لها أهميتها في مستقبل البلاد».

ـ وقد عرض جلالة الملك مشروعه على وفود الأحزاب طالباً منهم دراسته بكل اهتمام وموافاته، في أقرب أجل، بنتائج هذه الدراسة من حيث إبداء الملاحظات والمقترحات كمساهمة في السعي المبذول «لإعادة الثقة إلى النفوس، والحماس والأمل إلى القلوب»، وتكتيلاً لجهود العاملين المخلصين الذين يرغبون في خدمة شعبهم ووطنهم بجد وصدق وان اختلفت منهم النزعات وتباينت الميول.

ـ وعملاً بهذا، وتلبية للنداء الملكي الكريم يتقدم حزب الدستور الديمقراطي فيما يلي بعرض نتيجة دراسته الجدية والموضوعية لمشروع البرنامج الملكي مبدياً، بصدق وصراحة، وجهة نظره فيما يمكن أن نسميه «**بعملية الانقاذ**» من سوء الأوضاع التي يعانيها المغرب دولة وشعباً في عهد الاستقلال.

## أولاً ـ مقدمة المشروع:

### ضرورة إيجاد ميثاق قومي أو الوحدة المقدسة

إن الجهود المبذولة ماضياً في سبيل جمع الكلمة وتوحيد الصف حول أهداف وطنية معينة لم تكلل، بكل أسف، بما كان ينتظر لها من نجاح وتوفيق، وبذل الجهود من جديد أمر مشكور نتمنى مخلصين أن يفوز على الصعاب والعراقيل، ويؤدي إلى تكتيل وتضافر القوى الوطنية في البلاد، وهكذا يمكن أن يقضى على كل حيرة وبلبلة في أفكار الأمة، وتوجه

المساعي المشتركة نحو تحقيق الأهداف المنشودة، ونيل الأماني المرجوة.

ونعتقد أن خير ضمان لقيام الوحدة الوطنية المبتغاة هو قيام **ميثاق قومي**، يمكن أن يكون **صك الوحدة المقدسة**، لأنه يؤلف بين جميع القوى الوطنية في البلاد، ويوحد وجهات نظرها، ومواقفها، وخططها، كما يضمن تحالفها وتعاونها في المعركة ضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ومن أجل نهضة قومية جدية ومجدية.

ومادام جميع المسؤولين عن الأحزاب والمنظمات المغربية يبدون الرغبة في تحقيق الائتلاف الوطني، ويعلنون قبولهم لمبدئه واستعدادهم لإنجازه، فمن الطبيعي، بل من الضروري أن ينبثق عن تلك الرغبة، وهذا الاستعداد، ميثاق قومي يتضمن بيان المبادىء والأسس والغايات المتفق عليها من الجميع في نطاق الاتحاد والتعاون، ومما يجب أن يشتمل عليه ذلك الميثاق: الملكية الدستورية، والديمقراطية الفعالة (efficace)، والعدالة الاجتماعية المستمدة من الاشتراكية الإسلامية ومن أصلح ما في النظام الاشتراكي الحديث، إلى غير هذا من العناصر المعهودة في المواثيق التي ترتبط بها الأحزاب في فترة معينة من العمل والنضال، وبقيام الميثاق القومي المطلوب تنبني الوحدة الوطنية على أساس من التفاهم، والتقارب، والتآزر واضح متين، وتتخذ عهداً مكتوباً، ونظاماً صحيحاً، وطريقاً قاصداً، الأمر الذي يصبغ الجدية على الوحدة الوطنية، ويوفر لها الضمانة، ويؤكد ما يلقى عليها من مسؤولية.

ويمكن أن يتم إنجاز الميثاق القومي أو الميثاق **الوحدة المقدمة** بإحدى الوسيلتين:

1 ــ إما أن يعهد جلالة الملك، في نطاق مساعيه الحميدة، إلى قادة الأحزاب بالائتمار حول مائدة مستديرة لاخراج الميثاق القومي إلى حيز الوجود.

2 ـ وإما أن تتولى الأحزاب الراغبة في الاتحاد والعمل المشترك عقد مؤتمر المائدة المستديرة الهادف إلى إيجاد ميثاق قومي تلتزم به تلك الأحزاب في نشاطها الجديد، وعراكها المشترك في سبيل الوطن والشعب.

وهكذا يكوّن الميثاق القومي **المرحلة الإيجابية الأولى** في سبيل التكتل الجديد، والتعبئة العامة للقوى الوطنية العاملة في الميدان، وكل وحدة وطنية عديمة النظام انما تكون اسماً بدون مسمى، كما تكون قائمة على الارتجال والفوضى، ومعرضة للخيبة والانهيار.

وان ما تعرفه مقدمة المشروع الملكي من تصوير عوامل التذمر والاستياء لدى الشعب المغربي في عهد الاستقلال ليطابق الواقع، غير أنه من الملاحظ، بكل أسف أن هناك عوامل أخرى لا تقل عنها أهمية، وفي طليعتها **فشل تجارب الحكم والسياسة** في المغرب المستقل. ولا نريد أن ندخل في تحليل أسباب ودواعي هذا الفشل الذي أدّى الشعب ثمنه غالياً، وظل ضحيته ولو عن غير قصد، وبالرغم عما حاوله جاهداً لتصويب منهاج الحكم، وتقويم أسلوب السياسة، وتصحيح الانحراف في الوضعية، وبديهي أن كل إعادة للثقة في النفوس، وكل بعث للحماس والأمل في القلوب إنما هو رهن بشيء واحد **هو تغيير الأوضاع رأساً على عقب، والقيام بإصلاحات جذرية عميقة في جميع ميادين الحياة القومية المغربية، وتحقيق برنامج جريء ومحكم يخدم نهضة البلاد إصلاحاً وتجديداً وتنمية ورقياً.**

## ثانياً ـ الإدارة

### إعادة النظر في جهاز الدولة

لقد تناول المشروع الملكي الحديث عن الإدارة، وعما يوجه إليها من اتهامات صحيحة أو باطلة، ولا نريد أن ندخل في مناقشة هذا الموضوع، خصوصاً وأن المذكرة لا تنفي عن الادارة كل اتهام، ولا تبرئها من كل وصمة، ولا تغسلها من كل عار، ومهما يكن من الأمر، فإن ما يهم هو تصريح المذكرة الملكية **بأن جلالة الملك مصمم العزم على تتبع الداء، واستئصال الفساد.**

وبهذه المناسبة نذكر بما كانت نشرته جريدة حزب الدستور الديمقراطي «الدستور» ابتداء من عددها الأول، وذلك تحت عنوان: **(ما قل ودل)** حيث شبهت المغرب ــ دولة ومجتمعاً ـ **بالرجل المريض** الذي أنهكه

الداء، وهو **الفساد الداخلي** هذا الداء الذي يحتاج إلى الاستئصال **بعملية جراحية** هي **السياسة الانقلابية** بواسطة **التشريع**، **والتنظيم**، **والإصلاح الجذري**. وذلك على يد طبيب خبير ماهر هو **نظام الحكم الصالح** الذي تمارسه النخبة المؤمنة الوفية، والعصبة العاملة (équipe valable) الملتفة حول قائد الأمة جلالة الملك الحسن الثاني كبطل الانقلاب الإصلاحي المنشود.

وهكذا لخصنا، في عبارات وجيزة وقوية الدلالة، وجهة نظرنا في أوضاع المغرب المستقل وفيما خلقها من أسباب، وفيما يقضي عليها من وسائل.

وإن توالي الأيام والشهور، وتجدد الأحداث والتطورات لم يزد وجهة نظرنا إلاَّ قوة، وصحة، وتأكيداً.

وإذا كنا نرحب بالتوجيهات الواردة في المذكرة الملكية في شأن إدخال شتى الإصلاحات والتنظيمات على الجهاز الإداري وفق مبادىء معينة، وعلى أساس تدابير مختلفة، فإننا ننتهز هذه الفرصة للإعراب، من جديد، عن وجهة نظرنا في وجوب القيام بتغيير جذري وإصلاح انقلابي (refonte) يشمل أجهزة الدولة كلها، لا بعضها دون البعض الآخر.

ومع تمسكنا بهذا الرأي، وإعلاننا لهذه الأمنية نرى أن التوجيهات الواردة في المذكرة الملكية حول إصلاح جوانب من الإدارة المغربية ليست زهيدة القيمة، ولا قليلة الأهمية، بل إنها في حد ذاتها جديرة بكل اهتمام، وتقدير، وتأييد، منها احداث **محكمة خاصة للعدل**[2] التي صادق البرلمان أخيراً على قانونها، والتفكير في إيجاد هذه المحكمة الاستثنائية خير دليل على استفحال فساد الرشوة واستغلال النفوذ داخل الإدارات المغربية على مختلف مراتبها ومستوياتها، ولا سبيل إلى القضاء على فساد الرشوة واستغلال النفوذ إلاَّ بالاقتصاص من المتهمين، وتطبيق القانون الجديد

(2) لقد رحب البرلمان والرأي العام بإنشاء هذه المحكمة التي علقا عليها أكبر الآمال والأماني. وانه لمن المؤسف أن يستمر ويستفحل أمر الرشوة واستغلال النفوذ في حظيرة الدولة كأن المغرب ـ كما قيل ـ «أمة بدون قانون» وكأن الفساد فيه أقوى من كل قانون وكل قضاء.

عليهم بكل صراحة. وأخذهم به أخذاً شديداً لا محاباة فيه، ولا تساهل، ولا تهاون.

وهكذا يتم «الضرب على أيدي من تسول له نفسه التلاعب بأموال الدولة، وتعاطي الرشوة واستغلال النفوذ»، وما أكثر هؤلاء بكل أسف، داخل الإدارة المغربية. ولحد الآن نلاحظ كذلك بأسف شديد أن إصدار قانون المحكمة الخاصة للعدل لم يؤثر في وضع الفساد المنتشر في رحاب الإدارة المغربية، ولهذا، فإن **الرأي العام ينتظر على أحر من الجمر شن المعركة ضد فساد الرشوة ومطاردة المرتشين بدون هوادة ولا تقصير** حتى يطهر جهاز الدولة من الاستغلاليين، والانتهازيين، والمختلسين الذين اتخذوا من الوظائف وسائل للنهب والاثراء غير المشروع على حساب الإدارة العامة، والأمة التي تئن من الفساد في كل مكان.

وما دمنا نتحدث عن عقوبة الرشوة، واستغلال النفوذ، فإننا نرى حتماً علينا أن ننـدّد هنا **بالتدخلات التي** شلت، وتشل تطبيق القوانين الزاجرة، وتعطل أحكام القضاء المختص في محاربة الارتشاء وتسخير النفوذ للأغراض والشهوات، والمصالح الخاصة.

وهكذا فإن تلك التدخلات المتعارضة مع سيادة الحق تمنع سيطرة القانون وحده، وسلامة القضاء، وضمان العدل في البلاد، كما تعرض بالمصالح وبالأموال، ـ سواء للدولة أو للمواطنين ـ إلى الضياع والاتلاف. لهذا يجب وضع حد للتدخلات أياً كان نوعها حتى لا يطمع أحد في إفلات المرتشين من قبضة العدالة، وحكم القانون. ولسنا في حاجة إلى بسط القول في أن التدخلات تعد فساداً كبيراً، لا في مجال الرشوة فحسب بل في جميع المجالات، ولهذا لا يمكن أن يستقيم أمر الدولة في الحكم والسياسة إلاّ مع القضاء على فساد التدخلات، وصيانة حرمة القانون الذي يجب أن تكون له وحده السيادة والسيطرة والكلمة الأولى والأخيرة في حظيرة الدولة المغربية.

ومما تعرضه المذكرة التوجيهية الملكية العمل «لاجتناب كل حيف أو محاباة في مباشرة التوظيف وذلك عن طريق المباراة طبق ما ينص عليه

القانون».

وهذا يقتضي أن يراجع التوظيف في عهد الاستقلال، هذا التوظيف الذي قام كثيراً ـ كما هو معلوم ـ على الحيف، والمحاباة، والمحسوبية بدافع القرابة، أو السياسة. أو الرشوة أو غير هذا مما فتح أبواب الإدارة لكثير من عناصر السوء والفساد، والعجز والقصور (médiocrité)، وفقدان الضمير المهني، والشعور بالمسؤولية، فلا يمكن أن يستقيم أمر الإدارة مع بقاء تلك العناصر مندسة في ثناياها ومتمادية في الغي والفساد، ومتمتعة بالمناصب في حين أن وفرة من الشباب المقتدر لا يجدون سبيلاً إلى الإلتحاق بالأطر العاملة في مجال الإدارة العامة، كما لا يمكن أن يحتفظ بتلك العناصر السيئة المفسدة بدعوى الحقوق المكتسبة وغير هذا من الادعاءات والترهات، والأباطيل.

وفيما يخص تحقيق مساواة الأجور بين الموظفين ذوي المستوى الواحد والعمل المتشابه نرى أن تبادر الدولة بالتسوية بين مختلف المهندسين المغاربة في الأجور والتعويضات، كما نرى واجباً عليها أن تضع حداً لتفوق الموظفين الأجانب على الموظفين المغاربة بما يجعل هؤلاء أشبه بالمنبوذين (parias) في وطنهم ودولتهم، وهذا من أقوى أسباب الاستياء والتذمر عند المعنيين بالأمر من الموظفين المغاربة.

أما ما يجب على الموظف من مباشرة مهمته الإدارية بتجرد تام عن ميوله السياسية فمسألة جديرة بكل عناية وانجاز، خصوصاً وأن التحيز السياسي أو التعصب الحزبي يعد من أخطر أسباب الفساد في الإدارة المغربية، لهذا يجب أن تتخذ الدولة كل التدابير الناجعة لتحرير الوظيفة العمومية من آثار التحزب، وآفاق السياسة المغرضة، وبهذا تتوفر الدولة على إطارات سليمة وفيّة لمهمتها وهي خدمة الصالح العام بكل نزاهة وإخلاص.

ومما امتازت به المذكرة الملكية الإصلاح الهام الذي اقترحته بالنسبة للدواوين الوزارية التي يجب أن تتوفر في القائمين بها شروط الكفاءة،

والمروءة صيانة لحرمتها بالنسبة للإدارة وللمواطنين، وبالإضافة إلى ذلك لا يبقى التسيير من اختصاص أعضاء الدواوين الذين هم موظفون سياسيون وغير مستقرين.

وفي نظرنا لا يكفي الاقتصار على نزع مهمة التسيير من أعضاء الدواوين، بل **يجب كذلك اشتراط الكفاءة والمروءة والاستقامة** في الموظفين القارين بالوزارة من كتاب عامين ورؤساء المصالح وغيرهم.

ونحبذ إحداث جهاز حكومي للبحث عن أسباب عرقلة السير الإداري، وتحقيق المشاريع المفيدة، وكذلك لتبسيط المسطرات الإدارية، وتوحيد الأجهزة المتماثلة المتفرقة وتركيزها، وتحديد الوسائل الكفيلة باجتناب التبذير، وتعيين أجل سنة للقيام بهذا كله، وكل ما نتمناه أن ينفذ هذا على حقيقته، ويؤدي إلى النتائج المرجوة ليصبح الجهاز الإداري سليماً، وفعالاً، ومفيداً أكثر مما هو.

ونحبذ كذلك حمل الوزراء على الاطلاع التام على سير المصالح التابعة لهم وذلك عن طريق تفتيشات دقيقة منظمة سواء على إدارتهم المركزية أو على المصالح غير المركزية.

وبهذه المناسبة، نرى أن تحرص الدولة على جعل وزارة الوظيفة العمومية في المستوى اللائق بها، وتمكينها من الوسائل والإمكانيات للقيام بمهمتها في إحكام نظام الوظيفة العامة، وإنجاز الإصلاحات الإدارية التي تفتقر إليها الدولة.

وفيما يتعلق بتخصيص اللامركزية نرى أن تجدّ الدولة في جعلها اسماً يطابق مسماه، ولهذا يجب أن تعمل الدولة كل ما من شأنه أن **يعطي للديمقراطية مدلولها الحقيقي**، وذلك بتمكين الجماعات المنتخبة، محلية أو إقليمية، من ممارسة اختصاصاتها القانونية، وبتوسيع مجال هذه الاختصاصات، وبإلزام رجال السلطة باحترام القانون، وعدم التدخل فيما لا يعنيهم من أمر الجماعات التمثيلية في البلاد.

أما الضغط على مصاريف التسيير لتوفير الأموال قصد مراجعة قيمة الأرقام الاستدلالية فنتمنى أن يتحقق عاجلاً وعلى أحسن وجه **في نطاق**

**سياسة تقشفية جذرية غير معهودة عندنا حتى الآن**، إذ هي وحدها الكفيلة بحصر مصاريف التمييز الإداري في نطاقه الضيق الضروري، وبغير هذا لا يتأتى الضغط على المصاريف ولا التمكن من توفر المال لمراجعة الأرقام الاستدلالية.

ومما ورد في المذكرة الملكية وجوب مراقبة عقود التوظيف بكيفية دقيقة ومجدية وعلى أساس الكفاءات والسوابق الإدارية، ونحن نحبذ هذه المراقبة إذا كانت كفيلة بالقضاء على كل حيف وتلاعب، ونحبذ كذلك إعادة النظر في أجور الموظفين العموميين ومن لفّ لفهم مع **مراعاة الفعالية والانتاج في أداء المهام الإدارية المنوطة بهم**، ونرجو أن يتم هذا خلال الأجل المحدد، وهو ستة أشهر.

ومن أهم ما ورد أيضاً في المذكرة الملكية ضرورة توعية الموظفين لصالح الدولة والأمة، وهذا إصلاح أكيد وجدير بكل عناية وتطبيق.

هذه باختصار هي ملاحظاتنا على مختلف الإصلاحات الإدارية الواردة في المذكرة التوجيهية الملكية، وكيفما كانت أهميتها فإننا نعتقد أنها بعض من كل، فليست هي كل ما تفتقر إليه الدولة وإدارتها من إصلاح، بل نؤكد مرة أخرى ما قلناه آنفاً من ضرورة القيام بتغيير جذري في أنظمة **وأجهزة الدولة المغربية** وذلك عن **طريق تشريع وتطبيق إصلاحات انقلابية** تجعل من دولتنا **دولة محكمة النظام، سليمة السير، عصرية الاتجاه، موفقة النشاط** في مجال البناء، والتنمية، والتقويم، والتدبير.

## حكومة من نوع جديد

ولا نتمالك ـ ونحن نتحدث عن إصلاح الدولة جذرياً ـ عن الإشارة العابرة إلى ما نرتئيه فيما يخص **أداة الحكم** في البلاد بصفة عامة، وحكومة الائتلاف الوطني بصفة خاصة، وهي قضية الساعة، وحديث الناس، وأمل المواطنين.

لقد قلنا سابقاً أن من أسباب الاستياء والتذمر في الشعب فشل تجارب الحكم في عهد الاستقلال، ولا نعني بهذا أن الحكومات التي تعاقبت على الحكم خلال السنوات العشر الماضية، كانت عديمة الانتاج، وكاملة

الخيبة، وإنما نعني أنهـا لم تستطع أن تسير بالبلاد سيـراً حكيماً موفقاً، وأن تجد للمشاكـل الموروثة أو الطارئة أصلـح الحلول التي يتطلبها صـالح الأمة في عهد حريتها وسيادتها، وحكمها الوطني الصميم.

وبسبب ذلك فقد قـام البرهان تلو البرهان علـى أن أسلوب الحكومات المألـوفة عندنا أسلـوب عقيم حساً ومعنًـى، كما أن الشعب قد مـلّ وسئم، بكيفية واضحة ومحسوسة، ، التجارب الفاشلـة في الحكم والسياسة، لهذا أصبح يطالب اليوم أكثـر مما مضى بالتجديد في مناهـج الحكم، وأساليب السياسة.

وبمناسبة التفكير في تزويد البـلاد بحكومـة ائتلافية على أوسـع نطـاق ـ نتيجة المساعي الملكية الحميدة لإخـراج البلاد من سوء الأوضاع الحالية ـ نرى أن نعبر عن وجهة نظرنا في نوع الحكومة المنشودة سواء كانت ائتلافية أو عادية.

فأول ما نراه أن تكون هذه الحكومات من **نوع جديد** (d'un style nou-veau) وإذا قلنا مـن نوع جـديد فإننـا نعني أن تكـون على **غير مثال سابق، وبشكل غير معهود حتى الآن.**

وهكـذا نرتئـي أن تكـون الحكومـة مـن النوع الجـديـد ذات شطريـن: أحدهما يتألف مـن شخصيات سياسية بارزة (personnalités de premier plan)، والثاني من فنّيين أكفـاء يضطلعون بالتسيير (techniciens compétents chargés de la gestion).

أمـا الأولون فيتقلـدون وزارات كبرى مـن نوع وزارات دولـة، **وذات طابع سياسي صرف، وتضطلع هـذه الوزارات بالرأي والتفكير**، كما تقوم بـالمهام الثابتة أو الطارئة المسندة إليها في الـداخل والخارج، ويمكن أن يتألف من أصحاب تلك الـوزارات مجلس مصغر برئاسـة الدولة (Conseil de présidence).

وأما الفنيون فيكونون الشطر الثاني مـن الهيئة الوزارية الجديدة، وهكذا تتوفر هذه **على عنصرين أساسيين** هما: **الرأي والتفكير** من جهة، **والتقنية والتدبير الفني** من جهة أخرى، وهما عنصران قويان يضمنان للحكومة نظاماً

محكماً وتجديداً حكيماً وفعالية كبرى .

وبالإضافة إلى هذا التجديد في منهاج الحكم وأسلوب السياسة نرى :

1 ـ أن تتوفر للحكومة مسؤولية أوضح وأقوى مما كان معهوداً في الحكومات قبلها .

2ـ أن تكون غير مسؤولة جماعياً حتى تتلافى الأزمات التامة (éviter les crises totales) .

3ـ أن تعتبر الأداة المركزية للدولة (organe central de l'Etat) وبهذه الصفة يكون من اختصاصها :

توجيه السياسة في الداخل والخارج ، والإشراف الفعلي على جميع النشاطات التي تمارسها أو تراقبها السلطة العامة .

4 ـ أن تكون باختصار: **حكومة تحكم البلاد** ، وتدير الشؤون العامة ، وتنفذ القوانين .

5 ـ أن تتألف من أشخاص **مصلحين ، ومجددين** (réformateurs - rénov-ateurs).

6 ـ أن تتوفر على الكفاءة ، والإخلاص للصالح العام ، والفعالية .

7 ـ أن تكون جديرة بثقة جلالة الملك ، وبثقة الرأي العام ، وقائمة بأعمال تبعث على الحماس (exerçant des tâches exaltantes) وذات سياسة واضحة رشيدة تفوز بالرضى والاطمئنان من العام والخاص .

وبعبارة أخرى نرى أن يكون قيام الحكومة من النوع الجديد ـ كما سميناها ـ باعثاً على **الهزة النفسية في الشعب ، ومجدداً لأمل وحماس الجماهير المغربية ، وحافزاً على التعبئة الشعبية الجدية** من أجل البناء ، والتنمية . وقيام كل حكومة على نمط غير النمط المذكور لا يكون كفيلاً بتحقيق عودة الثقة ، والحماس ، والأمل في النفوس المليئة بالشك والبلبلة ، وبالحيرة والخيبة وبالتشاؤم واليأس .

لهذا فإنه من الضروري ، لإزالة كل هذا من نفوس المواطنين ، وبعث روح جديدة ونشيطة فيهم ، عدم قيام حكومة في البلاد تتألف من **عناصر لا يرتاح لها الرأي العام ، أو لا تعرف لديه بما يجعلها جديرة بكل اعتبار ،**

**وتقديـر، واحترام، أو تكـون موضـع تساؤل واعتـراض، واعراض** (des élé-ments non valables et contestés) وهذا هو السبب الأساسي الذي جعل الحكومات عندنا بصفة عامة سيئة الحـظ، عديمة السمعة، غير متوفرة على الجديـة فاقـدة للهيبة والنفـوذ في الداخـل والخارج، وفـي عهد المسـؤولية البرلمانية للحكومـة يتحتم أن تكون حكومة ظرف ومناسبة، بـل حكومة بكل معنـى الكلمـة أي حكـومـة قـوية بعنـاصـرهـا، وممتـازة بـأنظمتهـا **وموفقة بمنجزاتها، ومؤيدة من الرأي العام في سياستها.**

فالأمل وطيد في **قيام حكومة من نوع جديد تكون في مستوى الأحداث، والأماني الوطنية.**

ومن أجل هذا ينبغي أن تكون حكومة ذات شعبية حقيقية، ومسندة من الرأي العـام ويضمن لها هـذه الميزات طابعهـا الجديـد من حيث العنـاصر والأعمال، وهذا يقتضي طبعاً أن لا تنشأ الحكومة المقبلة على أساس تعديل من النوع المـألوف في المغرب، وهكذا تجـيء حكومةً صالحةً بتـركيبها من الشخصيات البارزة، وبرنامجها الجريء الذي يمتاز بروح التجديد والبناء في صالح الوطن.

وحكومـة على هـذا الشكل هـي التي تستطيـع أن تخلق الهـزة النفسية وتظفر بسند مجموع الأمة، وتحكم وتدبر الشؤون العامة بتوفيق ونجاح.

ويتأكد هذا التوفيق والنجاح إذا ما أدركت الحكومة المطامح المشروعة للأمة، واهتدت إلى أحسن الحلول للمشاكل.

ويزداد تـوفيقها ونجـاحها بقـدر ما يتحقق تنـاسق أعضـائها فـي الرأي والعمل، وتمسكهم بروح التضامن والتسانـد وقيامها على نظام محكم ينبني على تحـديد المسؤوليـات وتوزيع المهـام بين أعضـائها على أسـاس إسناد المناصب والمهام عن جدارة واستحقاق.

وبكلمة صريحة، لا توجد عدة أساليـب لحكم البلاد وتدبير شؤونها، وإنما يوجد أسلوب واحد صالح هو الذي لا يكون نسخة مكررة من التجارب الحكومية الماضية، بل **طبعة جديدة**، هي التي سميناها بـالحكومة من النوع الجديد، وهي التي سبقت الإشارة باختصار إلى مميزاتها وشروطها.

## ثالثاً ـ مراجعة التشريع :

إن أمر مراجعة التشريع أمر ضروري ومستعجل لتطهيره مما يشوبه من العناصر الدخيلة عليه، وجعله متفقاً مع عهد التحرر، والسيادة، والاستقلال، ومع روح وأحكام الشريعة الإسلامية. وهكذا يُقضَى على مخلفات الاستعمار الأجنبي في التشريع المغربي الذي ظل خلال عشر سنوات غير متجانس مع الأوضاع الجديدة في البلاد.

ولا يسعنا إلاَّ أن نحبذ العهد إلى جهاز حكومي بالقيام بهذا العمل التحريري بالنسبة للتشريع الذي يتعين أن يصبح سليماً من كل شائبة، وموحداً في نطاق الوضع الذي خلف الحماية، وكلنا أمل في أن تتحقق مراجعة التشريع في سنة على أكثر تقدير، وأن لا يكون حظ هذا العمل الوطني الكبير كحظ الجهد المبذول فيما سبق الذي تعرض للإهمال، والتعثر، والعرقلة.

## رابعاً ـ الميدان التربوي :

إن ما ورد في هذا الفصل من تدابير وإصلاحات لا تعزب أهميته عن أحد وذلك من رفع مستوى التعليم بمراجعة البرامج والمناهج، وتكوين الإطارات الصالحة للتعليم، واختيارها اختياراً نزيهاً، والاستعانة بكل الوسائل لتلقين المعلومات، والعدول عن التناوب واجتناب التساهل في الامتحانات، وتأليف لجنة لوضع الكتب المدرسية أو اختيارها، ومن الاهتمام بالتعليم المهني والصناعي لتكوين إطارات مفكرة مبدعة، ومن نشر التعليم الفلاحي على نطاق واسع نظراً لأهمية الفلاحة في المغرب، ومن توجيه الطلبة حسب احتياجات الأمة، وبالتوفيق بينها وبين مواهب الطلبة خدمة لهم وللمجتمع، ومن تقوية الصلات بين الطلبة والجهاز الإداري والتعليمي قصد إعادة الثقة إلى نفوسهم ووقايتهم مما هو ضار بمستقبلهم ومستقبل الأمة، ومن فتح المطاعم المدرسية. أما ما قيل في المذكرة حول اجتناب التعليم العالي الذي لا باعث عليه إلا الأبهة والنفوذ الزائف فلا

نرتئيه، بـل نتمسك بالاحتفاظ بالجـامعة المغربية، والعمل لتقـويتها، ورفع مستوى التعليم فيها بتعبئة الإطارات الصالحة في الداخل والخارج.

فكـل هذه مبـادىء وتوجيهـات جديـرة بكل عنـاية وتحبيـذ، غير أننـا نسأل: هل ما صُرح به في المذكـرة الملكية من نيل الشهادات بصرف النظر عن السن يعني إلغاء محتوى المنشور الوزاري الذي تسبب أخيراً في حوادث الطلبة؟.

ونلاحـظ بعد هذا أن الفصـل التربوي في المـذكرة الملكية لـم يتعرض صراحـة للتعليم الأصلي، مع أنـه أساسي في التعليـم الوطني منذ القـديم، وسبق للدولة أن اعتنت به من حيـث التنظيم والتجهيز وغير ذلك، فاستطاع أن يؤدي رسالته السامية، ولازال يؤديها لصالح البلاد والأمة، سيما وقد اتسع نطاقه حتى أصبح يشتمل على عدد ضخم من الطلبة يتجاوز 40 ألفاً.

ومـن المصلحة الـوطنية مـواصلـة الدولـة للعنـاية بـالتعليم الأصلـي، وتزويـده، بكل مـا يحتاج إليه مـن تطويـر وتجهيز وغير ذلـك، حتى نـرقى بمستواه، ونجعله أكثر خـدمة للبلاد، وذلك بما يزودها به مـن إطارات قوية صالحة.

ومن غير أن نتعمـق في بحث الموضوع والإحـاطة به من جميـع جوانبه نرى أن نشيـر هنا، على سبيـل المثال، إلى بعـض الإصلاحات الضـرورية المستعجلة لصالح التعليـم الأصلي الذي يدل اسمه على أنـه تعليم متأصل عريق في البلاد.

فأول ما يتطلبه هذا التعليم في نظرنا:

1) إعادة النظر في البرامج والمناهج الخاصة به وذلك سعياً في تطويره وطلباً لتجديـده وحرصـاً على استمـرار رسالتـه التاريخيـة لا بالنسبـة للمغرب فحسب بل وكذلـك بالنسبة للقارة الإفريقية التي كان للمغـرب بها رسالة نود أن تستمر نظراً لما يجنيه المغرب مـن ذلك من الفوائد التي تعود عليه معنوياً وحتى سياسياً.

2) أن يجعل للتعليم الأصلي كيان خاص متميز بأن تضاف إليه كليتا الآداب والحقوق وبـذلك يصبـح التعليم الأصلـي معربـاً بجميع فـروعه وتبقـى

جامعة محمد الخامس تؤدي رسالتها في ميادين العلوم والرياضيات.

3) فتح المجال أمام طلبة التعليم الأصلي للتوجه نحو التعليم التقني، الصناعي والفلاحي، حتى يساهموا بدورهم في تكوين الإطارات المغربية كزملائهم طلبة التعليم العصري. وغني عن البيان أن طلبة التعليم الأصلي، بالرغم عما بذل في سبيلهم من مساعدة، وزودوا به من تجهيز من طرف الدولة، لازالوا في أشدّ الحاجة إلى رعايتها ومعونتها من الناحية المادية والمعنوية حتى تنعدم بينهم أسباب الاستياء، ويتحرروا من الشعور بالإهمال، والحرمان، الأمر الذي يدفعهم إلى اليأس وعواقبه.

وبالإضافة إلى ما ذُكر، نرى أن تفكر الدولة في تقييم الشهادات المخولة لطلبة التعليم الأصلي بجعلها شهادات ذات قيمة واضحة تفتح الأبواب في وجه الحاملين لها، وتمكنهم، في مختلف ميادين العمل، من المساهمة في خدمة البلاد.

## خامساً ـ الشبيبة:

إن التوجيهات الواردة في المذكرة الملكية توجيهات قيمة بدون شك، ولهذا فهي محل إجماع، وكم كان بودنا أن تحتوي المذكرة زيادة على هذه التوجيهات الصائبة على برنامج عملي للنهوض بشبيبة البلاد، خصوصاً وأن المغرب دولة شباب، وهذه حقيقة تؤكدها الإحصائيات، ولا يستطيع أحد أن ينكرها، فالشبيبة تمثل أكبر نسبة بين السكان، ويتضح هذا أكثر إذا أدركنا أن 52٪ من مجموع عدد السكان المغاربة تقل أعمارهم عن 20 سنة وأن 360,000 طفل تقريباً يولدون كل سنة. وغير خافٍ ما لهذه الزيادة من أثر على الحالة العامة في البلاد، ذلك أن كل مولود يخرج إلى الدنيا يولد مشكلاً اجتماعياً واقتصادياً فتتعدد المشاكل وتتكاثر بتعدد السكان وتكاثرهم، وهكذا تجد الأسرة نفسها أمام واجب عائلي يجب عليها أن تؤديه أحسن ما يكون الأداء، وتجد الدولة أيضاً نفسها أمام مسؤولية لا مفر لها منها، فتربية النشء وتعليمه والعناية بصحته وتهييء المسكن والملبس

والغذاء له مـن الأمور التي يتطلب توفيـرها تعاوناً وثيقاً بيـن الأسرة والمجتمع والدولة . وليس هذا الأمر بالسهل خصـوصاً في قطر كالمغرب لازال في طور النمو ، وبعبارة أكثر صراحة لازال في عهد التخلف .

إن الشباب هو عمدة المستقبل في كـل أمة ، ولكن الشباب المغربي ، مع هذا لازال ضحيـة الإهمال ، والارتجال ، والفوضـى من طرف الدولـة التي تركـت أمره ومصيره لعبـة في يد بعـض المستغلين من الأشخـاص والهيئات الاحتكارية أو الصورية .

ونظراً لأهمية قضية الشبيبة في المغرب رأينا أن نأتي هنا بوجهة نظرنا في برنـامج النهضة بـالشباب المغـربي الجديـر بكل اهتمام وتقـدير مـن طرف المسؤولين في الدولة والحكومـة ، وإن السؤال المطروح اليوم هو كيف ينبغي أن نربـي شبيبتنا حتـى نخلق منهـا جيلاً صالحـاً وحتى نهيئهـا ونقودهـا إلى مـرحلة الـرجـولة وكلهـا حمـاس للعمل البنـاء و إيمـان بمقومـاتنـا الوطنيـة والقومية؟ .

الجواب علـى هذا السؤال يقتضي القيـام بدراسة تحليلية لحيـاة الطفل منذ يوم ولادته إلى بلوغه سن الرشد القانوني .

ولنفعل ذلك علينا أن نقسم الفتـرة الواقعة بين صفر 0 و 21 سنة إلى 5 مراحل :

المرحلة الأولى من 0 إلى 4 سنوات

المرحلة الثانية ـ 4 ـ 7 سنوات

المرحلة الثالثة ـ 7 ـ 13 سنة

المرحلة الرابعة ـ 13 ـ 17 سنة

المرحلة الخامسة ـ 17 ـ 21 سنة

1) ففي المرحلـة الأولى (من 0 إلى 4 سنوات) يعهد بتربيـة الأطفال في هذا السن إلى الأسرة ، إلى الأم بالخصوص ، ونظراً لأن الأسرة أو الأم المغربية لا تتوفر علـى الوعي المطلوب والثقافة الـلازمة لتؤدي رسالتها التربـوية على الـوجه الأكمـل ، يجب علـى الـدولة أن تعتنـي بتكـوين الأمهـات وتقديـم النصائح والتوجيهات والإرشادات لهن .

2) وفي المرحلة الثانية نعتقد أن أنسب محيط بعد الأسرة يمكن أن يخالطه الطفل وهو في سن ما بين الرابعة والسابعة هو بستان الأطفال. وفي هذه المؤسسة يتلقى الطفل مبادىء أولية في التربية الدينية والخلقية والصحية والاجتماعية، كما يتعلم القراءة والكتابة، وبذلك يكون بستان الأطفال مقدمة للمدرسة.

3) وعندما يصل الطفل إلى سن السابعة يكون قد دخل في المرحلة الثالثة إذ في هذا السن يلتحق الطفل اجبارياً بالمدرسة. فما هو النشاط التربوي الذي يلائمه؟ فبالإضافة إلى التعلم هناك نوعان من النشاط التربوي يمكن أن يستفيد منهما:

النوع الأول لا بد من مباشرته داخل المدرسة ويمتثل في تلقين التلاميذ الصغار دروساً في التربية البدنية بواسطة معلميهم الذين يجب أن يكون لهم بعض الالمام بهذا الميدان.

والنوع الثاني يباشر خارج المدرسة. وهناك فئتان من المؤسسات لمزاولته: الفئة الأولى تتمثل في المؤسسات العامة وهي دور الشباب. أما الفئة الثانية فتتمثل في المؤسسات الخاصة وهي جمعيات الشباب التربوية.

وهكذا يمكن لأطفالنا أن يقضوا أوقات فراغهم بين الأسرة والمدرسة ودار الشباب والجمعية، وهذه كلها أوساط تحفظ تربيتهم وتساعد على تفتحهم.

4) وفي المرحلة الرابعة (من 13 إلى 17 سنة) وهي مرحلة المراهقة وهي فترة مضطربة من حياة الإنسان ينبغي أن تتكتل جميع الجهود لتوجيه المراهق وجهة قويمة تقيه من كل شر، وتدفع عنه كل مؤثر خارجي قد يسيء إلى تربيته أو يؤدي به إلى الانحراف على اننا في خلال هذه المرحلة نلتقي بفئتين من الشباب فئة في المدرسة، وفئة خارج المدرسة، فواجبنا بالنسبة للأولى أن نساعدها على الاستمرار في الدراسة والاستمرار في العناية بتكوينها الجسمي وذلك عن طريق الرياضة المدرسية، وأن نوفر لها في دار الشباب من الوسائل التربوية ما يساعد على تنمية معارفها. وفيما يخص الفئة الأخرى فدار الشباب هي ملتقى أفرادها حيث يجب أن يجدوا فيها ما

يشبع حاجياتهم ويلبي رغباتهم، فمن كان له منهم شغل يشتغل به وأراد إنماء تكوينه وجب أن تُقدم له المساعدة الكافية، ومن كان لا شغل له وجب القيام بعمل وقائي لصالحه حتى لا يبقى عرضة للتسكع والجنوح.

وفي هذا السن يكون دور حركة الشبيبة والجمعيات الاجتماعية والثقافية والرياضية عظيماً، ذلك أنها تستقبل في صفوفها عدداً كثيراً من الشبان يستفيدون من أنشطتها المختلفة، فعلى السلطات العمومية والهيئات المنتخبة المحلية والإقليمية أن تخصص جزءاً من ميزانياتها لإعانة هذه الجمعيات التي تعتبر معينة للدولة في ميدان هو أساس الحياة في كل مجتمع إنساني متقدم.

ومن الأنشطة التي ينبغي أن تنظم لفائدة شبابنا في هذا الطور، نذكر الجولات عبر المغرب للتعرف على خاصياته التاريخية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا المخيمات التي يجب أن تستغرق مدة إقامتها بالنسبة لكل مرحلة شهراً على الأقل، ويجب أن يتم ذلك تحت إشراف مرشدين متخصصين في فنون التربية المتنوعة.

5) وأما المرحلة الخامسة والأخيرة (من 17 إلى تمام 21) فهي مرحلة تشبه التي سبقتها من حيث تقسيم الشباب إلى فئتين ومن حيث النشاط الذي يمكن أن تستفيد منه كل فئة باستثناء المخيمات التي تعوض بالأسفار الثقافية إلى خارج المغرب في إطار التبادل الدولي.

لكن أهم عمل يمكن أن نخلقه لنفيد ناشئتنا في هذه المرحلة من جهة وتستفيد البلاد من جهة أخرى هو تجنيد شبابنا بصفة إجبارية ولمدة معينة للقيام بعمل مدني بإشراكه في مشاريع البناء كغرس الأشجار وتخطيط الطرق وتشييد السدود وما إلى ذلك، وهذا العمل زيادة على فائدته الاقتصادية يتضمن فوائد اجتماعية وتربوية عظيمة، وهكذا ينهي شبابنا مراحل الطفولة والشباب ويدخل إلى عهد الرشد والرجولة وهو مكتمل التربية قوي البنية سليم الطبع والعقل، قادر على أن يواجه الحياة بما تحتاج من لباقة ووعي وإقدام.

إن هذا البرنامج الذي نقترحه في ميدان الشبيبة سيبقى بدون مفعول

وبدون جدوى إذا لم يكن هناك جهاز حكومي مستقل لاتابع يكلف بتنفيذه وتطبيقه . ويتلخص برنامج العمل المستعجل في العناصر الآتية :

1 ــ وضع سياسة قارة للشبيبة والرياضة على برنامج محكم ، وأهداف واضحة تقضي على سياسة الفوضى والارتجال التي تعيش عليها منذ فجر الاستقلال .

2 ـ إعطاء العناية الكافية لدور الشباب التي يجب خلقها في جميع جهات المملكة وتجهيزها بوسائل التربية الحديثة من مرئية ، ومسموعة ومكتوبة ، وبالمعامل التربوية ، وبمسيرين أكفاء ليكونوا في مستوى المهمة السامية المنوطة بهم ، وهي خدمة الشباب وتوجيهه .

3 ـ إعادة النظر في مراكز الطفولة المحروسة ، وجعلها خاضعة لوزارة واحدة بدلاً من توزيع اختصاصاتها على عدد من الوزارات .

4 ـ تعميم المراكز النسوية ووضع برنامج يهدف إلى نهضة المرأة المغربية خصوصاً حيث التوعية ومناهج التربية الفكرية والصحية .

5 ـ اختيار العناصر الصالحة من الأطر النسوية الحالية مع مراعاة السن والسلوك الخلقي للإشراف على تلك المراكز.

6 ـ العناية بالثقافة الشعبية وإخراج مصلحتها من حالة الركود التي توجد عليها وذلك :

أ ـ بتعميم مدارسها الليلية واستغلال بنايات التعليم والجماعات القروية لتلك الغاية .

ب ـ تشجيع رجال سلك التعليم الأكفاء ليقوموا بمحاضرات في الثقافة الشعبية .

ج ـ بإحداث وحدات متنقلة مُكونة من مدربين ومدربات أكفاء للقيام بدور التثقيف والتوجيه .

د ـ بضم القوافل السينمائية إلى مصلحة الثقافة الشعبية لتستعين بها في أداء رسالتها .

7 ـ إعادة النظر في أطر الشبيبة والرياضة الحالية ، وتكوين إطارات صالحة تتوفر فيها الكفاءة والاقتدار.

8 ـ رفع اعتمادات الشبيبة والرياضة، وجعل القسط الأوفر منها في خدمة الشبيبة المغربية، لأن معظم الميزانية الحالية يصرف على التسيير والموظفين.

9 ـ إعطاء الأسبقية للشبيبة بمنظماتها في العناية والتوجيه والمساعدة بدلاً من إهمال جانب الشباب ومشاكله العويصة المختلفة ومن الاعتناء بالرياضة، فقط كما هو عليه الحال الآن..

10 ـ حل المجلس الوطني للشباب وتكوينه من جديد على أساس ديمقراطي تمثل فيه مجمع منظمات الشباب الحية في **البلاد بعد القيام ببحث دقيق ونزيه عن وجود وحيوية ونشاط هذه المنظمات.**

## سادساً: عناصر السياسة الاقتصادية:

نحن متفقون على أن المغرب مازال، رغم ضخامة وتنوع امكانياته، وثرواته، يعيش في نطاق اقتصاد لا يمكّن من استغلال تلك الامكانيات، وتفجير الطاقات الكمينة.

ولوضع حدّ لهذا الوضع المتناقض نحبذ ما ورد في المذكرة الملكية من تعبئة كل الطاقات وجميع الامكانيات في البلاد للخروج بهذه من أزمة التخلف في أقرب وقت، وعلى أحسن وجه.

كما ندرك مع المذكرة الملكية أن التعبئة في حاجة إلى وسائل أطر وأموال تستخدم كلها في صالح الاقتصاد الوطني.

غير أننا لا نرى ما قيل من أنه «يجب الاعتماد على الإعانة الأجنبية الواسعة النطاق، وذات الأهمية والوفرة».

فنحن، مع تسليمنا بمبدأ المعونة الخارجية، وبحاجتنا إليها كغيرنا من الدول السائرة في طريق النمو، نرى أن تعمل الدولة المغربية كل واجبها حتى يتمكن المغرب من أن يعتمد على نفسه قبل غيره وذلك **باتخاذ التدابير السريعة والفعالة لتخطيط سياسة التقشف الجذري التام في نطاق حياة الدولة** وسيرها وقيامها بالمهام المنوطة بها في مختلف الميادين، ولسنا نقصد ذلك **التقشف التافه الهزيل** الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، والذي يكثر ادعاؤه

والحديث عنه، مع أنه في الواقع اسم بدون مسمى، الا نادراً، والنادر لا حكم له.

فالتقشف الحقيقي، العميق، الشامل يتحقق يوم تقلع الدولة عن سياسة النفوذ الزائف، والبهرجة، والارتجال، والفوضى، وعدم الاستقامة، مما يلاحظ بكل أسف في مختلف أجهزتها ومجالاتها ومستوياتها.

وبفضل التقشف من هذا النوع يمكن توفير الأموال الضخمة التي تصرف في تسيير فاسد نتيجة التضخم الإداري، وعدم إحكام النظام، أو التي هي عرضة لتلاعب المستغلين، والمتلاعبين، والمختلسين من عناصر الفساد والشر، التي تسخر لمصلحتها امكانيات الدولة دون حياء، ولا خشية زجر وعقاب.

وهكذا، فإن أول ما يكفل الاعتماد على النفس ـ في نطاق واسع ـ هو طبع الدولة، نظاماً وسيراً، بطابع التقشف الذي ينقطع معه كل تبذير، وإسراف، واتلاف لأموال الدولة في الداخل والخارج.

فهذا التقشف، زيادة على ما يوفره من أموال عامة وضخمة جداً، هو الذي يكسب الدولة الجدية، والهيبة، والنفوذ، ويقوي الثقة بها داخلاً وخارجاً ويمكن من الاعتماد على النفس في نطاق كبير جداً.

إن الاعتماد على الإعانة الأجنبية، مع ترك دار لقمان على حالها، والدولة غارقة في فسادها، إنما يكون برهاناً على العجز وسوء التصرف، والإمعان في سياسة السهولة، والاتكال على الغير.

على أن كل إعانة أجنبية، وإن لم تكن مصحوبة بشروط سابقة وقيود صريحة، لا تعطَى لسواد العيون، بل تبذل دائماً في مقابل مصالح ومنافع، واعتبارات، وتساهلات، وتنازلات لها ثمنها وعوضها عاجلاً أو آجلاً، ظاهراً أو باطناً، وبسبب هذا تخضع السياسة الوطنية لقيود شتى، وتفقد معها حرية العمل والتصرف في الداخل والخارج. وتلافياً لهذا يجب على الدولة أن لا تلجأ إلى الإعانة الخارجية إلاَّ بقدر الحاجة الملحة، والضرورة الأكيدة، ثم إن الاعتماد على الإعانة الأجنبية اعتماد غير مضمون بصفة أكيدة ومستمرة، ذلك أن الدول الأجنبية مقيدة ـ في بذل الاعانات لغيرها ـ

بأنظمتها، ودساتيرها، وبرلماناتها، بحيث لا تعطي إعانتها إلاَّ في هذا النطاق، وعلى هذا الأساس، وفي العادة لا تصرف الإعانة إلاَّ لِسنة واحدة، الأمر الذي يضطر معه إلى إعادة المفاوضات كل سنة، وقد يطرأ تغيير على موقف الدولة التي تطلب معونتها.

ورعياً لهذه الأسباب الوجيهة يجب على الدولة أن تعتمد على نفسها قبل غيرها، وأن تتخذ من حسن النظام والسير، ومن التقشف في تدبيرها إحدى الوسائل للاعتماد على النفس بتوفير الأموال العامة، وتحصينها من التبذير، والتلاعب والضياع.

أما أن يكون للجهاز الحكومي والإداري الذي يعهد إليه بتنفيذ برنامج النهضة الاقتصادية من المكانة والنفوذ المعنوي في الداخل والخارج، ومن الاستقرار والاستمرار في مزاولة نشاطه، ومن الوسائل ما يجعله قادراً على تأدية الواجب والقيام على الوجه الأكمل بالمأمورية المنوطة به ـ ما ورد في المذكرة الملكية ـ فلسنا نرى وسيلة مجدية لهذا كله غير سياسة واحدة هي **الإصلاح الجذري لجهاز الدولة والحكومة، كما أشرنا إليه، وابتداع وتطبيق برنامج التقشف الجذري الكامل في نطاق الدولة، وطبع جميع أجهزة الادارة العامة بطابع الاستقامة والنظافة من رجس الشيطان وعبث الإنسان.**

وفيما يخص محتويات البرنامج الاقتصادي المبين في المذكرة الملكية فإننا نوافق عليها، وهي: تشجيع القطاع الخاص على توظيف رؤوس الأموال في الميادين المنتجة حسب السياسة المرسومة من طرف الدولة لمصلحة الجميع، وحلول الدولة محل القطاع الخاص قياماً بالمبادرات الضرورية كلما ظهر عجزه في أي ميدان أساسي أو ثانوي، واجتناب كل منافسة عقيمة وغير مجدية بين القطاعين العمومي والخاص، حتى يكونا متكاملين نظراً لسعة مجال العمل في المغرب، وتوحيد خطة مصالح الأبحاث والدراسات لمشاريع توظيف رؤوس الأموال تحقيقاً للأهداف التي يرمي إليها تصميم التنمية الاقتصادية الوطنية، وتأسيس علاقات الإدارة بعموم المواطنين على الثقة، فكل هذه الأمور واجبة، وجديرة بالتأييد وليس من شأن اخراجها إلى حيز التطبيق إلاَّ إصلاح الوضع الاقتصادي في البلاد.

### أ ـ الإصلاح الزراعي

ومن أجل هذا نؤيد ما ورد في المذكرة الملكية من خطوط رئيسية للاصلاح الزراعي الذي يضمن مضاعفة الانتاج الفلاحي، ويشرك سكان البوادي، مباشرة وبفعالية، في نهضة البلاد.

وتطبيقاً لهذا ترى المذكرة الملكية نهج سياسة اقتصادية محكمة تحت مراقبة الدولة وبدافع منها، وبمساهمة الجماعات المحلية، وهذا شيء ضروري، كما **اننا نحبذ أن يكون الإصلاح الزراعي بمثابة ثورة حقيقية في النظم الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية** للبلاد، ونحبذ كذلك أن يشمل الإصلاح الزراعي كل الأراضي الفلاحية القابلة للاستثمار، وهي الأراضي المخزنية، وأراضي الجماعات، وأراضي الجيش، وأراضي الأحباس، وكل أراضي الاستعمار الرسمي وغير الرسمي التي أخذت الدولة تسترجعها وفق خطة مرسومة.

أما توزيع الأراضي، فنرى كما في المذكرة، أن يكون عادلاً ومحكماً من الوجهة الاقتصادية لصالح الفلاحين.

وحرصاً على هذا يجب اجتناب كل محاباة، ومحسوبية، وتلاعبٍ أيا كان نوعه وشكله، وهذا يقضي **بإبعاد الإصلاح الزراعي عن تدخل السياسة، والحزبية** والعهد بتطبيقه إلى **جهاز حكومي نزيه وسليم** مع **إحاطته بأكثر ما يمكن من الضمانات العملية المجدية** حتى يتم على أحسن مثال، وأمتن أساس.

ومما تقتضيه العدالة انصاف قدماء الملاكين الذين ذهبوا ضحية الاستعمار الرسمي وغير الرسمي، وقدماء الفلاحين من سكان البوادي الذين انتزعت منهم أراضيهم وشردوا، وهاجروا إلى المدن والقرى طلباً للعمل والرزق.

وهكذا يكون الإصلاح الزراعي مؤسساً على انصاف ضحايا الاستعمار، والمحرومين من الفلاحين، ويدخل في عدالة الاصلاح الزراعي إشراك العمال المشتغلين باستثمار الوحدات المفروضة في الأرباح.

ومن شأن جميع تفاصيل الإصلاح الزراعي الواردة في المذكرة الملكية

ـ إن طبقت تطبيقاً حقيقياً، صادقاً، سليماً ـ أن تضمن له التوفيق والنجاح، وتنهض بالفلاحة المغربية في نطاق واسع، وتلك **مسألة مرهونة بكفاءة الإطارات، ونشاطها ونزاهتها واستقامتها**، وهذا يقضي بتطهير الأجهزة الإدارية للفلاحة من المفسدين، والمتلاعبين كباراً وصغاراً، وبهذه المناسبة نؤيد بكل قوانا تصريح المذكرة الملكية في نهاية الفصل الخاص بالاصلاح الزراعي، بأن **تطبيق هذا البرنامج يحتم إعادة النظر في أجهزة الدولة التي لها اتصال بالشؤون الفلاحية**، وهذا دليل، إن احتاج الأمر إلى دليل، على سلامة وجودة، وجدية التفكير في إنجاز الإصلاح الزراعي بما يضمن نجاحه لصالح المعنيين به، والاقتصاد العام.

**ب ـ سياسة التصنيع:**

إنه لا بد من تخصيص التوظيفات المالية للمشاريع الضرورية لا الكمالية، كما يجب حسن اختيار الصناعات التي يقدم على انشائها وفي برنامج محكم التنمية.

وبصفة عامة نوافق على الاتجاهات كما وردت في المذكرة الملكية في شأن سياسة التصنيع.

ونؤيد بصفة خاصة العمل لرفع كل التباس فيما يتعلق بالمصالح الأجنبية بالمغرب، وما تضمنته المذكرة من توجيهات في هذا السبيل وكل ما نطلبه هو العمل بها في سياسة التصنيع للدولة حتى لا تبقى حبراً على ورق، أو حتى لا تتعرض للتعثر أو التماطل أو العرقلة.

**ج ـ السياسة الاجتماعية:**

تتحدث المذكرة الملكية عن تدابير وإصلاحات من الضروري الإقدام عليها كالاهتمام بالعاطلين، واجتناب تفاحش البطالة، وتخطيط سياسة التكوين المهني حسب سوق التشغيل الداخلي والخارجي، ومغربة المناصب بانتظام وتدريج، وتوظيف الفائق من اليد العاملة المغربية في الخارج، وكلها تدابير صالحة لتسوية شتى المشاكل الاجتماعية القائمة عندنا، وإننا لنرتاح بصفة خاصة، لتوطيد العزم على استعمال الوسائل الكفيلة بحصر أثمان الأمتعة والخدمات التي تدخل في الاستهلاك العادي

للمـواطن وذلـك مـدة النهضـة الاقتصاديـة وأثنـاء العمـل لرفـع المستـوى الاقتصادي.

ومن شأن هذا أن يضمن استقرار الطاقة الشـرائية للعامل في هذه الفترة التي يكون فيها في مأمن من اضطراب الأثمان.

ولكي يتم ذلـك يفكر في صنع مـواد وبضائع تكون في متنـاول الشعب وتكون محدودة الأسعار مع مراقبة جودتها.

ويشمـل هذا: المـواد الغـذائية مـن دقيـق، وخبـز، وسكر، وشـاي، وزيت، وحـوت، ومواد الاستهلاك العـادي كالـدحان، والصابـون وبعض الملابس.

كما ستحـدد أثمان النقل لتصبح فـي متناول الجميع حيث إنهـا تكون متناسبة مع طاقاتهم وإمكانياتهم الشرائية، ومع تكاليفهم العائلية.

كل هذه مسائل ضـرورية ننتظر بفارغ الصبر إخراجها لحيـز الوجود في صالح المواطنين.

وفي آخر فصل السياسة الاجتماعية قرأنا ما عُبر عنه «بوضع مراقبة على الولادة».

ما هو مـدلول هذه الرقـابة؟ هل تعنيْ تحـديد النسل؟ إن كان هـذا هو المقصـود فـإننا، فـي مـواجهتنـا لازديـاد السكان، يجـب أن لا نغفـل رأي الشريعة الإسـلامية في ذلك، وهنـا يتضح انه لا بدّ مـن استشارة ذوي الرأي المستنيـر من علمـاء الاسـلام حول مسـألة وردت فيهـا نصـوص وأحاديـث صحيحـة منها قـولـه (ص) «تناكحـوا، تناسلـوا فـإني مبـاهٍ بكـم الأمم يـوم القيامة»، وهذا لا يفيد التحديد، بل يشجـع التناسل والتكاثر، وفي حديث آخر «شوهاء ولود خير من حسناء عقيـم» إلى غير ذلك من النصوص الواردة في هذا الموضوع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن المغرب يعاني فعلاً مشكلـة ديمغـرافيـة مستفحلـة سنـة بعد أخـرى، خصـوصـاً مـع التخلـف الاقتصادي الذي يطبع الوضع العام بالمغرب، لهذا أصبح يتعين على الدولة المغربية أن تفكر جدّياً في الوسـائل العملية الكفيلة بتسوية المشكل، ومن الطبيعي أن لا تُقدِمَ الدولـة، بصفتها دولة إسلامية، على شـيء من ذلك إلاّ

بعد التأكد من موافقته لروح الشريعة الإسلامية، خصوصاً وأن شريعتنا السمحاء تقرر ما هو معروف من قواعد الاجتهاد في مصالح المسلمين في كل عصر، وهكذا يمكن التوفيق بين تعاليم الإسلام وبين ضرورات المجتمع الإسلامي بالمغرب في الوقت الحاضر، ومما يحتم على الدولة المغربية نهج هذا السبيل وجوب العمل لتلافي الإقدام على تحديد النسل الذي يكون له أثر سيء في نفوس المغاربة المسلمين الذين لا يخضعون لتدبير جريء كهذا إلاّ إذا اطمأنوا على سلامته من الوجهة الشرعية الاسلامية، وبالإضافة إلى هذا، فلا ينبغي للدولة أن تقدم على الأمر بصفة ارتجالية أو تفرضه بطريق الجبر والاكراه، بل ينبغي أن يكون ذلك بوسائل الاقناع، والترغيب، والارشاد، والتوجيه، وهي كثيرة وإذا أحسن استعمالها فإنها تؤتي ثمارها.

**د ـ السياسة المالية:**

إننا نوافق على حذف جميع الاعتمادات غير الضرورية لسير الإدارات أو التقتير منها، وكذلك حذف الاعتمادات المالية غير المنتجة، وتخصيص التوفر المحقق بهذه الوسيلة للقطاعات المثمرة.

ونوافق أيضاً على نهج سياسة القرض التي من شأنها أن تقلل من الاستهلاك، وتنمي الوفر وتوظيف الأموال في الميادين المثمرة، وعلى استبدال المصالح الحالية للمراقبة بجهاز واحد للمراقبة متوفر على الوسائل الكافية للقيام بما يناط به من مهام.

وبخلاف ذلك، نرى أن ليس من المصلحة وقف مجانية التعليم الثانوي والعالي على المعوزين وحدهم، فهذا يتنافى مع واجب نشر التعليم، وتكوين الاطارات، وترقية الناشئة المغربية، كما يتنافى مع روح الديمقراطية والعدالة الوطنية التي تقضي بأن يساوى بين جميع طلاب العلم، وروّاد التعليم الثانوي والعالي، وليس من شأن إلغاء مجانية التعليم في مرحلتيه الثانوية والعالية إلاّ أن يخلق طبقة ممتازة على غيرها بسبب ما لها من قدرة على أداء مصاريف التعليم. وبالإضافة إلى هذا، فإن من شأن إلغاء مجانية التعليم غير الابتدائي ـ وذلك بدعوى الاقتصاد في المصاريف العامة، ـ أن يخلق الاستياء والتذمر في الشعب.

وإذا كنا نحبذ تشجيع التعليم الحر، وترخيصه فإننا نطالب بأن يعاد النظر في نظام المساعدة المبذولة له من طرف الدولة، حتى لا يبقى خاضعاً للاستغلال، والاحتكار، ولا بد في هذا من وضعه تحت المراقبة الدائمة المجدية.

أما إنشاء العيادات الخاصة فيجب أن يكون قائماً على نظام محكم يمنع في الواقع كل استغلال، ونرى أن يكون أصحاب هذه العيادات من غير الموظفين مع الصحة العمومية حتى لا يقدموا على أي استغلال داخل المستشفيات أو استخدام الأدوية والمواد وغيرها مما هو ملك للدولة، وهذا بكل أسف ما يلاحظ في كثير من المستشفيات بالمغرب. وأما اتخاذ نظام جبائي فلم نفهم ما يُقصد به فإن كانت هي مراجعته لجعله مطابقاً للعدالة، وكفاء ضرورات المواطنين فإننا نوافق عليه، ذلك أن فداحة الضرائب تعد من أكبر عوامل التشكي، والتذمر والاستياء في الشعب، سواء من حيث المبالغ التي تفرضها سياسة الجبايات على المواطنين أو من حيث سوء المعاملة التي يلقاها كثير من المغاربة الذين يعجزون عن الأداء. ومما يجب التعجيل به، إعادة النظر في الضريبة الفلاحية التي عوضت الترتيب بما هو أشد وطأة منه على الفلاحين، فلا بد من تنظيم هذه الضريبة، لا على أساس المساحة، بل الانتاج، كما كان الأمر في عهد الترتيب، ومن مراعاة تكاليفه وضرورات الفلاحين، وما يتعرضون له من جوائح تقل معها نتائج الصابة الفلاحية، أما الاحتفاظ بالضريبة الفلاحية المجحفة كما هي، وكذلك بغيرها من الضرائب المباشرة فإنه من فساد السياسة، وسوء التدبير، وهو ما يسبب الاستياء السائد اليوم بين المواطنين الخاضعين بغير حق لفداحة الضرائب والجبايات التي تتنافى وسياسة الرفق، والانصاف، والعدالة.

**هـ ـ السوق الأوروبية المشتركة:**

إننا نؤيد ما يتجه إليه المغرب في إقامة علاقات منتظمة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية وذلك لأنها ـ كما قيل ـ مصدر من أهم مصادر رؤوس الأموال والإطارات الفنية، كما أنها منفذ لإنتاجنا الفلاحي والمعدني، ولفائضنا من اليد العاملة. وارتباط المغرب بعلاقات مع تلك المجموعة لا

يتنافى مع المحافظة على حسن الصلة الاقتصادية والتجارية مع بقية الدول الصديقة.

كما نحبذ الجهود المبذولة، في نفس الوقت، لتنسيق السياسات الصناعية ريثما يتم تكوين مجموعة اقتصادية خاصة بالمغرب العربي.

هذا، باختصار، رأينا في محتويات المذكرة التوجيهية الملكية، وإن ما أوحت لنا به من ملاحظات واقتراحات إنما يمليها الصالح العام، وحرصُنا على إخراج البلاد والأمة مما تعانيانه من أوضاع شاذة ومصاعب جمة في شتى ميادين الحياة.

ولكن إذا أردنا أن نحكم حكماً عاماً على المذكرة الملكية التي سميت بالتوجيهية فإننا نراها عبارة عن خطوط عريضة، وتوجيهات واتجاهات في ميادين دون أخرى، على أنه يمكن أن يتألف من ذلك كله برنامج الحدّ الأدنى الذي يكون عمدة ومنهاجاً لعمل مشترك في نطاق الائتلاف والتعاون الوطنيين المنشودين.

وبإعادة النظر في محتويات المذكرة الملكية، على ضوء الاستشارات الأخيرة مع مختلف الأحزاب والهيئات والشخصيات المغربية، وذلك لتصبح أوسع وأشمل، وأكمل مما هي في الأصل يمكن أن تكون برنامجاً أول ما يمتاز به أنه ليس خاصاً بهيئة معينة، ولكنه برنامج الجميع بحيث يصير جديراً بأن يلتف حوله سائر ذوي الإرادة الحسنة، والاستعداد الطيب، والرغبة الصادقة في الائتلاف والتعاون من رجال الإخلاص، والوطنية، والبناء.

ولا يكون رأينا في المذكرة الملكية تاماً إذا لم نشر هنا إلى أننا نرتئي أن ترتب محتوياتها صنفين:

1 ـ **تدابير مستعجلة** يكون من شأن تطبيقها أن يعجِّل بإدخال التحسينات الضرورية على الوضع العام في البلاد، وعلى جوانب مختلفة من حياة الشعب في الحاضرة والبادية، ذلك أن ما عليه المواطنون عموماً من قلق، وتذمر، واستياء، **يتطلب السرعة في العمل** لإشعار الرأي العام بأنه **قد حدث في المغرب جديد، وبأن الأحوال قد أخذت فعلاً تتحسن** نتيجة

هذا الحدث الجديد، الأمر الذي يشجع بطبيعته على انبثاق الثقة، والاطمئنان، والتفاؤل في النفوس فيخلق ـ فوراً ـ في البلاد جوّاً سياسياً، ووضعاً معنوياً كلاهما في صالح الخطة المرسومة للإصلاح المبتغى، ونزيد رأينا وضوحاً فنؤكد أن طول الانتظار بالنسبة لتطبيق البرنامج الجديد ولظهور نتائجه، ولإحساس الشعب بآثاره، إنما يؤدي إلى الخيبة واليأس والنكسة لا قدر الله.

2 ـ **الإصلاحات الجوهرية**: التي يكون تطبيقها رهناً بعدة عوامل من الزمن، والأموال، والإطارات، وهي بطبيعتها إصلاحات ستدخل تغييراً على الأوضاع الراهنة، ولكن في أجل قد يطول، ولهذا يجب أن تسبق هذه الإصلاحات الجوهرية إصلاحات سريعة ومفيدة تجعل الشعب ـ فوراً ـ **قوي الشعور بقيام عهد جديد من الإصلاح والبناء والتنظيم والتجديد، والتقويم والتصحيح**، وبكل ما يتطلبه الأمر من جدّ وحزم فيما يمكن أن ندعوه **بعملية الانقاذ** الحسّي والمعنوي.

## الخاتمة:

لا جدال في أن تصحيح الأوضاع، وإزالة المصاعب، وحلّ المشاكل التي تعانيها الأمة ليس بالسهل واليسير، بل يحتاج إلى تفكير صائب سليم، وخبرة وشجاعة في تشخيص الداء الدفين، وجرأة وإقدام في تطبيق الدواء الناجع، وتضحية جسيمة يبذلها الجميع، ، طوعاً أو كرهاً، وتعبئة شعبية لا يشذ عنها أحد من المواطنين.

وإن شعبنا الذي يتوفر على كثير من الطاقات والثروات والإمكانيات لقادر على أن يبذل من جديد كل ما يطلب منه من تضحيات في معركة البناء، ولكن هذا يتوقف حتماً على التعجيل بخلق ظروف مواتية في المغرب وبإيجاد جوّ سياسي سليم من كل توتر وبلبلة، ولا سبيل إلى هذا إلاّ بالإقدام على نهج **سياسة جديدة تتصف بالجدية، والجذرية والفعالية في** أهدافها، ووسائلها، وأساليبها، فإذا تحقق هذا، في نطاق ديمقراطية قوية محترمة من الجميع، فمن المؤكد أن الشعب المغربي، بقيادة جلالة

الحسن الثاني ومـن حوله الصفوة المختارة من الـرجال المخلصين الأكفاء، والمصلحين المجددين سيسير قدماً إلى الأمام رائده الحق، ووجهته العيش الكريـم في وطن نـاهض مزدهـر، وما هـذا على همة الـرجال من المغـاربة بممتنع ولا متعذر، ومـن الله نرجو لجـلالة الملك كامـل التوفيق في تـوجيه البلاد وشعبهـا وجهة قاصـدة نحو تحقيق الآمـال في مستقبل مشـرق، زاهرٍ تسعد فيه الأمة تحت راية الحق، والعدل، والحرية.

**الرباط في: 26 أبريل 1965** عن حزب الدستور الديمقراطي

الأمين العام

**محمد حسن الوزاني**

□□□

# مذكرة 15 يناير 1972

الحمد لله

فاس 15 يناير 1972

صاحب الجلالة الملك المعظم الحسن الثاني نصره الله ووفقه

القصر الملكي العامر

الرباط

صاحب الجلالة

يشرفني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن حزب الدستور الديمقراطي أن أرفع إلى جنابكم الشريف الوثيقة التي تتضمن بصراحة واختصار ما تفضلتم ـ مشكورين ـ بطلبه مني، وهو وجهة نظرنا في الأوضاع الداخلية وكيفية تغييرها و إصلاحها بما يرضي الأمة جمعاء، وذلك في نطاق الاتصالات مع ذوي الرأي في البلاد.

واسمحوا لي جلالتكم قبل كل شيء أن أهنئكم بما ورد في خطابكم الكريم إلى الشعب في ذكرى 11 يناير 1972 من أن الملكية كانت ولاتزال بالشعب ومع الشعب وللشعب، وأنكم موطدون العزم على القيام بواجبكم الأساسي وهو مواصلة السير في طريق الائتلاف الوطني الذي يمكّن كل مواطن من العمل لما فيه صالح الوطن العزيز، وأنكم من أجل هذا مصممون على جمع الكلمة والشمل، وتوحيد الصفوف وتكتيل القوى، وتعبئة الطاقات حولكم وحول البرنامج الذي ستعلنونه في أقرب الآجال ليكون للأمة نقطة الانطلاق المنشودة، وليتمكن الشعب بفضله في العهد الجديد المنتظر من مواجهة مشاكل العصر مواجهة فعالة موفقة وخوض المعركة الكبرى في سبيل التقدمية والتنمية، وضد الجهل والجوع والفقر.

هذا وان الوثيقة المعبرة بإيجاز عن وجهة نظرنا لتقتصر على نقطة هامة

وحساسة وحاسمة في نطاق العمل للخروج بالبلاد من أزمة الأوضاع، والسير بها في طـريق التغيير الأساسـي، والتجديد الجوهـري، والإصلاح الجذري الذي بدونه ستظل الأوضاع على فسادها، كما ستظل البلاد معرضة، لا قدر الله، لما لا تحمد عقباه من ثورات وهزات لا يعلم أولها ولا آخرها.

وبعبارة، لم نعرض في الوثيقة أي بـرنامج بمعنى الكلمة، إذ لم يطلب منا هذا، وانمـا بسطنا بكل أمانة واختصـار ما نرى البدء به حتمـاً والسير في نطاقه واتجاهه لزوماً، إذ لا منـاص ولا مفر من علاج الأوضاع بما يصلحها، ومن انقاذ الأمـة بما يرضيها، وفيما عرضنـاه معالم الطريق المـؤدي إلى هذه الغايات والمبتغيات.

وتفضلوا جـلالتكم بقبـول أسمى عبـارات الشكر والامتنـان، مشفوعـة بأخلص عواطف الوفاء والإجلال ودمتم في حفظ الله ورعايته، والسلام.

عن حزب الدستور الديمقراطي
الأمين العام
**محمد حسن الوزاني**

# المذكرة

## تأزم الوضع الداخلي

إن المرء ليرتـاح حقاً عندما يتأكد لـه من جديد أن جلالـة الملك نصره الله يشعـر أقوى ما يكون الشعـور بحقيقة الوضـع الداخلي من حيـث التأزم والتحرج بحيث أصبح يدعو إلى القلق والانـزعاج خوفاً من أن يؤدي «لا قدر الله» إلى ما لا تحمد عقباه، بل إن المرء ليرتاح أكثر عندما يتيقن بأن جلالته قد جدد العـزم إزاء ذلك، على أن يأخذ الأمـر بحزم ويواجه الـوضع الخطير مواجهة فعلية وجدية ومجدية التماساً لوسيلة الانقاذ وسلوكاً لطريق الخلاص واستئصالاً للـداء، ومهما تطلب من جهـد وثمن وتضحية، كل هـذا أدركته ولمسته في الحـديث القيم الذي تفضل بـه جلالته أثناء الاتصـال السياسي الذي حظيتُ به مساء عـاشر يناير سنة 1972 بالديوان الملكي حيث صرح لي جلالته فيمـا قل ودل بقوله: «انه موطد العزم علـى أن يجعل من الملكية أحسن جمهوريـة» وهو عنوان البرنـامج الذي أعلن جـلالته في خطابـه إلى الأمـة يوم ذكـرى 11 ينايـر 1972 أنـه سيعلنه لهـا بعـد أسابيـع فـي نهايـة الإتصالات مع ذوي الرأي في البلاد.

وليس من شأن هذا ـ إن تحقق علـى أحسن وجه وأسلم طريقة ـ إلاَّ أن يضع حداً نهائياً لتساؤل المواطنين في كل مكان: **إلى أين يسير المغرب؟ وما العمل؟** أو بعبارة أخرى: **أين الداء؟ وما هو الدواء؟**

وهي أسئلة تثار بحدة متزايدة كلما تفـاقم الوضع وتحرج الحال وأصبح يهدد بالانفجار.

لهذا فإن الإخلاص والأمانة في مثل وضعنا وحالنا ليفرضان علينا ـ نحن المواطنين والمسؤولين على السواء ـ أن نصارح أنفسنا وغيرنا ان لم يكن بكل الحقيقة فعلى الأقل ببعض الحقائق التي لـم يبق في الإمكان التغاضي عنها

أو كتمانهـا لسبب من الأسباب، وهكـذا يجب علينا جميعاً أن نكـون أطباء أنفسنا فنعجل بعـلاج «الرجل المريـض» «دولةً ومجتمعاً» ولو بـالإقدام على العملية الجراحية عند الاقتضاء عملاً بالقاعدة: الغاية تبرر الوسيلة.

وأولى الحقـائق التي ينبغـي أن يجهر بهـا هي ان الـداء العضال الـذي يشكوه المغرب ليس مادياً فقط بل معنوياً وسياسياً بدون منازع، ويتمثل هذا في الفـراغ الكبير المهول الـذي خيم ويخيم حتى اليـوم على البلاد جـاعلاً الدولة فـي وادٍ والأمة في وادٍ آخر، وحتى إن كـان بينهما أحياناً حـوار فهو من نوع ما يسمى بحـوار الصم. ومما يجعل الأمة تشعر أكثـر بخطر ذلك الفراغ اعتقادها أنها مبعدة عـن تدبير شؤونها ومسيرة بغير إرادتها ورضـاها ومحرومة من قيادة حكومية وسياسية جديرة بالتقدير والتأييد، قال بعضهم:

«إن الطبقة القـائدة التي لا تستطيع الاحتفـاظ بانسجامهـا إلاَّ بشرط أن تحجم عـن العمل والتـي لا يمكن أن تـدوم إلاَّ بشرط أن تمتنـع عن التغييـر والتي لا تقدر على مسـايرة مجرى الأحداث ولا على استخدام الطـاقة الفتية للأجيال الصاعدة لَمحكومٌ عليها بالاضمحلال من التاريخ».

"La classe dirigeante qui ne peut maintenir sa cohésion qu'à la condition de ne pas agir, qui ne peut durer qu'à la condition de ne pas changer, qui n'est capable ni de s'adapter au cours des événements, ni d'employer la force fraîche des générations montantes, est condamnée à disparaître de l'histoire".

## رسالة الملكية المغربية

مما لا شك فيـه أن الملكية المغربية لا تشبـه غيرها من الملكيـات في الماضـي والحاضر، فهي تختلـف عنها بكونها ملكيـة قائمة على بيعـة الأمة وفي طليعتهـا الطبقة المسيرة والـواعية فيها ممـا من شـأنه أن يطبعها بطـابع شعبي، فهي مـن الشعب وبالشعب. ولا أدل على هذا مـن تمسك الشعب بهـا في عهـد الاستعمار إذ اتخـذها كـرمـز وضمان لـوجود الكيـان القومـي واستمراره وكتجسيـد للوحدة الـوطنية والسيـادة القومية، ولا أدل علـى ذلك أيضاً مـن تمسك الملـك بالشعـب وقضيته زمـن الكفاح فـي سبيل التحـرر

والاستقلال، وقد برز كل هذا بشكل واضح في الانطلاقة التي أثارها وفي الطاقة التي فجرها موقف الملكية من الحركة الوطنية في 1934 بفاس، ومن حركة المطالبة بالاستقلال سنة 1944، ومن مؤامرة الاستعمار في 1953 ومن حل الأزمة بإعلان الاستقلال في 1956، ففي كل هذه الظروف والمناسبات تجلت الحقيقة الوطنية الكبرى في تماسك وتناصر وتضافر كل من الشعب والعرش دفاعاً عن الكيان، ومحافظة على الوجود والاستمرار، وصيانة للوحدة والسيادة، ونضالاً وتضحية باسم ثورة الملك والشعب في سبيل الانقاذ والخلاص. وتوضيحاً لهذا كله صرح جلالته مخاطباً الأمة يوم 11 يناير 1972: «إن الملكية في هذه البلاد لم تحاول أبداً فرض نفسها بممارسة أي نوع من الضغط على الشعب، كما أن الملكية والشعب قد عاشا في انسجام مستمر وتقاسما دائماً مصيراً واحداً مشتركاً».

كان ذلك في عهد الكفاح، كما يجب أن يكون في عهد البناء أو الجهاد الأكبر ضد الفساد والتعفن، وضد التخلف والانحراف ممثلاً كل هذا في الأوضاع القائمة في البلاد، مما يجعل أمر الخروج من أزمتها والافلات من خطرها رهناً ومنوطاً بالتحام الملك والشعب من جديد لخوض معركة الإصلاح باسم ثورة جديدة هي ما نصطلح عليه بثورة باردة بيضاء من الأعلى، ففي مجالها ينبغي أن تؤدي الملكية رسالتها البناءة اليوم، وتقوم بدورها الطلائعي سائرة بالشعب ومعه نحو تحقيق الأهداف الكبرى، والمطامح القصوى للأمة في التجديد والإصلاح إلى أعمق غور وأبعد حد في الإمكان.

ومن أجل هذا نرى أن تلتف النخبة الواعية، والصفوة المختارة من رجال الإخلاص والإصلاح، والاستقامة والاقتدار، والكفاح والتضحية حول ملك البلاد لبدء الانطلاقة الوطنية الكبرى، وقطع المسيرة الإصلاحية البعيدة المدى، وبذلك تتوفر البلاد على القيادة الجديدة المثلى التي ترسم للثورة الصالحة المصلحة طريقها وتنطلق بها نحو أهدافها المتوخاة. هذا ـ في رأينا ـ هو الطريق، ولا طريق سواه للخروج من الأزمة، وتلافي ما لا تحمد عقباه.

## الثورة الباردة من الأعلى

(La Révolution à froid par en haut)

فماذا نعني بها؟ انها ـ كما يدل اسمها ـ ثورة صالحة ومصلحة في حد ذاتها، وفي أهدافها ووسائلها، فهي ثورة غير عنيفة أي لا تستعمل القوة ولا تستخدم السلاح، بل تقوم على السلم والسياسة والتنظيم والتشريع لبلوغ غاياتها، فهي ثورة على الفساد والتخلف في جميع مجالات الدولة والمجتمع، وبهذه الصفة فهي منبعثة عن تفكير صحيح، وقائمة على نظام محكم، ومقودة قيادة صالحة، وعلى هذا الأساس فهي السياسة الجديدة الكبرى التي تتطلبها عملية الانقاذ، ومعركة الخلاص مما تتخبط فيه البلاد منذ الاستقلال من مشاكل وأهوال، وأزمات وأخطار. فإذا كان المغرب مديناً بالاستقلال لثورة الملك والشعب فيجب أن يكون مديناً بالإصلاح والبناء في عهد الاستقلال لامتداد هذه الثورة الخالدة في ثورة مواصلة ومكملة هي الثورة الباردة من الأعلى التي تهدف إلى خلق دولة جديدة عصرية وحكم صالح رشيد، واقتصاد منظم سليم، ومجتمع دائم التجديد والارتقاء.

## مرحلة انتقالية

ان فتح عصر جديد من الإصلاح في المغرب يتطلب منا المرور بمرحلة انتقالية من الوضع الحاضر إلى الوضع الجديد الذي يراد إقامته في البلاد، وعملية الانتقال ليست بالعملية السريعة الإنجاز بل تقتضي وقتاً تخلق فيه ظروف وتهيّأ فيه وسائل، وتحقق فيه تمهيدات، وتباشر فيه أعمال الهدم والبناء، وتوضع فيه شتى الإصلاحات موضع التنفيذ والتطبيق. فالمرحلة الانتقالية المحدود بأجل قابل للتمديد ضرورية للقيام بالثورة الإصلاحية الباردة من الأعلى كسياسة وبرنامج في العهد الجديد.

## الهزة النفسية

(Choc psychologique)

ومما ينبغي البدء به في المرحلة الانتقالية: إحداث **الهزة النفسية** في

الشعب بعثاً للأمل والحماس والثقة في النفوس إذ بدون هذا لا يمكن تحقيق الثورة الإصلاحية من الأعلى على أساس صحيح من التجاوب الشعبي، والتأييد الإجماعي، والتعبئة الوطنية، فمن شأن هذا ان يوحد الإرادات، ويشد الهمم، ويكتل القوى، ويرصص الصفوف في سبيل حركة التنظيم والتجديد والإصلاح ضمن نطاق الثورة الباردة من الأعلى.

ولخلق الهزة النفسية تتخذ تدابير وإجراءات من شأنها تصفية الجو المعنوي، وتطهير الجهاز السياسي وإيجاد الظروف الملائمة لحركة التجديد والإصلاح.

## التكتل الوطني

ان عهد التجديد والإصلاح ينبغي أن يمتاز بقيام تكتل شعبي، واتحاد قومي وائتلاف سياسي من أجل خوض المعركة الحاسمة الكبرى ضد الفساد والتخلف.

ونرى أن يتحقق ذلك على أساس ميثاق وطني يلتزم به الجميع وفي الطليعة المنظمات السياسية وغيرها، وهذا الميثاق يمكن أن يعرض من جلالة الملك عليها أو أن يعهد إليها بوضعه. ويجدر بهذا الميثاق أن يصبح ميثاق الأمة جمعاء لما يتضمنه من مبادىء، وأهداف، وقيم، وتوجيهات واختيارات يأخذ بها الجميع باعتبارها فلسفة سياسية وإيديولوجية قومية توفق بين أصول وتقاليد التراث القومي وبين متطلبات العصر الذي هو عصر الإيديولوجيات والثورات الفكرية والسياسية والاجتماعية.

وهكذا يشاد التكتل الوطني الجديد على أساس متين من العقيدة السياسية المشتركة والسلوك القومي الشامل.

## التصالح القومي المغربي

(La Réconciliation Nationale Marocaine)

وبالإضافة إلى ذلك ينبغي العمل بكل وسيلة للقضاء على الأفكار الهدامة والنزعات الانحرافية، والحركات العنصرية التي يحاول بعضهم

الدعوة إليها، وتكتيل بعض عناصر الأمة في الحاضرة والبادية حولها، فهذه الدعوات الطائفية والعنصرية السافرة أو المقنعة يجب القضاء عليها في المهد صوناً لوحدة وسلامة الكيان الوطني الذي لا يتفق بقاؤه مع النعرات والعصبيات المثيرة للأحقاد والضغائن والمشعلة لنيران الفتنة والفوضى، والمفرقة لعناصر الأمة، والمؤدية آناً أو استقبالاً إلى الانعزال والانفصال. ودرءاً لهذه الأخطار يجب القيام بالمصالحة الوطنية على أوسع نطاق وفي الأعماق حتى يسود الإخاء الوطني بين جميع المواطنين، وينتشر الشعور القومي ويعم الوعي السياسي بينهم. ويجب أن يتحقق هذا سواء بين الأحزاب والهيئات أو بين الأفراد والجماعات، ولا سبيل إليه إلاَّ بتعبئة جميع وسائل وإمكانيات وطاقات الدولة والأمة، ويتحتم أن تتخذ المعركة ضد العنصرية البغيضة شكل جهاد مقدس لا يستثنى منه أحد أو جماعة، بل يجب أن يصدر قانون لصيانة وحدة البلاد وكيان الأمة واعتبار المس بها جريمة يعاقب عليها بأشد العقاب. وبالإضافة إلى الزجر بواسطة القانون الخاص يجب الاعتماد على التربية بالنسبة للناشئة، وعلى التوجيه والإرشاد بالنسبة لغيرهم، وكل هذا يجب أن يكون منظماً أحسن تنظيم، ومزوداً بأكثر الوسائل ومسيّراً بأخلص وأصلح الرجال.

## إصلاح أداة الحكم

إن التجارب الحكومية في عهد الاستقلال قد كانت سيئة الحظ بالرغم عما تم في عهدنا من انجازات في مختلف الميادين، وحتى يوضع حد لتلك التجارب في العهد الجديد يجب تزويد البلاد بحكومة وطنية صالحة من طراز جديد أي على غير مثال سابق في المغرب، وهذا ما فتئنا ندعو إليه ونطالب به منذ 20/ 4/ 1965 وهو تاريخ المذكرة السياسية التي رفعها حزبنا إلى جلالة الملك نصره الله.

ونعني بتلك الحكومة ما سبق أن بسطناه في المذكرة حيث قلنا:

«لقد قام البرهان تلو البرهان على أن أسلوب الحكومات المألوفة عندنا أسلوب عقيم حساً ومعنًى، كما أن الشعب قد مل وسئم بكيفية واضحة

ومحسوسة التجارب الفاشلة في الحكم والسياسة، ولهذا أصبح يطالب اليوم أكثر مما مضى بالتجديد في مناهج الحكم وأساليب السياسة.

«فأول ما نراه أن تكون الحكومة من نوع جديد (d'un style nouveau) أي أن تكون على شكل غير معهود حتى الآن.

«وهكذا نرتئي أن تكون الحكومة من النوع الجديد ذات شطرين أحدهما يتألف من شخصيات سياسية بارزة (personnalités politiques de premier plan).

تضطلع وزاراتها بالرأي والتفكير (Ministères de Réflexion ou de Conception).

(Ministère de Gestion) كما يتألف الثاني من فنيين أكفاء يتولون وزارات التسيير.

وبهذا تتوفر الحكومة على عنصرين أساسيين هما الرأي والتفكير من جهة والتقنية والتدبير من جهة أخرى، وينبغي أن تتوفر كذلك للحكومة السلطة والمسؤولية، وأن تتألف من رجال مصلحين ومجددين (Rénovateurs).

## إصلاح الدولة جذرياً

وفي طليعة ما تعمل له الحكومة الجديدة، إصلاح جهاز الدولة شكلاً وجوهراً (Refonte des structures de l'Etat) ويدخل في هذا إعادة النظر في قانون الوظيفة العمومية وتطهير الجهاز الإداري كله من عناصر العجز (médiocrité) والمحسوبية (népotisme)، والرشوة، وكل أنواع الفساد والانحراف في رحاب الإدارة، ومن غير الدخول في التفاصيل والجزئيات نشير إلى أن الإصلاح المنشود يجب أن يستهدف «عملية الاذابة» (refonte) بكل ما في الكلمة من معنى حتى نصنع دولة وطنية مغربية عصرية تكون من النظام والحكم. والتسيير القويم، والفعالية القصوى ما يجعلها جديرة بأن تعد مثالاً لما يجب أن تكون عليه الدولة في هذا العصر الذي هو عصر العلم

والتكنولوجية والسرعة والفعالية في تدبير الشؤون العامة ومواجهة المشاكل العويصة والمعقدة لمجتمع اليوم. ومما يحتم التعجيل بالانقلاب الإصلاحي لأجهزة وأساليب الدولة المغربية أنها صنيعة عهد الاستعمار وأداة كانت مسخرة في سبيل احتلاله وسيطرته وسياسته، فهي في كثير من أنظمتها وشؤونها غير ملائمة للحكم الوطني في عهد الاستقلال والسيادة. كما أنها بسبب ذلك لاتزال مطبوعة بالطابع الأجنبي الدخيل، خصوصاً وأن كثيراً من عناصرها أجنبية أو مغربية متفرنجة، فهي دولة متلائمة في وضعها وسيرها مع الوجود الأجنبي في المغرب أكثر مما هي متلائمة مع الكيان الوطني ممثلاً في الأمة المغربية، ولهذا قلما يشعر الانسان بفرق كبير بين دولة اليوم ودولة الأمس كأن الحماية بقيت ممتدة معها بعد أن اختفت عن الأعين، هذا وان معركة البناء والتجديد والتنمية لتتطلب إقامة دولة تكون أقوى وأمضى سلاحاً لهذه المعركة الكبرى.

## مراجعة التشريع

ورث المغرب كذلك معظم تشريعه عن عهد الاستعمار، ومن المؤسف أن عملية المراجعة والتطهير والتنقيح لم تتم بالكيفية المرجوة بحيث بقي تشريعنا مشتملاً على قوانين كانت تخدم مصلحة الحكم الأجنبي وسياسته التعسفية وخطته القمعية، وتدخل في هذا قوانين كانت تطبق على الوطنيين في عهد الحماية قمعاً وزجراً وهي لاتزال تطبق عليهم اليوم تحت الحكم الوطني في عهد الاستقلال، بل تعمل هذا باسم المحافظة على نظام الحماية وأمنها وسلامتها صراحة وعلانية كأننا نعيش اليوم في عهدها، ولسنا نفهم سبب هذا التناقض الغريب والاحتفاظ حتى بصيغة بعض القوانين الاستعمارية.

## سياسة التقشف

إن المغرب بلد متخلف فقير، ومع هذا فإن دولته ترهقه بالنفقات الباهظة خصوصاً في مجال التسيير، فمما يلاحظ أن أموال الأمة ينفق كثير

منها على سير الدولة بكل سخاء، بـل بكل إسراف وتبذير، وهذا يتلف كثيراً من الأموال في الداخـل والخارج بسبب التضخم الإداري (plétore admin-istrative) وباسـم سياسة النفـوذ الزائف (faux prestige) ثم إن التـلاعب بالأموال والتحايل على اختلاسها وتحـويلها والاستيلاء عليها بشتى الوسائل والأساليب أمور بادية كالشمس في وضح النهار، وأصحابها معروفون في كل مكان بما أصبحوا عليه في أمد وجيـز من ثراء مكشوف وكسب مفضوح وغير مشروع، ورغد وبـذخ في حياتهم الخاصـة والعائلية، بل إنهم يتصـرفون في مناصبهم تصـرف السماسرة والمقامريـن والمتاجرين، وكل هـذا يؤدي إلى إتـلاف أمـوال الدولـة، كمـا يفعلـون فـي التنقلات والأسفـار، والحفـلات والضيافات وغير هذا مما يعرفه الخـاص والعام. لهذا وجب وضع حد لهذا نهائياً وفعلياً حتى تتوفر الأموال الضائعة وتستعمل في خدمة المصالح العامة وفي تنفيـذ مخططات الإصلاح. وللـوصول إلـى ذلك يتحتم وضـع تصميم لسياسة التقشف وتطبيقه بكل حزم وصرامـة للقضاء على كل تبذير وإسراف وإتلاف واختلاس، وبهذا تصان المالية العامـة وتنفق في الصالح العام في تجهيز وتسيير، وتنظيم وإصلاح.

## القضاء على الرشوة والاثراء غير المشروع

مـن أعظم وأخطـر أمـراض الـدولة انتشـار الـرشـوة فيها علـى جميـع المستويات واستغلال السلطة والنفوذ للكسـب الحرام على حساب الوظيفة العمومية، ولا سبيل إلى القضاء على هذا كله إلاَّ بسياسة التطهير على أوسع نطاق، وأخذ المـرتشين بكل شدة وقسـوة دون مراعاة ولا محابـاة أحد كيفما كان حتى يكون العدل والانصاف ثابتين بالنسبة للجميع.

وكذلك يجب أن يكون الأمر تجاه المختلسين الذين أثروا على حساب الدولـة فهؤلاء جميعاً دون أي استثناء يجـب أن تقول فيهم العدالـة كلمتها أو على الأقل فيمـا إذا تعذرت محاكمات الجميع لسبب صحيـح عقلاً وعملاً يجب أن يجردوا من جميع مكاسبهم غير المشروعة هم وذووهم ان كانت في

أسمائهم، وأن يحرموا من الحقوق المدنية والسياسية وغيرها من امتيازات كل مواطن اما مدى الحياة أو لمدة معينة مع إعلان هذا كله رسمياً باسم عدم الاستحقاق الوطني.

## سياسة الأطر

إن المغرب مايزال في أشد الحاجة إلى كثير من الأطر لتسيير شؤونه، والقيام بالإصلاح المنشود ومن أجل هذا مايزال مضطراً إلى استيراد الأطر الأجنبية التي تدعو الحاجة إليها، وهي تكلفه نفقات باهظة كما تعرضه لأنواع من (السابوطاج) عن قصد أو بلا قصد. ولتلافي كل هذا، وللتوفر على أطر مغربية صالحة للتغلب بها على صعوبات ومشاكل المغربة يجب على الدولة أن تعير اهتماماً أعظم وأجدى لمسألة تكوين الأطر في الداخل والخارج وذلك بصفة منظمة ومحكمة ومثمرة على أوسع نطاق مستطاع ومن أجل هذا يتحتم ابتكار وسلوك سياسة الترغيب في الإقبال على تكوين الإطارات من طرف العناصر الشابة المغربية. ومن وسائل هذه السياسة تحسين وضعية الموظف واعطاؤه ضمانات وتمكينه من مساعدات ومشجعات شتى، وفيما يخص بعض الأطر ينبغي تسوية الموظف الفني المغربي مع الأجنبي الذي ربما يكون في مستواه من حيث التكوين أو دونه ومع هذا يفوقه في الأجر والامتيازات، وهذا ما يبعد كثيراً من الأطر الفنية المغربية عن الإدارة ويصرفها إلى العمل في الخارج أو في القطاع الخاص بالداخل.

أما تكوين الأطر فيجب أن ينظم على أوسع نطاق داخلاً وخارجاً ويبذل في سبيله كل ما يحتاج إليه حتى يكون هذا حافزاً للشباب على الاتجاه نحوه باختيار وارتياح إن لم يكن بحماس.

وبالإضافة إلى ذلك يجب العمل لجلب الأطر المغربية العاملة في الخارج أو حتى في الداخل، وهذا ما لا يتأتى بسهولة، بل يجب أن تعد وسائله مما يتعلق بالوظيفة نفسها حتى تكون جديرة بالإقبال عليها، وهذا يدخل في سياسة الترغيب المشار إليها آنفاً، ويدخل فيها أيضاً تعبئة الأطر

تعبئة اختيارية نتيجة تغيير الأوضاع في البلاد، وفتح عهد جديد من الإصلاح الجذري الكامل والبعيد المدى، أو هو ما يمكن أن يتحقق باسم الثورة الإصلاحية الباردة من الأعلى، وقيام حكومة وطنية صالحة في ظل العهد الجديد.

ونرى أن من شأن هذا كله أن ينزع من النفوس عقدها، ويحيي الحماس والأمل والثقة فيها، ويفجر كثيراً من الطاقات الشابة، ويشجعها على روح البذل والتضحية ويبعثها على الانطلاقة والتعبئة من أجل الأهداف الواضحة للثورة الإصلاحية الباردة من الأعلى كسياسة وبرنامج للمغرب الجديد الذي يجب أن يخلق منذ الآن تحت القيادة السامية لجلالة الملك وفقه الله، ومن حوله النخبة المؤمنة المخلصة، والصفوة الواعية المختارة من رجال الإصلاح والتجديد في الوطن دولة ومجتمعاً.

## شورى الحكم

عندما اعتزم المغرب القيام بتجربته الديمقراطية انساق نحو حل السهولة وهو التقليد الأعمى لدول الغرب فاقتبس نظام الحياة النيابية فيها على علاته، في حين أن هذا النظام كان منذ أمد غير قصير يعاني أزمة شديدة وخطيرة في مواطنه الأصلية نفسها، فقد كنا في سلوكنا مجرد مقلدين كما يفعل العاجزون عن كل اجتهاد وابتكار، ولم ندرك اننا بلد متخلف، وان ما كان يصلح بالمجتمع الأوروبي لا يصلح بمجتمع متأخر كما هو الواقع في العالم المتخلف، وان مصلحة كل بلد تقضي بأن يحكم ديمقراطياً بالشكل الملائم له والمسايرة لدرجة نضجه وتطوره.

وبسبب ذلك قامت التجربة الديمقراطية على أساس الحياة النيابية الأوروبية فكانت تجربة مسخنا فيها الأنظمة مسخاً، وفضلت فيها الشكليات على الجوهريات، وكانت الغلبة فيها للقشور على اللباب، مما أدى إلى العقم والفشل، وأساء إلى حقيقة الديمقراطية في النفوس التي انتهى بها ذلك إلى الإعراض وعدم المبالاة.

والآن يجب أن يـوضع حد فـاصل بين التجربـة الديمقراطيـة المسيخة الفـاشلة وبيـن تجـربة جـديـدة تكون نتيجـة الاجتهـاد والتفكير، والابتكـار والابداع، وكما تكون أكثر ملاءمة لنـا، ومطابقة لحقائق مجتمعنا في وضعه الراهـن، ومتفقة مـع أصلح النظم الـديمقراطيـة أساساً وأحكـاماً وانتـاجاً، فالمهم ليس هو الشكل والصورة بل الجوهر والأصل في كل حكم ديمقراطي صحيح.

ونرى أن هذا متوفر في حكم الشـورى كما شرعه الإسلام وطبقه الحكام الصالحون من المسلمين، فجدير بنا بـدل استيراد النظم الأجنبية غير اللائقة بنا أن نتخـذ الشورى أساسـاً للحكم في بلادنـا ونجتهد لإيجاد أصلـح نظام لهـا، وغنـي عـن البيـان أن الشـورى ليست مجـرد استشـارة بـل انهـا تقيـد الحاكمين وتلـزمهم بتطبيق مقررات رجالهـا، فهي بهذه الصفة تقريـرية بكل معنى الكلمة. أما اختيار القائمين بها باسم الأمة ونيابة عنها فتخضع لشروط ومقاييس وردت في كتب الفقه الإسلامي في شأن أهل الشورى أو أهل الحل والعقـد، ومـن شـأن هـذا أن يسهل قيـام مجلـس الشـورى، ويمكنـه مـن الاضطلاع بالمهـام المسندة إليه على نسـق البرلمانات العصـرية الصحيحة والسليمة، وحتـى يحافظ علـى وحدة المجلس وسلامـة كيانه، وتضمـن له الفعالية والاستمرار في أداء رسالتـه يجب أن لا يكون فيه يمين ولا يسار، ولا فرق سياسية ولا أغلبية وأقلية، بل يؤلـف المجلس وحدة متماسكة متضافرة فـي القيام بـالمهام والمسـؤوليات بـاعتبار أنـه يمثل الأمـة جمعاء، وينطـق باسمهـا، ويتولـى النيابـة عنها فـي الدفـاع عن مصـالحها، وتتخـذ قراراتـه بالأغلبية دون اعتبار أي لـون سياسي فيها، فهي تتغير حسـب التصويت في كل مرة مناسبة.

وتجدر الإشـارة هنا إلـى أن الحركـة الوطنيـة التي طـالبت بـالاستقلال 1944 طالبت كذلك بنظام الشورى حيث نصت وثيقة 11 يناير على هذا في طلبها الرابع والأخير: «أن يلتمس من جلالته أن يشمل برعايته حركة الإصلاح التي يتـوقف عليهـا المغرب فـي داخله ويكـل لنظره السـديد إحـداث نظام

سياسي شوري شبيه بنظام الحكم في البلاد العربية الإسلامية بالشرق تحفظ فيه حقوق سائر عناصر الشعب وسائر طبقاته وتحدد فيه واجبات الجميع».

وخلاصة القول يجدر بنا كأمة مسلمة وكدولة دينها الرسمي هو الإسلام أن نبدأ تجربة ديمقراطية جديدة انطلاقاً من فكرة وقاعدة الشورى كما أوجبها الإسلام، وطبقها الحكام الصالحون من رجاله، فهي في مبدئها وجوهرها صالحة وقابلة للتطبيق، وقادرة ان نظمت نظاماً عصرياً محكماً على أن تؤدي رسالتها كأحسن وأجدى ديمقراطية حديثة.

□□□

# مذكرة 5 أكتوبر 1972

توصل حزب الدستور الديمقراطي بالرسالة الملكية في 1972/9/23، وموضوعها عرض المشاركة في الحكومة الجديدة الائتلافية، وطلب بيان الوسائل العملية الكفيلة بتحقيق هذه المشاركة، وبعد دراسة الرسالة أجاب الحزب بمذكرة في صميم الموضوع وذلك بكل صراحة وصدق وأمانة خدمة للصالح العالم الوطني. وفيما يلي نص الجواب:

## مذكرة جواب

إذا كان من الطبيعي، ومن المألوف كذلك أن كل حزب سياسي يطمح، بل يسعى جهده للوصول إلى الحكم فإن حزب الدستور الديمقراطي لا يريد هذا لذات الحكم، وإنما ليتمكن قدر المستطاع من تطبيق أفكاره ومبادئه، وتحقيق أمانيه، وبلوغ أهدافه خدمة للصالح العام وحده دون سواه.

ومنذ سنة 1962 والحزب يعلن هذا في صحفه «كالدستور» و«السياسة»، وفي وثائقه ومذكراته كمذكرة 20 أبريل 1965، ومذكرة 15 يناير 1972، وفي مختلف بياناته وتصريحاته، وبلاغاته وأحاديثه، وكلها مستمدة من فلسفته السياسية، ومستوحاة من عقيدته الوطنية، كما هي مستلهمة من واقع الحياة المغربية، ومن صميم المصلحة العليا للبلاد والأمة.

وإذا كان لنا أن نلخص ذلك في عبارة وجيزة فلسنا نجد أحسن وأبين مما اصطلحنا عليه «بالثورة الباردة من الأعلى» كإيديولوجية وسياسة، وبرنامج لتغيير الأوضاع كلها جذرياً ولتصحيح سير البلاد شكلاً وجوهراً.

إن المغرب في أشد الحاجة حقاً إلى تجديد وتصحيح أداة الحكم فيه،

لأن الأسلوب التقليدي في الحكم الذي جُرب منذ الاستقلال قد مني بالخيبة والفشل، وأدى إلى تأزم الوضع بشكل لا يطاق مهدداً بكل شر في الحال والمآل. وهكذا يتجلى بكل وضوح أن «المشكلة الأم» في مغرب اليوم هي مشكلة سياسية قبل أن تكون شيئاً آخر، ومادامت هذه المشكلة المعضلة لم تجد حلها المنشود من الأمة جمعاء وذلك بتغيير مفاهيم الحكم وأساليبه، وأجهزته، وأطره، فإن غيرها من المشاكل لا يمكن أن تحل حلاً مرضياً، فمشكلة الحكم هي ذات الأسبقية على سواها في إلمغرب الحاضر ولا سبيل إلى حلها إلاَّ بقيام حكومة من نوع جديد، أي على غير مثال سابق عندنا، وبتوفرها على وسائل العمل والمسؤولية حتى تكون صالحة وفعالة في مجال الحكم والسياسة، وقادرة على الابتكار والتنفيذ وجديرة بكل ثقة وتقدير في الداخل والخارج، فهل هذا هو الحكم الذي ندعى إلى المشاركة فيه؟ إنه سؤال لا نملك الجواب عليه.

ومهما يكن من أمر؛ فإنه يتعذر على حزب الدستور الديمقراطي الدُخول في حكومة مجهولة التكوين، والنظام، والاختصاص، والسياسة. ورأي الحزب معروف في منهاج الحكم الأصيل وكذلك في الرسالة الوطنية، والمهمة الإصلاحية اللتين يجب أن يناط بهما في نطاق معين وهو: قلب الأوضاع رأساً على عقب، وتغيير مجرى التاريخ بالنسبة لحياة الأمة والبلاد. وبهذا يتحقق الانبعاث الوطني الذي ينبثق عنه عالم مغربي جديد دولةً ومجتمعاً.

هذا بكل اختصار ما يتعلق بنوع الحكم الذي تفرضه الأحداث والتقلبات ويتطلبه الافلات من أزمة الأوضاع كما هي اليوم في المغرب.

فذلك النوع من الحكم هو الكفيل بعلاج «الرجل المريض» الذي هو المغرب بواسطة «عملية جراحية كبرى» تقتلع الداء العضال من جذوره، فتطيح بأوضاع الفساد الداخلي على يد قيادة صالحة تتولى مقاليد الحكم لصالح الشعب. والوسيلة العملية الكفيلة بخطو الخطوة الأولى للخروج من أسلوب الحكم التقليدي العقيم هي: أن يبدأ الإصلاح من البداية، وذلك بأن ينادى على شخصية سياسية وطنية تتوفر فيها جميع المزايا والقيم التي

تجعلها جديـرة بالثقة، والاعتبار، والتأييـد من الرأي العام الوطنـي، وجديرة كذلك بالاضطلاع بما يسند لها من مهام ومسؤوليات في العهد الجديد، كما تتوفـر لها من أجـل هذا ما لكـل حكومة حقيقيـة من سلط واختصـاصات، ووسائل وإمكانيات هي المعهودة في كـل حكم ديمقراطي دستوري سليم. وتتولى تلك الشخصية تأليف أداة الحكم اللازمة لمواجهة الوضع المتأزم في الداخل، ولتحمل المسؤولية كاملة بمـا يجعل الحكومة الجديدة في مستوى الأحداث والواجبات التي تقتضيها كل مواجهة مجدية للوضع الخطير السائد في البلاد.

وهكذا فـإذا لم يكن قيـام الحكم الصالـح الجديـد نتيجة تغيير سـابق للأوضاع فيجب أن تكون مهمته البدء بهذا التغيير على أوسع نطاق وفي أبعد الأعمـاق باسـم الثورة علـى الفساد الـداخلي الـذي لا يتأتـى معه أي تطـور وصلاح. وفي نـظرنا لا يجـدي في هذا المجال قيام حكومـة تكون الأحزاب كلها أو بعضهـا شريكـة فيها وكفـى، وإنما يجـديْ حقاً أن تكـون حكومـة الائتلاف الوطني منبثقة من واقع التصالـح والتصافي بين جميع عناصر الأمة المغربيـة، وقادة الرأي فيها. فهـذا هو الأساس فـي حركة الانبعاث القـومي المنشود.

فكل حكـومة تظهر علـى مسرح السياسـة في المغرب يجـب أن تكون صورة طبـق الأصل الـذي هو وحـدة الصف، وجمـع الكلمة، ولـمّ الشمل لمواجهـة المشاكل، وخـوض المعركة الحاسمـة ضد الفساد والتخلـف في تعبئة وحماس، وبجد وتضحية.

هذه هي وجهة نظر حزب الدستور الديمقراطي في نظام الحكم الصالح للمغرب فـي الظروف العسيرة الحاليـة ومن الله عـز وجل نلتمس كل تـوفيق وسدادوهدى.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

فاس في: 5 أكتوبر 1972. عن حزب الدستور الديمقراطي

الأمين العام

**محمد حسن الوزاني**

# موجز حياة
# محمد حسن الوزاني

# موجز حياة
# محمد حسن الوزاني

ـ ولد بفاس (المغرب) في يناير 1910 .

**دراسته الابتدائية والثانوية :**

ـ دخل وهو صغير الكتّاب القرآني سيدي خيار (ساقية الدمناتي بفاس) .

ـ سجل بمدرسة اللمطيين ليتلقى تكويناً عصرياً ويتعلم اللغة الفرنسية .

ـ بعد نجاحه في الشهادة الابتدائية دخل ثانوية مولاي إدريس بفاس حيث بقي أربع سنوات .

ـ كان يتابع دروساً عربية خاصة نمّت معلوماته الدينية والعقدية .

ـ بعد إنهاء دراسته بثانوية فاس التحق بليسي كَورو بالرباط ومكث به عامين كان يقيم أثناءهما بداخلية الفرنسيسكانيين .

ـ قبل إنهاء دراسته الثانوية سافر إلى باريس حيث هيأ البكالوريا في ليسي شارلمان .

**دراسته العليا :**

ـ انخرط سنة 1927 في المدرسة الحرة للعلوم السياسية التي كان أول خريج مغربي منها .

كما درس في :

ـ كوليج دو فرانس .

ـ وبمعهد الصحافة .

ـ وبمدرسة اللغات الشرقية .

ـ في أثناء مقامه بباريس عمق معلوماته في السياسة الدولية بإقباله على دروس التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي التي كانت تنظمها مؤسسة «كارنيجي للسلام» .

**نشاطاته الثقافية والسياسية :**

1927 ـ شارك في تأسيس جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين، وهو عضو في مكتب هذه الجمعية.

1928 ـ انتخبه الجمع العام لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين المنعقد بباريس في 16 ديسمبر 1928 أميناً عاماً للجمعية. ومحضر المداولات مكتوب وموقّع بخط يده. وقد قام خلال هذا الجمع بمداخلة هامة دعا فيها شباب أقطار المغارب الثلاثة إلى التآزر والاتحاد.

1928 ـ نظم بتعاون مع بعض الطلبة العرب بباريس إرسال أول بعثة من الشبان المغاربة لمتابعة دراستهم بمدرسة النجاح في فلسطين.

1929 ـ شارك مشاركة فعالة في تأسيس جمعية الاتحاد العربي بباريس التي كان أول رئيس لها هو محمد صلاح الدين الذي أصبح فيما بعد وزير الشؤون الخارجية في حكومة النحاس باشا بمصر. وانخرط عضواً في جمعية «كوكب الشمال الأفريقي» التي أسسها مصالي الحاج سنة 1926.

1929 ـ (شتنبر) علم أثناء مقامه بفاس بهدم مسجد سيدنا عمر بفلسطين من طرف القوات الإنجليزية بتعاون مع الصهاينة، فنظم احتجاجاً في شكل عريضة أمهرت بآلاف التوقيعات ووُجهت إلى الوزير الأول البريطاني، وقد تعرض بصفته المحرك لهذه العريضة إلى حملة من طرف الصحافة الاستعمارية.

1929 ـ (نونبر) بعد أن أقام مدة ببرشلونة، غادر هذه المدينة متوجهاً إلى باريس لإتمام دراسته.

1930 ـ أنهى دراسته العليا بباريس ورجع إلى المغرب.

ـ نظام قراءة «اللطيف» بعد صلاة الجمعة بالقرويين بفاس، وخرج على رأس مظاهرة شعبية في الشوارع احتجاجاً على صدور الظهير البربري (16 ماي 1930).

ـ على أثر هذه المظاهرة جلده الباشا ابن البغدادي، وحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر قضاها في تازا.

ـ وبعد خروجه من السجن ألزم بالإقامة الإجبارية بفاس.

ـ ولم يتمكن بسبب السجن والإقامة الإجبارية من حضور المؤتمر الأول لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين المنعقد بتونس يوم 20 غشت 1930.

1931 ـ غادر المغرب متوجهاً إلى فرنسا بعد أن حصل على جواز سفر لا تتجاوز مدة صلاحيته شهرين.

ـ نشر بتعاون مع أصدقائه بباريس كتاباً بعنوان: «عاصفة على المغرب، أو أخطاء سياسة بربرية» بتأييد من الأوساط الفرنسية المعارضة للسياسة الاستعمارية للحكومة.

1932 ـ (14 مارس) ألقى محاضرة بباريس عن «مولاي الحسن الأول أبي النهضة المغربية».

1932 ـ أقام في جنيف حيث تعاون مع الأمير شكيب أرسلان، ونشر مقالات في مجلة «الأمة العربية» "La Nation Arabe".

ـ اضطر إلى مغادرة سويسرا بسبب نشاطاته السياسية.

ـ توجه إلى مدريد حيث شارك في تأسيس «الجمعية العربية ـ الإسلامية» (جوان 1932).

ـ أقام في سبتة وتطوان (سبتمبر، أكتوبر، نونبر 1932) حيث اتصل بالوطنيين المغاربة في الشمال ونسق معهم برنامجاً للعمل.

1932 ـ (جويبى) شارك في باريس مع روبيز جان لونكَي في تأسيس مجلة «مغرب» وكتب فيها بانتظام مقالات مهمة.

1932 ـ (ديسمبر) توجه إلى مدريد حيث تحادث حول العلاقات السياسية والثقافية مع القادة الجدد للجمهورية الإسبانية.

1933 ـ (يناير) رجع إلى فاس ماراً بطنجة. فقام برحلة عبر المغرب نظم خلالها اجتماعات ومظاهرات في فاس، والخميسات، والدار البيضاء.

1933 ـ (4 غشت) أصدر في فاس الجريدة الشهيرة «عمل الشعب» بالفرنسية.

1933 ـ (19 ـ 23 شتنبر) قام في فاس بتهييء المؤتمر الثالث لجمعية

طلبة شمال أفريقيا المسلمين الذي منع في آخر لحظة.

1933 ـ (8 ديسمبر) بعد أن حجزت المحكمة العدد 18 من «عمل الشعب»، أصدر محمد حسن الوزاني جريدة «إرادة الشعب» وقد أعطى محمد حسن الوزاني بتأسيس جريدة «عمل الشعب» و«إرادة الشعب» الحركة الوطنية المغربية سلاحاً خطيراً وفعالاً في نفس الوقت لتحقيق المطامح المغربية. بفضل هذه الجرائد تمكن المغاربة من اكتشاف حقوقهم إزاء الحماية، وبعض الحقائق لمبرراتها.

1934 ـ (مارس) حضر محمد حسن الوزاني بفاس في مؤتمر الاتحاد المغربي لجامعة حقوق الإنسان والمواطن.

1934 ـ (ماي) اتهام (عمل الشعب) بالتحريض على الشغب ومنعها من الصدور فكان ذلك رجوعاً إلى سياسة الخنق والقمع.

1934 ـ حضر محمد حسن الوزاني مؤتمر الحزب الاشتراكي الإسباني، ووجه إلى أصدقائه الفرنسيين تقريراً كاملاً عن أشغال هذا المؤتمر.

1934 ـ (18 شتنبر) حضر محمد حسن الوزاني الجمع الكبير الذي أقامته الرابطة ضد الإمبريالية للتشهير بالضغط الواقع في تونس.

1934 ـ (فاتح ديسمبر) كان محمد حسن الوزاني ثاني اثنين قدَّما «برنامج الإصلاحات المغربية» إلى الحكومة الفرنسية في باريس. وهو أحد المحررين الرئيسيين لهذا البرنامج.

1934 ـ (28 ـ 30 ديسمبر) حضر محمد حسن الوزاني في بروكسيل المؤتمر العالمي للرابطة ضد الإمبريالية.

1935 ـ (11 يناير) حضر محمد حسن الوزاني تجمعاً هاماً لعمال شمال أفريقيا نظمته «الإغاثة الحمراء» في مقرها بشارع ماتيران ـ مورو بباريس.

1935 ـ (مارس) أصبح محمد حسن الوزاني، إلى جانب عدد من الصحفيين من بينهم جان لُونكَي، عضواً في اللجنة المؤقتة لجامعة الشعوب المستعمرة، برئاسة أندري بيرطون.

1935 ـ (2 ماي) حضر محمد حسن الوزاني في باريس، إلى جانب جزائريين وتونسيين وسوريين، وهند صينيين، وملغاشيين، اجتماعاً نظمته لجنة الشباب ضد الحرب والفاشية، حيث درست مسألة مقاطعة المنتجات الفرنسية وبخاصة في شمال أفريقيا.

1936 ـ (31 ماي) حضر محمد حسن الوزاني المؤتمر الوطني للحزب الاشتراكي (S.F.I.O.) فوزع على المؤتمرين والصحفيين المطالب المغربية في منشورين بعنوان: «نداء الشعب المغربي إلى حكومة الجبهة الشعبية».

1936 ـ (غشت) استقبل محمد حسن الوزاني بفاس على التوالي دافيد روسي، وروبير جان لُونكَي، وليُو وَانِيْر، وروبير لُوزُو (نقابي ثوري) الذين جاؤوا ليبحثوا معه إمكانية إعانة الحركة الوطنية المغربية للجمهورية الإسبانية ضد فرانكو. فهيأ الوزاني مع أصدقائه برنامجاً للمساعدة وتوجه صحبة عمر بن عبد الجليل إلى برشلونة حيث قدم بنجاح إلى الحكومة الجمهورية أطروحات الوطنيين المغاربة. وهيأ مع الجماعة الوطنية الدولية (Confédération Nationaliste Internationale) مخططاً للتعاون.

لم ترد الحكومة الجمهورية أن تطبق الاتفاقات المبرمة إلا بموافقة الحكومة الفرنسية للجبهة الشعبية، لكن للأسف عارض ذلك ليون بلوم.

وبعد أن أقام محمد حسن الوزاني مدة بإسبانيا توجه إلى باريس في محاولة لإقناع الحكومة الفرنسية لكن بدون جدوى.

1936 ـ (25 أكتوبر) عقدت كتلة العمل الوطني أول مؤتمر لها بالرباط.

1936 ـ (2 نونبر) رجع محمد حسن الوزاني من فرنسا وألقى خطاباً في مؤتمر كتلة العمل الوطني بفاس استعرض فيه نتيجة سفره إلى فرنسا ومساعيه لدى حكومة الجبهة الشعبية. ولم يخفِ خيبة أمله الكبرى على أثر موقف الحكومة، وفكر في العمل المباشر بالمغرب بعدما اقتنع بأن على المغاربة ألاَّ يعتمدوا إلا على أنفسهم. وهُيئت حينئذٍ عدة مظاهرات من طرف كتلة العمل الوطني.

1936 ـ (14 نونبر) مُنع تجمع في الدار البيضاء حول حرية الصحافة، وأُوقف محمد حسن الوزاني بتهمة كونه المحرض على الاضطراب المستوحى من روبير جان لونكَي. وقد وقعت حركات احتجاج في عدة مدن بالمغرب، تلتها عمليات اعتقال عدد من المناضلين. ولأجل تلطيف الجو عمدت سلطات الحماية إلى إطلاق سراح محمد حسن الوزاني ورفاقه ورفع الإجراءات القمعية عن الصحافة الوطنية.

1937 ـ وقع في هذه السنة انشقاق في حظيرة كتلة العمل الوطني على إثر خلافات تتعلق بالبرنامج السياسي وبالبنيات المكونة للمنظمة. وانبثق عن هذا الخلاف حركتان: «الحزب الوطني»، و«الحركة القومية» ذات الاتجاه العصري الديمقراطي بزعامة محمد حسن الوزاني، التي كان لها من الصحف: «عمل الشعب» باللغة الفرنسية، و«الدفاع» باللغة العربية.

ساندت الحركة القومية بصحيفتيها الملتزمتين أعمال الاحتجاج المترتبة عن حوادث مكناس (2 شتنبر 1937) بسبب تحويل مياه وادي بوفكران، وحوادث مراكش (24 شتنبر 1937) التي أثارها البياز أثناء زيارة رماديي والجنرال نوكيس إلى هذه المدينة.

وقد وقع حجز العددين 51 و52 من «عمل الشعب» المخصصين لهذين الحدثين. وفي خضم موجة من القمع والاعتقالات أُلقي القبض على محمد حسن الوزاني، ونُفي بظهير نونبر 1937 حيث طال نفيه تسع سنوات.

1937 ـ 1946 ـ نفيُ محمد حسن الوزاني «الذي ابتدأ في مستهل نونبر 1937 وانتهى في متم ماي 1946.

1946 ـ أسس محمد حسن الوزاني «حزب الشورى والاستقلال» بزعامته كأمين عام للحزب. ووضع لحزبه أهدافاً يمكن تلخيصها فيما يلي:

«إن حزب الشورى والاستقلال، كما يدل عليه اسمه، هو الحزب الديمقراطي المغربي الحق، وهو بطل إقامة ديمقراطية بالمغرب لفائدة الشعب المغربي. إن الكفاح الوطني من أجل الاستقلال في نظر الحزب، كان ومازال مرتبطاً ارتباطاً لا ينفصم بالكفاح من أجل إقامة ديمقراطية في

إطار ملكية ليبرالية دستورية. لذلك فإن الاستقلال في نظر الحزب ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحرير البلاد وجعلها من جديد مالكة زمام أمر مستقبلها، وذلك ما لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة مجتمع حر ديمقراطي. وهكذا فإن الديمقراطية تظهر كالمحتوي لكل سيادة الأمة واستقلالها.

«ومنذ الاستقلال تأكدت رسالة الحزب الديمقراطية كعملية خلاص وطني، وكعمل ملح أساسي وحاسم لحياة البلاد ومصير شعبها».

«ولكي يقوم الحزب بمهمته جند جميع العناصر الحيّة في الأمة. هذا التجنيد الضروري لقيادة النضال الديمقراطي للشعب المغربي. إن القوى المحركة الأساسية في هذا النضال لهي طبقات الكادحين والفلاحين، وأهل الفكر، والمثقفين، والبرجوازية الصغيرة، وعلى العموم جميع الأفراد والجماعات المقتنعين بالمثل العليا والأهداف القومية، الذين يضعون مصلحة الأمة فوق كل شيء.

«إن خصومنا الأساسيين، فضلاً عن الاستعمار وعملائه في البلاد، لهي الإقطاعية والديكتاتورية بجميع أشكالها. وإن المهمة الرئيسية والأولى لحزبنا لتتمثل في تنسيق النضال الديمقراطي على المستوى الوطني بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، مع كفاح العمال والفلاحين والمثقفين والشبان والنساء وجميع أفراد الشعب على جميع الواجهات الضرورية، وبالأساس على الواجهة الإيديولوجية، والواجهة الاجتماعية، والواجهة الاقتصادية.

«إن المنطلق العام للحزب هو أن يحوّل المغرب المضطهد سياسياً والمُسْتَغَلّ اقتصادياً إلى مغرب حر في سياسته مزدهر في اقتصاده. كما يجب كذلك أن يتحول المغرب الجاهل والمتأخر إلى مغرب عالم متقدم، ولتحقيق كل ذلك يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المبادىء الثلاثة التالية: الاستقلال، الديمقراطية، سعادة الشعب».

لم ينقطع محمد حسن الوزاني منذ رجوعه من المنفى عن الكفاح لتحقيق الأهداف التي رسمها لحزبه. ففي جريدة «الرأي العام» التي أسست في أبريل 1947، كتب بانتظام في افتتاحياتها الشهيرة «بالغمرات» مقالات أساسية تناول فيها مختلف موضوعات الساعة الوطنية والدولية، سواء ما يهم

السياسة والاجتماع والاقتصاد. وإن مقالاته الطويلة لتعد دروساً حقيقية في علم السياسة.

1946 ـ (غشت) رفض محمد حسن الوزاني جميع الإصلاحات التي اقترحها المقيم العام إيريك لابون في خطابه يوم 22 يوليو 1946 وعارض في مشاركة الوطنيين المغاربة في مجلس شورى الحكومة.

1947 ـ (شتنبر) حرر محمد حسن الوزاني مذكرة 23 شتنبر 1947 المقدمة إلى الحكومة الفرنسية التي كانت موضوع محادثات رسمية بين حزب الشورى والاستقلال والمقيم العام بالرباط من أجل تسوية المشكل الفرنسي ـ المغربي على أساس إلغاء الحماية واسترجاع السيادة الوطنية وانتخاب مجلس وطني تكون مهمته الأولى إعطاء المغرب دستوراً قائماً على أساس ملكية دستورية، وقد ترأس وفد الحزب في هذه المحادثات.

1951 ـ (أبريل) كان محمد حسن الوزاني أحد المؤسسين للجبهة الوطنية المغربية التي وُقّع ميثاقها في طنجة من طرف ممثلي الأحزاب الوطنية المغربية.

1951 ـ (غشت ـ 1957 يناير) هاجر محمد حسن الوزاني عن طواعية إلى الخارج فتوجه إلى عدد من البلدان لشرح القضية الوطنية والدفاع عنها (الشرق الأوسط، الولايات المتحدة الأميركية، إسبانيا، البرتغال، سويسرا، باكستان، الهند، إندونيسيا)، وحضر دورات الأمم المتحدة بباريس (قصر شايو)، وبنيويورك.

ـ شارك كعضو مؤسس للجنة تحرير المغرب العربي القاهرة التي كان الأمير محمد عبد الكريم الخطابي رئيساً لها مدى الحياة.

ـ مثّل حزب الشورى والاستقلال لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة.

ـ حضر كممثل للحركة الوطنية المغربية في مؤتمر باندونك (أبريل 1955).

ـ قام من لوزان بتسيير المحادثات التي أجراها وفد حزب الشورى والاستقلال في إيكس ليبان (غشت 1955) نظراً لكون التراب الفرنسي كان محظوراً عليه.

ـ أقام في باريس بعد رجوع جلالة الملك محمد بن يوسف إلى فرنسا لمتابعة المفاوضات الفرنسية المغربية.

ـ رجع إلى المغرب بعد ذلك. ولما كان يعتبر أن استقلال بلاده لم يكن غاية في حد ذاته، فإنه اتجه منذ ذلك الحين لإقامة ديمقراطية حقيقية، وقد حدد هو نفسه المهام التي كانت تنتظره بقوله: كان همنا الوحيد منذ ثلاثين سنة هو تحرير المغرب والدفاع عن وحدة ترابه، ويمكن أن نقول إن هذا الهدف تحقق جزئياً. وقد بقي الآن أن نتم وحدتنا ونكمل استقلالنا وقد كان حزب الشورى والاستقلال ينادي دائماً، إلى جانب الكفاح من أجل التحرير، بإعطاء الشعب المغربي تربية ديمقراطية حتى يتيسر له عند تحرير البلاد أن يسيّر دفة شؤونه الإقليمية والوطنية بصفة حازمة.

«وإن أول ما أهتم به الآن ـ يقول محمد حسن الوزاني ـ أن أتوجه بكليتي إلى إقامة أنظمة ملكية دستورية بكيفية عاجلة. وإن جلالة السلطان يحبذ هذا النوع من الحكم.

«ثم لا بد من أن أستأنف الاتصال مع الجمهور المغربي والعاملين في حزبي وسيكون دوري هو تربية هذه الجماهير لأنبهها إلى الطامعين في استغلالها.

«إن رسالتنا الأولى هي إبراز شخصية المواطن المغربي وتحريره من المركبات والعقد النفسية التي تحول دون نمو الشخصية، ولذلك وجب التوجه إلى الشعب لفهم مطامحه والتنقيب عن أمراضه لنجد لها العلاج الناجع.

«هذا وإن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الآن تتطلب الاستعجال أكثر من غيرها، فيجب الكشف عن الحلول الملائمة لها».

«وعلى المغرب أن يجند ثرواته وقواته البشرية لخلق رفاهية اقتصادية في صالح جميع سكان المغرب، يجب علينا أن نقوم بكل مجهود لرفع موردنا الوطني وضمان توزيعه توزيعاً عادلاً، فلا ننس أن اقتصادنا ـ خلال فترة الحماية ـ كان اقتصاداً استعمارياً لم يستفد منه إلا الأجانب وبعض الاقطاعيين الذين تحالفوا مع النظام السالف. إن الشعب المغربي مازال

ينتظر تسوية المظالم التي ذهب ضحيتها وإني منذ الآن سأتجند لتحقيق هذا البرنامج».

وهكذا فإن محمد حسن الوزاني لم يكن يكافح لإقامة ديمقراطية سياسية فحسب، ولكن أيضاً لإقامة ديمقراطية اجتماعية. ألم يصرّح في تجمع بالدار البيضاء في يناير 1957 بقوله:

«لقد كافحنا دائماً منذ تأسيس حزب الشورى والاستقلال لإقامة نظام ديمقراطي. هذا النظام الديمقراطي ليس نظاماً سياسياً فحسب، ولكنه أيضاً نظام اجتماعي. إن حالة الفلاح والعامل تفرض علينا مراجعة مفاهيمنا الاجتماعية من أجل ابتكار توزيع جديد ومنصف لثروات البلاد وفق طريقة حديثة وعادلة».

«لا بد إذن من إعطاء مكانة لحياة كريمة للطبقة العاملة، لأن عالم الشغل عندما كان يكافح من أجل الاستقلال والحرية، كان ينتظر من هذا الكفاح العدالة ورغد العيش».

ـ كان الوزاني يتابع بكيفية موازية معركة التحرير الوطني، ويطالب «بوحدة أجزاء البلاد. فأراضي سبتة ومليلية، وإفني، ووادي الذهب، مثل كولومب بشار، والقنادسة، والطاوس، وتيندوف وموريتانيا يجب أن ترجع أراضي مغربية، ويجب أن نستعمل كل الوسائل لتوحيد بلادنا».

نهاية 1957 ـ ترأس محمد حسن الوزاني الوفد المغربي في المؤتمر الأفريقي الآسيوي المنعقد في القاهرة، وعين عضواً في المجلس الوطني الدائم لهذا المؤتمر.

1957 ــ 1959 ــ أقام مرات عديدة في كل من الشرق الأوسط وسويسرا.

1959 ـ سمي عضواً في مجلس الدستور المغربي، ولم يحضر قط جلسات هذا المجلس.

1959 ــ (غشت ــ شتنبر) انفصل بعض أعضاء المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال عن الحزب ليؤسسوا مع المهدي بن بركة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» مستحوذين على جريدة «الرأي العام» ومطبعة أمل.

فجمع محمّد حسن الوزاني مؤتمراً بفاس في 1 و2 يناير 1960، وغيّر اسم حزب الشورى والاستقلال فأصبح يسمى حزب الدستور الديمقراطي، وأصبحت جريدة «شورى الرأي العام» الناطقة باسمه.

1961 (يونيو) ـ سُمي محمد حسن الوزاني وزيراً للدولة، وبعد بضعة أسابيع قدم استقالته. وبصفته وزيراً للدولة ترأس الوفد الرسمي المغربي في المؤتمر التأسيسي لدول عدم الانحياز بالقاهرة، وفي مجلس الدفاع المشترك العربي.

1964 ـ انتخب محمد حسن الوزاني نائباً عن مدينة وزان في أول برلمان مغربي.

ـ وأصدر جريدتين سياسيتين: «الدستور» 1962، «السياسة» 1967، وكان رئيس تحريرهما. وفيهما كان يعرض أفكاره، سواء فيما يتعلق بالمسائل الوطنية أو الدولية.

1971 (يوليو) ـ أصيب محمد حسن الوزاني بجروح في حوادث الصخيرات، وبترت يده اليمنى. ومنذ ذلك الحين أمست حالته الصحية تتدهور واضطر إلى الإقامة للاستشفاء عدة مرات بالمغرب وبالخارج. وإذا كانت جراحه وأمراضه قد أصابته بكثير من الضعف فإنها لم تؤثر إطلاقاً على معنوياته ونشاطه وقدرته على العمل. فقد تابع عمله السياسي بعقد اجتماعات عبر أنحاء المغرب يشرح فيها مواقفه بالنسبة للوضعية السائدة آنذاك. وقام بكتابة التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية.

أما مواقفه السياسية تجاه المشاكل المغربية منذ 1971 فيمكن أن تلخص كما يلي:

**1ـ على الصعيد الداخلي:**

**أ ـ السياسة العامة:** كان يرى أن المغرب يواجه آنذاك أكثر من ذي قبل وضعية داخلية عميقة التردّي في الفساد والإفلاس، بل متوترة ومهددة بالانفجار.

لكن المسؤولين وا أسفاه يبدون وكأن ليس لهم أي شعور بالأخطار التي تخفيها وبالتهديدات التي تتعرض لها البلاد. فالمغرب فيما يروّجون، يتمتع

بأفضل صحة وسلامة كأن كل شيء فيه يسير على أحسن ما يرام.

غير أن الوضعية الداخلية تظل متأزمة وعرضة للانهيار. ومما لا شك فيه أنها وضعية أزمة تهدد في كل وقت بالانفجار. وإذا كان صحيحاً أنها ليست وليدة اليوم فهي سائرة إلى مأزق لا منفذ له بالنسبة للجميع.

ولذلك ففي هذه الساعة الحاسمة من الحياة الوطنية نرى واجباً علينا أن نصارح الجميع، إن لم يكن بالحقيقة كلها، فعلى الأقل ببعض الحقائق التي لم يبق في الإمكان كتمانها.

فأول ما نصرح به أن المغرب، منذ ست عشرة سنة، مايزال يبحث عن طريقه وعن مسلك الإنقاذ والخلاص، وهكذا فإن جميع المغاربة يتساءلون مهمومين، بل منزعجين: إلى أين يسير المغرب؟ وما العمل؟.

ومعنى هذا: أين الداء وما الدواء؟.

وهي أسئلة تثار بحدة متزايدة كلما تحرجت الحالة بسبب عدم تغيير الحالة والمناهج الحكومية: ونحن مصممون على الإتيان لهذه الأسئلة ببعض عناصر الإجابة عنها.

فمما لا شك فيه أن المغرب يشبه «رجلاً مريضاً» من الضروري التعجيل بإنقاذه بواسطة «عملية جراحية كبرى» تستأصل الداء، وتجرى على يد «طبيب ماهر» هو قيادة جديدة قادرة على حكم البلاد حكماً صالحاً صحيحاً.

وبهذا تثار اليوم أكثر من كل وقت مضى المشكلة السياسية في المغرب المستقل، وهي مشكلة لا سبيل إلى تسويتها إلا بإخراج البلاد من الأزمة التي يتخبط فيها الجهاز السياسي الراهن، إذ بدون حل هذه المشكلة الجوهرية يستمر المغرب في معاناة الفراغ الكبير الذي تتصف به الحياة العامة وهذا الفراغ لا يمكن ملؤه بقيام أي «رهط من الحكم» أو بإيجاد أية مؤسسة تبرز فوق مسرحها ديمقراطية اسمية أو وصائية أي ديمقراطية بلا شعب.

وبكلمة واحدة، فإن المشكلة السياسية المتحدث عنها سابقاً تعبر حقاً عن أزمة الدولة وعن إفلاس الطبقة المسيرة في المغرب. قال بعضهم:

«إن الطبقة القائدة التي لا تستطيع الاحتفاظ بانسجامها إلا بشرط أن تحجم عن العمل والتي لا يمكن أن تدوم إلا بشرط أن تمتنع عن التغيير، والتي لا تقدر على مسايرة مجرى الأحداث ولا على استخدام الطاقة الفتية للأجيال الصاعدة لمحكوم عليها بالانقراض والاضمحلال من التاريخ».

ولنعد إلى الوضعية متسائلين: كيف العمل لمعالجتها؟ الحقيقة هي أنه ليس من سبيل إلى هذا إلا بإعطاء المشكلة السياسية الكبرى لمغرب اليوم الحل الذي تتطلبه حتماً ولزوماً.

ونعني بهذا أن الحل الذي يفرض نفسه هو أن يمكّن الشعب المغربي من أن يصير قائد نفسه، والمسؤول عن مصيره، وصانع مستقبله. فاسترجاع هذا الحق الطبيعي، المطلق، غير القابل للتفويت أبداً ليس معناه بالنسبة للشعب إلا وضع حد لغيبته عن تسيير شؤونه العامة، ولحرمانه من تدبير تراثه القومي كأنه، مع الاستقلال الذي انتزعه بضراوة الكفاح، لم يسترجع حقه في أخذ مصيره بيده، وتولي حكم نفسه بنفسه، وذلك بصفته شعباً راشداً، وسيداً في وطنه.

إن كل حل غير هذا للمشكلة السياسية الجوهرية في هذه البلاد ـ وهي مشكلة تعني السيادة الوطنية وممارسة الشعب لسائر الحقوق الناتجة عنها ـ لا يمكننا إلاّ أن نقابله بالرفض الكلي المطلق ممتنعين بهذا عن كل حل آخر لا يكون أصح الحلول وأفضلها على الإطلاق.

وفي انتظار هذا، فإن المشكلة الوطنية الأساسية، وذات الأسبقية ما فتئت هي المشكلة الرئيسية التي تعد مفتاح العلاج للوضعية الراهنة في المغرب. فمن الواضح البين إذن أن حل كل مشكلة داخلية أخرى، مهما كانت أهميتها، إنما هو رهن حتماً بإعطاء تلك المشكلة ذاتها أفضل وأمثل حل لها. بل لنوضح بكل دقة أن تلك المشكلة الرئيسية ليست غير حكم البلاد حكماً صالحاً رشيداً، وهي مشكلة لا يمكن حلها كيفما اتفق وجرى، بل بكل الجدية التي تجدر بها. أما باعتبارها مشكلة وطنية في جوهرها فيجب ألا تباشر تسويتها خارج الأمة، بل معها ومن أجلها. ولإنجاز هذه التسوية لا يوجد غير طريق واحد هو تزويد البلاد بحكم وطني صالح أي

بحكم من طراز جديد، وعلى غير مثال سابق في المغرب.

فماذا نعني إذن بهذا الحكم؟.

في مذكرة سياسية مرفوعة إلى رئيس الدولة، في 20 أبريل 1965، سبق لحزبنا أن أثار نفس المشكلة، وأشار إلى الحل الملائم لها. فالمسألة اليوم كأمس هي، في رأينا، مسألة طي صفحة التجارب الحكومية السيئة الحظ طياً نهائياً، وتمتيع البلاد بحكومة صحيحة أصيلة تتولى الحكم حقاً وواقعاً باسم الأمة، ومن أجلها، وبسندها. وبهذا وحده تتوفر لها قيادة سياسية في مستوى الرسالة الملقاة على كاهلها، والمهام التي عليها الاضطلاع بها، والمسؤوليات التي تتحملها في خدمة الصالح الوطني.

ولتحقيق هذا المطمح الأساسي والاجتماعي للأمة فإن التغيير الكامل لكيان الجهاز السياسي القائم في البلاد هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى ذلك.

وبعبارة أخرى، يتحتم تغيير الأجهزة ورجالها، والسياسة ومناهجها. أما الحكومة الوطنية الصالحة ذاتها فلا يمكن أن تكون إلا حكومة من نوع جديد، كما يجب أن تتألف من رجال النخبة الحقيقيين وذلك بما لهم من مقدرات، وجدارات ومزايا. فهم رجال ذوو قيمة وأهلية بفضل تكوينهم، وكفاءتهم، واستقامتهم، وفعاليتهم، وتفانيهم في خدمة الصالح العام، والثقة التي يستمدونها من الأمة.

وحتى تكون الحكومة الوطنية الصالحة مؤهلة للاضطلاع بمهامها القومية، وتعمل كقيادة جديدة جديرة بأداء رسالتها على رأس البلاد، يجب أن تكون مزودة بجميع السلط والوسائل التي تكون لكل حكومة حقيقية ونشيطة وفعالة وبكلمة واحدة، لحكومة تتولى الحكم بالفعل وبجدوى.

وقيام هذه الحكومة يتنافى مع كل حكومة تتألف من «رجال مسخرين» أي يدخلها أي واحد، ليعمل أي شيء بأية كيفية. ومن شأن مجيء الحكم الصالح أن يملأ الفراغ الذي يطبع الحياة العامة، كما يكون من شأنه أن يؤسس الحوار بين شقي البلاد الرسمي والحقيقي، أي بين الحكومة والأمة.

وخلاصة الأمر أن مجيء تلك الحكومة الوطنية هو الحل الوحيد

للمشكلة السياسية الكبرى التي يثيرها تنظيم الحكم وممارسة السلطة في المغرب.

فانعدام هذا الحل الذي لا يمكن أن يوجد فيه محاورون صالحون، ولا حوار نافع بين الحكام والمحكومين والمواطنين، وبعبارة أخرى، إن المأزق السياسي الذي تنحبس فيه البلاد يستوجب بالضرورة مخرجاً سياسياً يتحقق بتغيير المفاهيم والأساليب في مجال الحكم، وهذا يعني نهج سياسة كبرى تستهدف تحقيق نهضة التجديد الذي تطمح إليه الأمة جمعاء. وبتعبير واضح، يعني هذا، في رأينا، القيام بتنظيم ثورة باردة من الأعلى هي التي ما فتئنا ندعو لها، منذ 1962، كسياسة وبرنامج لقيادة جديدة تتمتع بتقدير، وثقة، وسند البلاد. وللقيام بمهمة التجديد الوطني التي هي مهمتها فإن على القيادة الجديدة أن تبني عملها على برنامج من الإصلاحات الجريئة المطابقة لمقتضيات الساعة، وللمطامح المشروعة للأمة. وهذا البرنامج المزدوج يتألف، أولاً، من برنامج الحد الأدنى أو المستعجل، وهدفه إعادة الصفاء إلى الجو المعنوي للبلاد وتقويم الوضع الناشىء عن الأزمة الداخلية، وإعادة الثقة إلى الشعب محدثاً بهذا كله الهزة النفسية الضرورية، وثانياً، من برنامج الحد الأقصى أو المؤجل، ويشتمل على الإصلاحات الجذرية الهادفة إلى قلب الأوضاع والأجهزة رأساً على عقب، وإحلال تنظيم وطني جديد محلها يشاد على دولة عصرية، وحكومة صالحة واقتصاد منظم ومجتمع جديد.

وهكذا لا يوجد، في رأينا، منفذ للمأزق السياسي الحاضر خارج ما نسميه بالثورة الباردة من الأعلى التي هي ثورة عنيفة تنبعث من تفكير صحيح، وتقوم على نظام محكم، وتقاد قيادة موفقة.

نعم، لسنا نرى غير ذلك وسيلة لحل الأزمة الداخلية التي تهدد بدفع البلاد إلى ما لا تحمد عقباه، وطريقاً لخلاص الأمة المغربية التي تطمح بصفتها حرة سيدة إلى أن تُحيي تاريخها، لا أن تتحمله ويفرض عليها فرضاً.

أما الوضع المتأزم بكل إصرار في المغرب فنرى، مرة أخرى، واجباً

علينا أن نرفع الصوت للمطالبة بتغييره بغية قيام وضع وطني جديد، وبحق الشعب المغربي في أن يحكم حكماً صحيحاً صالحاً بوصفه شعباً راشداً، وصاحب السيادة، ومالكاً لمصيره.

فَكَفى المغربَ ما ضيع عليه من أوقات، وجهود، وأموال، وكفاه ما عومل به كوطن حر انتزع استقلاله وسيادته بشديد الكفاح وجسيم التضحية، أي كوطن جدير بممارسة حقوقه كاملة في الحكم والسياسة لا وصي عليه ولا رقيب ولا حسيب أبداً.

وباختصار إن المسألة الجوهرية التي ما فتئت مطرروحة على البساط هي مسألة تغيير جذري كامل للأوضاع في الداخل، لا مسألة تعديل جزئي للدستور لا يسمن ولا يغني من جوع، ومسألة التغيير ـ في نظرنا ـ مسألة ثورة باردة من الأعلى دون سواها، وهي ثورة فرضتها أحداث مضت وأخرى قد تكون الأيام بها حبلى. وبديهي أن الثورة الباردة من الأعلى ذات طورين متزامنين، ودورين متلازمين، هما الهدم والبناء، والتغيير والتطوير، والتصحيح والإصلاح.

فالثورة الباردة من الأعلى هي السياسة الانقلابية التي تستطيع أن تقتلع الفساد من جذوره، وتبني المغرب الجديد دولة ومجتمعاً وتنطلق بالأمة نحو الآفاق الجديدة حيث التطهير والإصلاح، والإنقاذ والخلاص، فهذا في نظرنا هو الطريق، ولا طريق سواه.

أما إذا بقيت دار لقمان على حالها واستمر ما كان على ما كان فسيظل المغرب معرضاً لما لا تحمد عقباه نتيجة عدم الاستقرار وعدم الأمن، وليس من شأن هذا إلاَّ أن يزيد الأوضاع فساداً، والأزمة تفاقماً، والانفجار تزايداً. وخلاصة القول: إن الشعب المغربي لم يعد يطيق تحمل ما هو فيه من أوضاع الفساد والتعفن والانحراف والتدهور، وأنه أصبح أكثر من ذي قبل جد قلق على حاضره ومستقبله، وكل هذا يدفع به إلى التماس الإنقاذ والخلاص على أَحَرَّ مِن الجمر. ونعتقد أن السبيل الوحيد إلى كل إنقاذ وخلاص لنا هو القيام بثورة وطنية جديدة فعالة بوسائل الحكمة والإصلاح، وبواسطة التشريع والتنظيم، وذلك في نطاق إجماع وطني رائع، وتعبئة

شعبية حماسية تشمل سائر عناصر الأمة المغربية المتطلعة إلى مصير أحسن مهما كلفها من جهد وتضحية. وإذا كان ضمان الاستقرار والأمن والطمأنينة هو أول وأفضل ما يجب على كل دولة أن توفره للأمة في نطاق القانون العادل والمشروعية الصحيحة، والديمقراطية السليمة حقاً التي تستمد وجودها فعلاً من الشعب ولا تكون إلا في خدمة الصالح العام فيجب التعجيل بنهج السياسة المؤدية إلى كل هذا في الحقيقة والواقع. وبهذه المناسبة نعلن بصراحة أن كل حوار يجب أن يكون مع كل القوات الحية الواعية في البلاد، وذلك بغية إقامة نظام الحكم الصالح بدل أوضاع الفساد الداخلي الذي يشكل أعظم خطر على حياة الأمة حاضرها ومستقبلها. فبقاء ما كان على ما كان في الحكم والسياسة، والاستمرار في التحايل من أجله بوسائل اللف والدوران والمغالطة والمراوغة إنما يعرضان البلاد وشعبها مرة أخرى إلى سوء المنقلب والمصير بالنسبة للجميع وبدون استثناء، فالحوار المنشود يتحتم أن يهدف إلى وضع الأسس التي يجب أن يشاد عليها نظام الحياة العامة الجديدة للأمة في عهد استقلالها وسيادتها، وبمقتضى إرادة التحول والتجديد لديها، والعاقبةُ للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين.

**التجارب البرلمانية:**

ولما اتخذ محمد حسن الوزاني موقفاً ضد مشروع مراجعة الدستور (1972) شرح وجهة نظره المتعلقة بالتجاوب البرلمانية فكتب في هذا الموضوع: «ومن تلك التجارب والمحاولات التعسة الحظ العمليات الدستورية ومؤسساتها التمثيلية على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وقد كانت النتيجة الحتمية أنها مسخت الديمقراطية في هذه البلاد وشوهت سمعتها، وأفسدت أنظمتها، وأساءت إليها في نفس الأمة التي لم تجرب منها إلا ما هو غير ذي قيمة وجدوى.

وإذا كانت الديمقراطية والدستور من مطالبنا الأساسية فإن هذا لا يعني مطلقاً في كثير ولا قليل «سياسة الدمقرطة والدسترة» كما ألفناها في بلادنا حتى اليوم، لأنها سياسة محكوم عليها في مهدها بالخيبة التامة والفشل الذريع».

وفيما يتعلق بعدم تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية أعطى محمد حسن الوزاني التفسير التالي :

«إذا كان النقص في تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية يعد ثغرة في الهيئة الناخبة المغربية فإن سبب ذلك يرجع إلى إعراض الملايين من المواطنين المسجلين وغير المسجلين عن الانتساب كما جرى ويجري كل مرة في المغرب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن التسجيل وسيلة لا غاية، إذ الغاية هي إقامة نظام ديمقراطي حقيقي سليم يستمد وجوده حقاً من إرادة الشعب، ولا يعمل إلا لصالح الشعب، بحيث لا يكون اسماً بلا مسمى، كما لا يكون ملفقاً ومسخراً لمصلحة الحاكمين وسياستهم الظرفية، وذلك ما ينبغي أن يتحقق على أساس شورى الحكم طبقاً للمنهج الإسلامي الأصيل.

والخلاصة أن التسجيل الذي لا يكون وسيلة لتلك الغاية إنما هو مجرد عملية يراد بها تزييف إرادة الشعب، وصنع مؤسسات من النوع المألوف الذي لا يمت إلى الحكم الديمقراطي بصلة، وتسخير المؤسسات لما سخرت له سابقاتها إن لم يكن أكثر، وهكذا تكون عملية الانتخاب ونتيجتها مُنَافِيتين لمفهوم ومشمول الانتخاب وهو حرية التصويت وسلامته من كل غش، إذ بدون هذا لا يؤدي الانتخاب مهمته لصالح المواطنين، ويكون وسيلة لخدمة أغراض السياسة ودعايتها، ولا يخرج عن كونه مجرد ديماغوجية مهرجة ومضللة. والجدير بالذكر أنه في نفس الوقت الذي تعمل فيه أبواق الدعاية الرسمية من صحف وإذاعة لترغيب المواطنين في التسجيل كما ينشط أعوان السلطة بممارسة شتى الضغوط على المواطنين لنفس الغرض، نلاحظ أن ممارسة الحقوق الديمقراطية الأخرى كحرية التعبير عن الرأي وحق المعارضة بواسطة الصحف وغيرها تعرقل عملياً بواسطة الرقابة البوليسية المفروضة على الصحافة خلافاً لقانون الحريات العامة وللدستور الرسمي الذي يفرد لها باباً خاصاً، فلماذا تحرصُ السلطة على ممارسة المواطنين لحق التسجيل في لوائح الانتخاب دون بقية الحقوق التي لكل إنسان ومواطن؟ السؤال يحمل في طيه الجواب . . .

2ـ على صعيد السياسة الخارجية :

كتب محمد حسن الوزاني في موضوع السياسة الخارجية :

إن الشعب المغربي مايزال شديد التمسك بحقه المقدس في استرجاع ما اغتُصب، زمن الاستعمار وعلى يد الاستعمار طبقاً لسياسة التوسع والتراضي، من الأراضي المغربية الصميمة التي لا تتم سيادة ولا وحدة بدون تحريرها من قبضة الغاصبين والمحتلين مهما طال الزمان ومهما كلفه ذلك من ثمن وتضحية، كما أكد معارضته لكل سياسة تتصف بالتخلي والتنازل بغير حق وبصفة غير مشروعة عن أي جزء من تلك الأراضي، وكذلك لكل معاهدة أبرمت أو قد تبرم لهذا في غيبة الشعب صاحب السيادة والتراب الوطني المحرر أو المغتصب لحد اليوم. وبمناسبة الاتفاق المبرم في مؤتمر القمة الأفريقي بالرباط في يونيو 1972 يلاحظ بكل دهشة واستغراب عدم نشر هذا الاتفاق الذي احتُفظ به سراً على الشعب لسبب غير واضح، بحيث كان ومازال يجهل حقيقة ما جرى بين المسؤولين في المغرب والجزائر خلال سنوات من لقاءات، ومخابرات، واتفاقات ظلت كلها في طي الخفاء، الأمر الذي جعل الشعب في الداخل والرأي العام في الخارج يجهلان ما تم وما لم يتم في مشكلة الحدود والأراضي المحتلة، وهكذا وبعد نحو شهرين لا يعرف المغاربة خريطة بلادهم الحقة كأنَّ أمرها لا يعنيهم مطلقاً في قليل ولا في كثير. ولهذا نطالب المسؤولين في بلادنا بكشف مخبئات الدبلوماسية المغربية حتى يحكم الشعب عليها عن خبرة وبينة.

كما نستنكر بشدة كل سياسة تميل إلى التعاون والتساهل جرياً مع العواطف وطلباً للحلول السهلة على أساس قاعدة «كم من حاجة قضيناها بتركها» ونطالب بنبذ تلك السياسة المتسمة بالعجز، وبسلوك سياسة خارجية جديدة بإعادة التفكير في أسس واتجاهات الدبلوماسية المغربية، وذلك لجعلها أكثر مطابقة للمتطلبات الوطنية ومراعاة للمصالح العليا للوطن والأمة، وهو ما يتم بترك كل سياسة عاطفية متساهلة، ونهج سياسة تتقيد بالواقع والحقيقة، وتسير على ضوء التجارب بالنسبة للأشياء، والرجال،

والدول؛ وكل سياسة غير هذه، إنما تسير على غير هدى وتتعرض للفشل والخيبة، وتجر البلاد إلى الهزيمة والكارثة.

**3ـ فيما يتعلق بالوحدة الترابية:**

فيما يخص الوحدة الترابية، كتب محمد حسن الوزاني في يونيو 1975:

ـ إن قضية التحرير والتوحيد قضية ترابية لا تقبل التجزئة، فهي تشمل جميع ما يسيطر عليه الاستعمار الإسباني شمالاً وجنوباً في البر والبحر من المدن والجزر والأقاليم، كما تشمل سائر الأصقاع التي احتلتها فرنسا في عهد احتلالها وسيطرتها بالشمال الأفريقي كله والتي أرادت التفاوض مع المغرب في 1958 لإرجاعها إليه، ثم ترامت عليها الجزائر التي اعتبرت نفسها وارثة الاحتلال الأجنبي والاستعمار الفرنسي فيما اقتطعته فرنسا من المغرب وألحقته بسيطرتها في الجزائر والملحقة هي كذلك بالتراب الفرنسي مدة احتلالها منذ 1830، وتقع المنطقة الصحراوية المغتصبة من لدن الجزائر بعد فرنسا بين بشار والقنادسة شرقاً وبين تيندوف غرباً وتمتد إلى أقصى حدود المغرب التاريخية جنوباً.

ـ إن تحرير وتوحيد الأقاليم والأطراف المغتصبة يعد أسبقية جميع الأسبقيات كيفما كان نوعها وشأنها في المغرب، لأنها قضية حياة أو موت بالنسبة إليه، فهي بسبب هذا تتعلق بمعركة وطنية مصيرية تهون في سبيلها كل التضحيات.

ـ إن قضية التحرير والتوحيد قضية المغرب كله، والأمة جمعاء، فلا يجوز لأي فريق أو لأي فرد أن يحاول الاستبداد بأمرها واستغلالها بأي شكل للدعاية الحزبية أو للتهريج الغوغائي.

ـ إن البت في قضية الوحدة الوطنية الكاملة لا يعني غير المغرب وطناً وأمة ودولة، وإن الفصل فيها بإحقاق حق المغرب وإبطال باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ومرتزقته، حكومات كانت أو جماعات أو أشخاصاً، لا تملكه أية منظمة خارجية كيفما كان نوعها، بل العمدة في ذلك إنما هو الشعب المغربي بجميع طاقاته ووسائله وقواته، وفي طليعتها الجيش

الوطني. فالوحدة غايتنا، والجهاد سبيلنا، وما النصر إلا من عند الله، ولينصُرَنَّ الله من ينصره.

ـ إن تكتل الجزائر وموريتانيا مع الاستعمار الإسباني ضد المغرب سراً وعلانية قد فضح سياسة ما يسمى «بالمغرب العربي» وطعن في الصميم التضامن المنسوب إليه، فأقام البرهان على أن المغرب العربي لا يعدو أن يكون أسطورة فارغة، وورقة خاسرة خصوصاً بالنسبة للمغرب الذي توسعت وتحاول أن تتوسع الجزائر على حساب أراضيه المغتصبة سواء في عهد الاستعمار أو بعد الاستقلال.

ـ إن الاعتبار بالوقائع، والاتعاظ بالتجارب، من جهة، ومتطلبات الواجب الوطني، وضرورات المصلحة العليا للبلاد من جهة أخرى، تقضي كلها بأن يعجل المغرب بإعادة النظر جذرياً في سياسته الخارجية، وذلك بنبذ سياسة العواطف والمجاملات، والأوهام والخيالات بدعوى المرونة والتساهل، وبتقييم مواقفه على أساس صحيح وسليم من الواقع، والواجب والمصلحة. إن التمادي في سياسة الأساطير، والتساهلات والتنازلات إنما هو إمعان في الخذلان، وإخلال بقضايا الوطن، وإهدار لحقوقه، وتضحية بمصالحه، وهو العمى السياسي الذي نربأ بأنفسنا عن الوقوع فيه فضلاً عن اتخاذ أي موقف يتصف به.

ـ إن المغرب ـ تمسكاً بحقه، ووفاء لقضيته ـ أصبح مضطراً إلى مراجعة موقفه من الجزائر وموريتانيا وبعض الدول العربية، وجامعة الدول العربية، وذلك نتيجة سلوك كل واحدة منها تجاه مسألة استرجاع كامل التراب الوطني المغربي المحتل.

ـ إن لجنة تقصي الحقائق الأمنية تخلت ـ على لسان رئيسها ـ عن حيادها بعد زيارتها للجزائر وأثناء وجودها بموريتانيا حيث تبنّى المسؤول عنها في تصريحات بباريس ونواكشوط وجهة نظر الاستعمار والمتواطئين معه ضد المغرب وقضيته مع الجزائريين والموريتانيين، فحاد بذلك عن حقيقة مهمة اللجنة حتى بلغ به الأمر أن طعن في تحكيم محكمة العدل الدولية بطلب من هيئة الأمم المتحدة. وبذلك الموقف فقدت اللجنة كل

صلاحية للبحث والتحقيق باسم لجنة تصفية الاستعمار، وفشلت في مهمتها معرضة تقريرها إلى الطعن من لدن المغرب إن تضمن ما يؤيد باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ضد حق المغرب في استرجاع صحرائه المغتصبة.

ـ إن البلاغ الجزائري المكيافيلي الصادر في 31 مايو 1975 باسم وكالة الصحافة الجزائرية الرسمية يثبت، بشكل صريح ووقح، التواطؤ الجزائري السافر مع الاستعمار الإسباني، وإرادة الترامي والتوسع من جديد على حساب وحدة المغرب الترابية مبرهناً بكل هذا على موقف التهجم والتحدي نحو المغرب، والتطاول إلى التدخل في شؤونه الداخلية ونزاعه مع إسبانيا المستعمرة المعروض حالياً على نظر محكمة العدل الدولية من طرف هيئة الأمم المتحدة، تأييداً لطلب المغرب، العمل لإنصافه في حقه ضد الاستعمار الباغي.

فنظراً لهذا كله يتعين على المغرب أن يحزم أمره، ويقوي عزمه ويُعد عدته لأخذ حقه بالقوة عند الاقتضاء، إذ الحق يؤخذ ولا يعطى، وعملاً بهذا يجب أن يقف المغرب بالمرصاد لكل ما قد تقدم عليه إسبانيا من انسحاب كما هددت به وأعلنته رسمياً على سبيل التناور والمغالطة وذلك ليكتسح أراضيه إن لم تسلم إليه فور الجلاء عنها.

وبما أن قضية الوحدة الترابية الوطنية قضية لا تتجزأ فيجب على المغرب أن يعمل في نفس الوقت بكل حزم وجد، وبما يملك من وسائل فعالة لاسترجاع مدنه وجيوبه وجزره بالشمال.

وفيما يخص الجزائر فإن رد الفعل الوحيد على موقفها العدائي المكشوف من المغرب، وتواطئها العلني مع الاستعمار ضده، وخطتها التوسعية على حساب التراب الوطني المغربي ومراميها القريبة والبعيدة ضد المغرب وطناً وأمةً في الحاضر والمستقبل، ليس هو الدخول معها في لجاج سلبي وحرب كلامية عقيمة، بل هو الإقدام على فتح الملف الترابي معها بصفتها دولة ورثت الاستعمار الفرنسي فيما اقتطعه من التراب المغربي وألحقه بسيطرته وقتما كان مالكاً للجزائر كقطر مندمج في التراب الفرنسي

منذ أكثر من 130سنة .

والسبيل إلى وضع قضية استرجاع ما تحتله الجزائر خلفاً وارثاً للاستعمار من مناطق مغربية صميمة هو:

1 ـ إلغاء معاهدة إيفران المؤرخة في 15 ـ 1 ـ 69 وبلاغ تلمسان المشترك في 27 مايو 1970 ومحادثات المحمدية وأوفاق الرباط في 15 يونيو 1972 التي لم يصادق عليها المغرب قط .

2 ـ إعلان عزم المغرب على استرجاع جميع المناطق والحدود المغربية التي ضمت إلى الجزائر في عهد الاستعمار وبعده .

3 ـ نشر خريطة رسمية للمغرب في حدوده الأصلية والتاريخية الحقة التي طلبت فرنسا في 1958 من المغرب التفاوض معه لإرجاعها إليه والتي التزمت حكومة الثورة الجزائرية في اتفاق 6 يوليو 1961 مع المغرب بتسوية مشكلها الترابي غير متقيدة بالحدود المصطنعة في عهد الاستعمار الفرنسي .

4 ـ التصريح بعدم قبول المغرب مسبقاً لتحكيم أية منظمة خارجية (هيئة الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية) في قضية تحرير أراضيه المغتصبة ، لأن تدخلها ليس من شأنه إلاّ أن يفسد عليها الأجواء ويعرضها إلى ما تعرضت إليه قضاياه في الماضي وتتعرض إليه في الحاضر من آفات وأخطار.

كما يجب على المغرب أن يرفض سلفاً كل محاولة لإجراء ما يسمى بحق تقرير المصير، لأن شروطه منعدمة كلها حيث إن السلطة المتصرفة تستطيع أن تمنع تطبيقه الصحيح والنزيه والسليم بما تقوم به من مناورات ، ومسرحيات للمغالطة ، والتزوير، والتضليل ، كما وقع ويقع في صحرائنا تحت السيطرة الإسبانية .

5 ـ توجيه النداء إلى المغاربة سكان المناطق المغتصبة من الجزائر بعد الاستعمار لتعريفهم بسياسة المغرب التحريرية تجاههم ولدعوتهم إلى تعبئة نفوسهم ووسائلهم للمساهمة في إنقاذ أراضيهم من الاحتلال ،

وخلاص أقـوامهم مـن السيطرة الجـزائرية بـديلة السيطـرة الاستعماريـة الفرنسية.

6 ــ تطبيق مخطـط محكـم للعمل الجـدي مـن أجل ذلـك بكـل الوسـائل المجدية في مجال الاتصال والتوعية والإعلام.

فبما تقدم كلـه يواجه المغرب مسـؤولياته الوطنيـة، ويرتفع بموقفـه إلىَ مستوى الأحداث الخاصة بقضية التحرير والتـوحيد لترابه الوطني الذي تهون في سبيله كـل الاختيارات، وتسترخص سائر التضحيات، وَإِنْ يَنْصُـركم الله فلا غالب لكم.

1975 ـ تدهـورت صحة محمد حسن الوزانـي أكثر فأكثر، وتأثَّـر بالغ التـأثر بـوفاة حـرمـه السيدة أم كلثـوم التي كـان يكـن لها كثيـراً من الاحتـرام والإعجاب بسبب التضحيات التي تحملتها معه.

1978 ـ (9 شتنبر) قضـى محمد حسن الـوزاني نحبه، ودفـن حسب رغبتـه في روضـة أسرتـه بفاس بجـوار زوجته وبيـن أجداده، فـي قلب هـذه الحاضـرة التي شهدت الدعـوات الأولى للحرية والعـدالة التي نادى بهـا في بداية الثلاثينات، فأعادت الثقة والأمل للشعب المغربي في ساعة قاتمة من تاريخه. وقد ترك محمد حسن الوزاني مؤلفات هامة.

□□□

# فهـــرس

## القسم الأول


مقدمة ..... 5
إلى أين المصير؟ وما هو الطريق؟ ..... 9
حقيقة الواقع المغربي ..... 14
أمة تبحث عن نفسها ..... 23
عهد التجديد والتحول ..... 26
الإصلاح بالانقلاب ..... 29
إيديولوجية الانقلاب ..... 33
قضية الحكم والديمقراطية في المغرب ..... 37
المشكلة الأولى في المغرب : مشكلة الحكم والسياسة ..... 46
إلى الشباب المغربي ـ تقدميتنا الاشتراكية ..... 60


## القسم الثاني


البيان السياسي لدعوة الانبعاث الوطني ..... 74
بيان دعوة الانبعاث الوطني ..... 75
أهداف الدعوة ..... 86
دعوة الانبعاث الوطني (1) ..... 90
دعوة الانبعاث الوطني (2) ..... 111
ملاحق ..... 127
مذكرة 20 أبريل 1965 ..... 129
مذكرة 15 يناير 1972 ..... 161
مذكرة 15 أكتوبر 1972 ..... 176
موجز حياة محمد حسن الوزاني ..... 179

الطباعة : دار الغرب الإسلامي/ بيروت